www.kassioun.org

1287

الاثنين 20 تموز 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

«الزراعة التعاقدية»: اسم آخر لتحويل الفلاحين إلى أجراء و«مرابعين»؟

[14]

الافتتاحية

النظام الانتخابي: حجر الأساس!

مع انعقاد أولى جلسات «مجلس الشعب» الجديد، بات من الملح والضروري التفكير بمجلس الشعب القادم، من حيث وظيفته ومهامه الفعلية التي ينبغي أن يقوم بها، ومن حيث البيئة القانونية والسياسية التي سيتم انتخابه ضمنها، والتي ستحدد إلى حد بعيد، مدى قدرته على القيام بتلك الوظائف والمهام. المهام الجوهرية لمجلس الشعب المنشود، تتمثل بالأمور التالية:

1. أن يكون بالفعل، مجلساً للشعب السوري، أي أن يكون ممثلاً حقيقياً للشعب السوري، عابراً للانتماءات الدينية والطائفية والقومية، لمصلحة الانتماء الوطني الجامع.
2. أن يعمل على تعزيز وتوطيد وحدة البلاد أرضاً وشعباً.
3. أن يعمل على حل المشكلات الحقيقية المنتصبة أمام البلاد، ليس عبر الدور التشريعي/القانوني فحسب، بل وأيضاً عبر دور سياسي واضح يكون رقيباً على السلطات التنفيذية، وقادراً على مساءلتها ومحاسبتها، باسم الشعب السوري ولمصلحته.

الوضع السابق

أيام بشار الأسد وأبيه، كان «مجلس الشعب» صورياً إلى حد بعيد، ولم تكن له أية صلاحيات حقيقية، ولم يكن يمثل الناس بشكل فعلي، بل كان يمثل بالدرجة الأولى قوى جهاز الدولة، وخاصة الأمنية، وقوى المال.

النظام الانتخابي الذي كان معتمداً، كان حجر الزاوية في سلب التمثيل الشعبي، عبر اعتماد المحافظة دائرة انتخابية، وعبر اعتماد النظام الأكثري. وهذان العاملان «الدائرة محافظة، والنظام الأكثري»، سمحا لجهاز الدولة وقوى المال بالسيطرة الكاملة على المجلس، وبقتل الحياة السياسية، وبتحويل المجلس من برلمان إلى مجلس أعيان معين بشكل غير مباشر من السلطة التنفيذية وقوى المال.

الوضع المنشود

للانتقال نحو تمثيل حقيقي للشعب السوري، يسمح بتوحيده وبتفعيل الحياة السياسية ضمنه، فإن حجر العقد هو نظام انتخابي يعتمد البلاد دائرة واحدة، ويعتمد النسبية، بحيث يكون التنافس ليس بين «أسماء وصور»، بل بين برامج سياسية واقتصادية اجتماعية وديمقراطية وطنية شاملة، وبين قوائم وتحالفات على أسس برنامجية؛ نظام انتخابي يعيد للبلاد حياة سياسية وحزبية صحية وإيجابية، ويخرجها من حالة الموات التي أدخلت لها قسراً عبر عقود طويلة متتالية.

إن الانتقال من الوضع السابق نحو الوضع المنشود، ليس أمراً ترفياً يمكن للبلاد أن تعتمده أو تتركه؛ فحين تكون وحدة البلاد ووحدة شعبها تحت التهديد المباشر، فإن النظام الانتخابي، يشكل، كجزء من منظومة دستورية قانونية متكاملة، اللبنة الأساسية لبناء السلطات الثلاث وعلاقتها ببعضها، ولبناء العقد الاجتماعي ككل، ولعلاقة الناس بالسلطات، وتالياً بكيان الدولة نفسه. إن انتقالاً حقيقياً نحو حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب، بات الممر الآمن الوحيد لإنقاذ البلاد من الضغوط الخارجية المختلفة، ومن الأزمات الداخلية المتفاقمة بمختلف أنواعها، الاقتصادية-الاجتماعية، والأمنية والسياسية... ما يتطلب التعاطي مع المسألة بأعلى درجات الجدية والمسؤولية الوطنية، وضمن المهل الزمنية التي تفرضها الوقائع المتسارعة، داخلياً وإقليمياً ودولياً.

وفي هذا الإطار، ما تزال فكرة حكومة الوحدة الوطنية كاملة الصلاحيات، والمؤتمر الوطني العام الشامل والجامع لمختلف التيارات السياسية والاجتماعية السورية، نقطة البدء الأساسية لتوحيد الشعب السوري، ولصياغة عقده الاجتماعي الجديد، وضمنا النظام الانتخابي، وصولاً لتحقيق ثلاثية: السلطة للشعب، الكرامة للوطن، الثروة للجميع!

شؤون عمالية

عمال الحسكة على صفيح ساخن

02

ملف «سورية 2026»

موجز عن الأحداث الأكثر أساسية بين اجتماعي المجلس المركزي

04

شؤون محلية

دمشق ليست شركة استثمار... فلماذا تُدار وكأنها محفظة عقارية؟

07

شؤون عربية ودولية

غرب آسيا... الخطر الكبير واليقظة الإقليمية!

19

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

عمال الحسكة على صفيح ساخن

نشرت صفحة اتحاد نقابات عمال الحسكة خبراً عن الجولات الميدانية التي نفذها رئيس وأعضاء نقابة عمال الحمل والتفريغ إلى مراكز استلام الحبوب في المحافظة، بهدف الاطلاع على واقع العمل خلال موسم الاستلام، والاستماع إلى ملاحظات العمال، وشملت الجولات عدداً كبيراً من المراكز والصوامع، حيث جرى التأكيد على الدور الذي يؤديه عمال الحمل والتفريغ في إنجاح عملية استلام المحاصيل الزراعية، وتسهيل تسليمها من قبل المزارعين. غير أن ما غاب عن الخبر المنشور، أو على الأقل لم يظهر بصورة واضحة، هو طرح القضايا الأساسية التي يعاني منها هؤلاء العمال، وفي مقدمتها: مستوى الأجور، وظروف العمل الشاقة، وغياب مظلة الحماية الاجتماعية عن أعداد كبيرة منهم، وخاصة العاملين بشكل يومي لدى الشركات الخاصة، وفي مراكز المدن.

وتعد فئة عمال وعاملات الحمل والتفريغ والعتالة من أكثر فئات العمال هشاشة، إذ يعمل كثير منهم دون عقود عمل مستقرة، أو ضمانات حقيقية، ما يجعلهم عرضة للتسريح والاستغناء عن خدماتهم في أي وقت. كما أن طبيعة الأعمال التي يقومون بها تفرض عليهم أعباء جسدية كبيرة، في حين تبقى حقوقهم وأجورهم خارج دائرة الاهتمام الكافي.

وفي سياق آخر، عاد عمال بلدية الشدادي إلى الإضراب المفتوح للمرة الثالثة، احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم منذ سبعة أشهر، رغم الوعود المتكررة بحل المشكلة، وشمل الإضراب عمال النظافة والصرف الصحي وسائقي الصهاريج، ويؤكد العمال أنهم استمروا في أداء مهامهم طوال الأشهر الماضية رغم انقطاع الرواتب، إلا أن تدهور أوضاعهم المعيشية دفعهم إلى اللجوء مجدداً إلى الإضراب للمطالبة بحقوقهم المشروعة.

ولا تقتصر المطالب العمالية في المحافظة على هذه الفئات فقط، إذ طالب نحو 180 من حراس المنشآت العاملين في الريفين الجنوبي والشرقي بين الشدادي واليعربية بالإسراع في تثبيتهم وصرف مستحقاتهم المالية المتأخرة بعد أشهر من مباشرتهم العمل. ويعيش هؤلاء العمال أوضاعاً معيشية صعبة في ظل استمرار تأخر حقوقهم وعدم وضوح مستقبلهم الوظيفي.

أما في القطاع الصحي، فما تزال مطالب العاملين المتعلقة بتحسين الأجور عالقة رغم الوعود التي قدمت لهم عقب الاحتجاجات التي شهدتها المشافي والمراكز الصحية في المحافظة، إن القاسم المشترك بين هذه القضايا جميعاً هو أن العمال ما زالوا يطالبون بحقوق أساسية تتعلق بالأجر والاستقرار الوظيفي والحماية الاجتماعية، وإلى استجابات أسرع من الجهات المعنية لمعالجة المشكلات قبل أن تتحول إلى أزمات مزمنة، فاستمرار تجاهل المطالب العمالية أو تأجيلها لا يؤدي إلا إلى مزيد من الاحتقان، في وقت تحتاج فيه المحافظة، كما البلاد عموماً، إلى تعزيز الاستقرار في مواقع العمل، وحماية القوى العاملة التي تشكل الركيزة الأساسية لأي نشاط إنتاجي أو خدمي.

لماذا أصبحت سلامة العمال قضية تفاوضية؟

لطالما تساءل العمال: لماذا لا تمتلك معظم المنشآت الصناعية الكبرى والمتوسطة عيادة أو مستوصفاً صغيراً داخل موقع العمل؟

■ إلياس زيتون

ولماذا لا تتوافر سيارة إسعاف جاهزة للتعامل مع الحالات الطارئة في منشآت يعمل فيها مئات العمال يومياً؟

ولماذا يغيب الطبيب المقيم أو حتى الكادر الصحي القادر على تقديم الإسعافات الأولية والتعامل مع الإصابات المهنية ريثما يتم نقل المصاب إلى المشفى؟

هذه الأسئلة ليست نظرية، وليست ترفاً فكرياً، بل تفرض نفسها كلما وقع حادث عمل، أو تعرض عامل لإصابة، أو احتاج إلى تدخل طبي عاجل داخل منشأته. وهي أسئلة أعاد طرحها البيان الأخير الصادر عن لجنة متابعة عمال شركة زنوبيا، عندما أشار إلى أن بعض البنود التي لم تنفذ بعد... تتعلق مباشرة بالصحة والسلامة المهنية، ومنها: وضع سيارة الإسعاف في الخدمة، وتفريغ طبيب للعمل داخل المعمل، واستكمال تجهيزات الوقاية والسلامة المهنية.

والسؤال الأهم هنا: ما الكلفة الحقيقية لتأمين هذه المتطلبات؟ ونسبتها من مجموع الكلف العامة حتى يغصّ بها أصحاب المليارات؟

عندما تقرر منشأة صناعية افتتاح خط إنتاج جديد، أو توسيع منشآتها، أو إنشاء صالة بيع مباشرة، أو شراء معدات وآلات إضافية، فإنها غالباً ما تجد التمويل اللازم وتمضي بالمشروع باعتباره استثماراً ضرورياً لتوسيع النشاط وزيادة الإيرادات. ولا أحد يعترض على ذلك، بل إن تطوير العملية الإنتاجية أمر مطلوب وضروري. لكن المفارقة تظهر عندما يتعلق الأمر بإنفاق جزء بسيط من هذه المبالغ على صحة العمال وسلامتهم. عندها تبدأ الحسابات الدقيقة، وتصبح التكاليف عبئاً، وتتحول أبسط متطلبات الحماية المهنية إلى مطالب مؤجلة، أو مؤجلة إلى أجل غير معلوم.

لا تعجز الميزانية إلا عند حقوق العمال

في الواقع، لا يمكن مقارنة كلفة تجهيز عيادة صغيرة داخل منشأة يعمل فيها مئات العمال، أو تخصيص سيارة إسعاف، أو التعاقد مع طبيب مقيم أو ممرض مؤهل، بحجم الإنفاق الذي تضخه الشركات في جوانب أخرى من نشاطها. كما لا يمكن اعتبار توفير الخوذ الواقية، والألبسة المناسبة، ووسائل الحماية من المخاطر المهنية، ترفاً إضافياً يمكن الاستغناء عنه عند أول ضائقة مالية.

فالسلامة المهنية ليست خدمة اجتماعية تقدمها المنشأة متى شاءت وتمتنع عنها متى شاءت، بل هي جزء أساسي من شروط العمل اللائق. والعامل الذي يقضي ساعات طويلة بين الآلات والمعدات والمواد الكيميائية والورش والمستودعات ليس أقل استحقاقاً للحماية من أي أصل إنتاجي آخر داخل المنشأة.

وإذا كانت الآلات تخضع للصيانة الدورية حفاظاً على استمرارية الإنتاج، فمن باب أولى أن يخضع العنصر البشري، وهو أهم عناصر العملية الإنتاجية، للرعاية والحماية. لكن ما يحدث في كثير من الأحيان هو العكس تماماً. فالآلة تتعطل فيتم إصلاحها فوراً، بينما يتعرض العامل للإصابة أو المرض المهني ويترك لمواجهة النتائج وحده، وخاصة إذا كان خارج مظلة التأمينات الاجتماعية، أو يعمل ضمن أشكال تشغيل غير مستقرة.

وتشير منظمة العمل الدولية باستمرار إلى أن الحوادث والأمراض المهنية تشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه سوق العمل عالمياً، وأن الوقاية تبقى أقل كلفة بكثير من معالجة النتائج. فإصابة عامل واحد قد تعني توقفه عن العمل لأيام أو أشهر، وخسارة جزء من دخله، وتحميل أسرته أعباء إضافية، كما تعني في الوقت نفسه خسارة للمنشأة التي تفقد خبرة إنتاجية وقوة عمل مدربة. لذلك فإن النظر إلى إجراءات السلامة المهنية بوصفها كلفة إضافية يكشف فهماً قاصراً لطبيعة العملية الإنتاجية نفسها.

عمال زنوبيا يفاوضون على سلامتهم

ما يلفت الانتباه، أن الحراك العمالي في عدد من المنشآت خلال الفترة الأخيرة لم يقتصر على المطالبة بالأجور والتعويضات، بل امتد ليشمل المطالبة بشروط العمل الآمن والصحي. وهذا تطور مهم يعكس إدراكاً متزايداً لدى العمال بأن حقوقهم لا تبدأ وتنتهي عند الراتب، وإنما تشمل بيئة العمل التي يقضون فيها معظم ساعات يومهم.

ومن هنا فإن المطالبة بعيادة داخل المنشأة، أو بطبيب مقيم، أو بسيارة إسعاف، أو بتجهيزات وقاية وسلامة مهنية، ليست مطالب كمالية ولا امتيازات خاصة. إنها حقوق أساسية تفرضها طبيعة العمل ذاته، وتصبح أكثر إلحاحاً كلما ازداد عدد العمال وحجم المخاطر المرتبطة بالعملية الإنتاجية.

إن العامل لا يذهب إلى منشأته بحثاً عن الأجر فقط، بل يذهب أيضاً وهو يفترض أن حقه في الصحة والحماية مُصان. لذلك فإن أي نقاش جدّي حول تطوير الإنتاج وتحسين الأداء الاقتصادي لا يمكن أن يتجاهل شروط السلامة المهنية. فالإنتاج الحقيقي لا يقاس بعدد الآلات وخطوط الإنتاج وحدها، بل بمدى احترام الإنسان الذي يقف خلفها ويشغلها.

ولعل الرسالة الأهم التي حملتها مطالب عمال زنوبيا، هي أن الصحة والسلامة المهنية ليست بنداً هامشياً يمكن تأجيله، بل جزءاً لا يتجزأ من الحقوق العمالية. وحين يضطر العمال إلى النضال من أجل سيارة إسعاف أو طبيب أو أدوات وقاية، فإن المشكلة لا تكون في مطالبهم، بل في واقع جعل أبسط حقوق الحماية موضوعاً للتفاوض، بعد أن كان يفترض أن يكون أمراً بديهياً ومسلماً به.

العمالة الماهرة في سورية.. هل هي نادرة حقاً؟ ولماذا لا ترتفع أجورها؟

تكاد لا تخلو جلسة تجمع لصناعيين أو أصحاب ورشات ومهن حرفية من الشكوى ذاتها: «لا نجد عمالاً مهرة». وتكاد هذه العبارة تتحول شيئاً فشيئاً إلى واحدة من أكثر العبارات تداولاً في سوق العمل السوري خلال السنوات الأخيرة، سواء في قطاع الصناعات الغذائية أو النسيجية أو الهندسية، أو في ورشات البناء والنجارة والحدادة والكهرباء والتمديدات الصحية وغيرها.

■ هاشم اليعقوبي

لكن خلف هذه الشكوى يبرز سؤالان لا يقلان أهمية:

هل العمالة الماهرة نادرة فعلا في سورية؟ وإذا كانت نادرة إلى هذا الحد، فلماذا لا ترتفع أجورها بالشكل الذي يفترضه منطق السوق؟ في الظروف الطبيعية، تؤدي ندرة أي سلعة أو خدمة إلى ارتفاع قيمتها. وحين يقل عدد العمال المهرة يفترض أن يتنافس أصحاب العمل على استقطابهم من خلال تحسين الأجور وشروط العمل. إلا أن الواقع السوري يبدو أكثر تعقيدا من هذه المعادلة البسيطة، ما يستدعي النظر إلى المسألة من زاوية أوسع من مجرد العرض والطلب.

أين ذهبت العمالة الماهرة؟

لا يمكن إنكار أن سورية فقدت خلال السنوات الطويلة الماضية جزءاً مهماً من كوادرها المهنية والفنية. فالهجرة لم تشمل أصحاب الشهادات الجامعية فقط، بل طالت أيضاً فئات واسعة من العمال المهرة والحرفيين والفنيين الذين اكتسبوا خبراتهم عبر سنوات طويلة من العمل، فكثير من فنيي الكهرباء والميكانيك والخراطة واللحام والنجارة والصيانة وجدوا في أسواق العمل الخارجية فرصاً أفضل من حيث الأجر والاستقرار المعيشي. وبعضهم انتقل إلى دول الجوار، فيما توجه آخرون إلى أسواق أبعد بحثاً عن ظروف أكثر ملاءمة، لكن الهجرة وحدها لا تفسر الظاهرة بالكامل. فجزء مهم من العمالة الماهرة ما يزال داخل البلاد، إلا أنه لم يعد يعمل في المهن التي اكتسب خبرته فيها. فهناك من ترك المهنة واتجه إلى التجارة أو العمل الحر، وهناك من انتقل إلى أنشطة أخرى تحقق دخلاً أعلى أو أكثر استقراراً، حتى وإن كانت أقل ارتباطاً بتخصصه الأصلي، وبمعنى آخر، فإن المشكلة لا تكمن دائماً في اختفاء العامل الماهر، بل في خروجه من موقعه الإنتاجي التقليدي، نتيجة تراجع الجدوى الاقتصادية للاستمرار فيه.

هل العمالة الماهرة نادرة فعلاً؟

إذا كان المقصود بالندرة غياب الأشخاص القادرين على أداء العمل، فإن الواقع لا يشير بالضرورة إلى ذلك. أما إذا كان المقصود نقص العمال المهرة المستعدين للعمل بالأجور السائدة حاليا، فإن الصورة تختلف كثيرا.

فالعامل الماهر اليوم لا يقارن فقط بين فرصة عمل وأخرى، بل يقارن بين قيمة مهارته وبين العائد الذي يحصل عليه مقابلها. وعندما تصبح المهنة التي احتاج تعلمها وإتقانها سنوات طويلة غير قادرة على تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة، يصبح البحث عن بدائل أمرا منطقيا.

لذلك يمكن القول: إن ما تعانيه السوق السورية ليس نقصا مطلقا في العمالة الماهرة بقدر ما هو نقص في العمالة الماهرة الراغبة بالبقاء في ظروف العمل والأجور الحالية، وهذه نقطة جوهرية غالبا ما تغيب عن النقاش.

المفارقة الأكثر أهمية: لماذا لا ترتفع الأجور؟

إذا كانت اليد العاملة الماهرة نادرة، فلماذا لا ترتفع أجورها؟ الجواب التقليدي الذي يطرحه كثير من أصحاب العمل، يتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف القدرة على تحمل زيادات إضافية في الأجور. ولا شك أن جزءاً من هذا الكلام صحيح، خاصة في ظل ما تعانيه قطاعات واسعة من الصناعة السورية من ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والتمويل والمواد الأولية، إضافة إلى حالة الركود وضعف الطلب في الأسواق، فالكثير من المنشآت تعمل اليوم في ظروف صعبة، وبعضها يكافح للحفاظ على استمراريته أساساً. وبالتالي، فإن قدرتها على زيادة الأجور تبقى محدودة مقارنة بما كانت عليه في فترات سابقة، لكن هذا ليس سوى جزء من الصورة.

العمالة الماهرة في سورية ليست نادرة بل غير مجزية الهجرة والتحول المهني يقلصانها وانخفاض الأجور رغم ندرتها يعكس أزمة اقتصاد لا يكافئ الإنتاج

والجزء الآخر يتعلق بطريقة توزيع القيمة الناتجة عن العملية الإنتاجية نفسها. إذ لا يمكن التعامل مع كل المنشآت باعتبارها في الوضع ذاته، كما لا يمكن اعتبار أي تراجع في الأرباح خسارة بالمعنى الاقتصادي.

وفي حالات كثيرة، لا يكون الخلاف الحقيقي حول قدرة المنشأة على دفع أجور أعلى، بل حول حجم الأرباح التي يرغب أصحاب العمل بالحفاظ عليها. وهنا يصبح السؤال مشروعا: هل المطلوب حماية الأرباح مهما كان الثمن، أم تحقيق توازن أكثر عدالة بين عوائد رأس المال وعوائد العمل؟

فالعمال المهرة لا يطالبون بأجور استثنائية، بل بأجور تسمح لهم بالعيش الكريم وتتناسب مع قيمة المهارات والخبرات التي يمتلكونها.

أزمة تعليم أم أزمة اقتصاد؟

يطرح التعليم المهني عادة كأحد أسباب المشكلة، وهو طرح يحمل جانبا من الصحة، فخلال العقدين السابقين تراجع الاهتمام بالتعليم المهني والتقني، كما تراجعت قدرة هذا القطاع على رفد سوق العمل بما تحتاجه من كوادر فنية مؤهلة. وأصبح كثير من الشباب ينظرون إلى التعليم المهني باعتباره خيارا ثانويا مقارنة بالتعليم الجامعي، رغم أن أسواق العمل الحديثة تعتمد بصورة متزايدة على المهارات التقنية والمهنية، لكن حتى لو نجحنا في تخريج آلاف الفنيين الجدد، فهل سيبقون في هذه المهن؟ هنا تكمن المعضلة الحقيقية

فالتعليم المهني يستطيع إنتاج المهارات، لكنه لا يستطيع الاحتفاظ بها أما الاحتفاظ بها فيرتبط بوجود اقتصاد قادر على مكافأتها وتوفير بيئة عمل مستقرة ومحفزة لها ولهذا فإن أزمة العمالة الماهرة ليست أزمة تعليم فقط، بل أزمة اقتصادية وإنتاجية بالدرجة الأولى.

علاقة الإنتاج بالمهارة

لا يمكن فصل واقع العمالة الماهرة عن واقع الاقتصاد الإنتاجي ككل، فالاقتصاد الذي تتراجع فيه الصناعة والزراعة والحرف المنظمة، يفقد تدريجيا قدرته على إنتاج المهارات وإعادة إنتاجها، والعامل الماهر لا يولد من فراغ، بل يتشكل داخل منشآت إنتاجية حقيقية، ويتطور عبر سنوات من التدريب والخبرة والتراكم المهني، وعندما تتراجع هذه البيئة الإنتاجية، تصبح عملية إنتاج المهارات أكثر صعوبة، كما يصبح الاحتفاظ بالخبرات الموجودة أكثر تعقيدا، ومن هنا فإن مشكلة العمالة الماهرة ليست مشكلة تخص أصحاب العمل وحدهم، ولا العمال وحدهم، بل تمس الاقتصاد الوطني بأكمله. لأن أي مشروع لإعادة تنشيط الإنتاج الصناعي أو الزراعي أو الخدمي يحتاج قبل كل شيء إلى قوة عمل مدربة ومؤهلة.

أزمةٌ أعمق من سوق العمل!

في جوهرها، لا تعكس ندرة العمالة الماهرة وانخفاض أجورها خللاً في سوق العمل فقط، بل تعكس خللاً أعمق في النموذج الاقتصادي نفسه، فحين يصبح العامل الماهر غير قادر على العيش من مهنته، وحين تتحول الخبرة الطويلة إلى ميزة لا تجد انعكاسها في الأجر، وحين يصبح ترك المهنة أو الهجرة منها خياراً أكثر جدوى من الاستمرار فيها، فإن المشكلة لا تكون في العامل، ولا في المهنة، بل في البيئة الاقتصادية التي لم تعد تكافئ الإنتاج والمهارة كما ينبغي.

ولهذا فإن معالجة أزمة العمالة الماهرة لا تبدأ فقط بتوسيع التعليم المهني، أو المطالبة ببقاء العمال داخل البلاد، بل بإعادة الاعتبار للعمل المنتج نفسه، ورفع قيمة الأجور، وتحسين شروط العمل، وربط التنمية الاقتصادية بمصالح القوى المنتجة التي تشكل العمود الفقري لأي اقتصاد وطني حقيقي، فالعمالة الماهرة المحلية ليست مورداً ينضب من تلقاء نفسه، لكنها تحتاج إلى بيئة تسمح لها بالبقاء والتطور. وعندما تغيب هذه البيئة، تصبح الهجرة، أو تغيير المهنة، أو الخروج من الإنتاج، نتيجة طبيعية لا استثناء. وربما يكون هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يُطرح اليوم:

كيف نُعيد جعل المهارة خياراً مجدياً لأصحابها، لا عبئاً يدفعهم للبحث عن مستقبلهم في مكان آخر؟

موجز عن الأحداث الأكثر أساسية بين

خلال الاجتماع الثالث للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، يوم السبت 18 تموز 2026، قدم الرفيق مهند دليقان، تقرير هيئة رئاسة الحزب عن موجز الأحداث الأكثر أساسية بين اجتماعين، وفيما يلي نصه:

شهدت الفترة من 11 نيسان 2026 «موعد انعقاد الاجتماع الثاني للمجلس المركزي» وحتى اليوم 18 تموز 2026 «موعد انعقاد الاجتماع الثالث للمجلس المركزي»، عدداً كبيراً من الأحداث المتسارعة على الساحة السورية بأبعادها المختلفة، وعلى الساحتين الإقليمية والدولية.

في هذا التقرير، والذي يستند بالدرجة الأولى لما نشرته قاسيون خلال الفترة المعنية، نقدم موجزاً مكثفاً عن أهم الأحداث المتصلة بالشأن السوري بشكل مباشر، وظيفته ليست أن يغطي كل تلك الأحداث، ولكن أن ينعش الذاكرة، وأن يضع أساساً للنقاش والتحليل، للوصول إلى الاستنتاجات الضرورية حول المستقبل القريب، وحول ما ينبغي عمله.

أولاً: في الإطار الدولي والإقليمي

1. حرب أوكرانيا
2. الحرب على إيران
3. الوضع اللبناني

ثانياً: في الإطار السوري

1. الحركة الاحتجاجية
2. الاعتداءات «الإسرائيلية»
3. السياسات الاقتصادية–الاجتماعية
4. عمليات التوتير الطائفي/القومي
5. الوضع الأمني
6. الوضع السياسي العام

* * *

أولاً: في الإطار الدولي والإقليمي

1. حرب أوكرانيا:

شهدت حرب أوكرانيا تصعيداً ملحوظاً خلال الأشهر الثلاثة الماضية، عبر استهداف العمق الروسي والبنى التحتية النفطية من جهة، وعبر توسيع حجم الاستهداف الروسي ضمن أوكرانيا بالمقابل، مع تصعيد سياسي أوروبي، يترافق مع تصعيد أمريكي لمصلحة أوكرانيا، بعد ما بدا أنه حياد أمريكي مؤقت تجاه الصراع. عملية الاستنزاف المتبادلة وصلت حدوداً غير مسبوقة، وتأثيراتها باتت أكثر وضوحاً، مما يفترض أن التصعيد يمكن أن يدخل مستوى جديداً خلال الأشهر القادمة، ولكن اتجاهه العام ما يزال ثابتاً نحو خسارة استراتيجية للقوى الغربية، وخاصة الأوروبية.

2. الحرب على إيران

وصلت الموجة الأولى من الحرب على إيران إلى ذروتها مع وقف إطلاق النار بعد 39 يوماً، ومن ثم توقيع مذكرة التفاهم التي أظهرت انتصاراً إيرانياً واضح المعالم. وكما كان متوقعاً، فإن وقف الحرب كان اضطرارياً من الجهة الأمريكية– «الإسرائيلية» تحت ضغط العامل الاقتصادي من جهة، والعامل العسكري المتعلق بالذخائر وضرورة تجديدها، وخاصة الدفاعية. تجددت الحرب خلال الأيام الأخيرة، ومن الواضح أن نتيجتها العامة ستبقى في الاتجاه نفسه، أي باتجاه خسارة أمريكية و«إسرائيلية» استراتيجية، ولكن موجات الحرب ستستمر بالتناوب بين أخذ ورد لعدة أشهر قادمة، ومع كل موجة جديدة، سيكون الموقف الأمريكي أكثر ضعفاً، وستكون الخسائر الإجمالية أكثر ثباتاً وديمومة.

موجز المجلس المركزي تصعيد بأوكرانيا وإيران ولبنان و185 احتجاجاً بسوريا وعدوان إسرائيلي متصاعد والفشل الاقتصادي يستوجب حكومة وحدة وموتمراً وطنياً

3. الوضع اللبناني

عجزت «إسرائيل» عن تحقيق أي نصر عسكري على الأرض اللبنانية، وعجزت عن فصل المسارين اللبناني والإيراني، وعملياً تم فرض الهدنة المؤقتة عليها خلال الأسابيع الماضية، رغم هشاشة هذه الهدنة، ورغم أنه من المتوقع أنها يمكن أن تنهار في وقت قريب مع تجدد الحرب المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران. على الصعيد السياسي جرى توقيع ما تمت تسميته «اتفاقاً إطارياً ثلاثياً»، بين الرئيس اللبناني ورئيس حكومته، والولايات المتحدة، و«إسرائيل». الاتفاق في جوهره هو تكرار لاتفاق 17 أيار 1983 سيئ الذكر، والذي انهار خلال أقل من عام. ومصير هذا الاتفاق لن يكون مختلفاً، خاصة وأن من وقعوه باتوا معزولين سياسياً وشعبياً في الداخل اللبناني، مع رفض الغالبية الساحقة من القوى اللبنانية له.

الوضع في لبنان مرشح لمزيد من التوتر الداخلي، لأن الاستهداف الأمريكي–«الإسرائيلي» الواضح وشبه المعلن، هو دفع لبنان إلى حرب أهلية، ولكن مع ذلك فإن احتمالات هذه الحرب ما تزال منخفضة إلى حد بعيد، ما دفع الأمريكي و«الإسرائيلي» إلى محاولة توريط السوريين في الحرب في لبنان، لإشعال الحرب الأهلية في لبنان وفي سورية أيضاً، والعمل لنقلها تالياً إلى العراق.

* * *

ثانياً: في الإطار السوري

1. الحركة الاحتجاجية:

جاء في التقرير السياسي المقدم لاجتماعنا الثاني في 11 نيسان 2026: «منذ اجتماع المجلس المركزي الأخير بعد المؤتمر، يمكن القول إن مستوى عدم الرضا في المجتمع عن الأوضاع المعيشية هو في ارتفاع مطرد، وإذا كان عدم الرضا هذا يعكس درجة معينة من الاستياء، فإن هذه الدرجة اليوم بلغت مستوى معيناً من النشاط في المجتمع».

أكدت الأشهر الثلاثة الماضية صحة هذا الاستنتاج، وعززته بأن توسع الحركة الاحتجاجية الشعبية ذات الأسس الاقتصادية الاجتماعية، مستمر أفقياً وعمودياً.

رصدت قاسيون خلال آخر 8 أسابيع، 185 تجمعاً احتجاجياً، تنوع بين اعتصام ومظاهرة ووقفة احتجاجية، وتنوعت مطالبه بين اقتصادية معيشية ومطلبية، وحقوقية وغيرها، مع أرجحية كبيرة للتحركات ذات الأساس الاقتصادي الاجتماعي.

بالمقارنة مع شهور «2–3–4»، فإن وسطي الاحتجاجات الأسبوعية قد ارتفع من 6 أسبوعياً، إلى 23 أسبوعياً، أي قرابة 4 أضعاف. من المتوقع أن الاتجاه العام سيبقى متصاعداً مع غياب الحلول واستمرار تردي الأوضاع الاقتصادية المعيشية، ولكن من المتوقع أيضاً أن تشهد الحركة موجات من التراجع والتقدم، على أساس الظروف المختلفة التي تمر بها البلاد وخاصة ذات الطابع الأمني التي تدفع الحركة نحو انكفاء أو تراجع مؤقت، ونحو عودة أقوى.

بين أبرز المحطات ضمن الحركة الاحتجاجية، إضرابات عمال زنوبيا ومدار، والاحتجاجات المرتبطة بتسعير القمح.

2. الاعتداءات «الإسرائيلية»:

ارتفع مستوى الاعتداءات «الإسرائيلية» خلال الأشهر الماضية، وخاصة في مناطق من الجنوب السوري، وازداد معدل الاقتحامات والاعتقالات والاعتداءات على المدنيين السوريين. وبين أبرز المحطات، المجابهة التي قام بها أطفال وشبان من قرية معرية في حوض اليرموك مع دوريات للاحتلال خلال الأيام القليلة الماضية.

اجتماعي المجلس المركزي

من المتوقع أن تزداد وتيرة الاعتداءات «الإسرائيلية» المباشرة، في إطار الضغط على سورية ومحاولة توريطها في لبنان، وفي إطار العمل لدفعها نحو الانفجار الداخلي.

3. السياسات الاقتصادية-الاجتماعية:

ما تزال السياسات الاقتصادية–الاجتماعية، تدور حتى الآن في فلك سياسات السلطة الساقطة؛ أي أنها ما تزال متمركزة على تطبيق وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين عبر الليبرالية الجديدة، والتي تقوض بشكل متسارع كل دور اجتماعي لجهاز الدولة، وتهتم باقتصاد الأبهة والاستعراض والسياحة على حساب الزراعة والصناعة، وتسعى نحو استثمارات أجنبية لن تأتي، وتعرض القطاعات السيادية للاستثمار الخاص، وتعمل على مركزة الثروة في أيد قلة قليلة على حساب المجتمع.

كما أن مظاهر الفساد قد بدأت بالتصاعد مجددا، يعززها غياب الشفافية في كل ما يخص العقود التي يتم توقيعها، وكذلك في ما يخص «الصناديق السيادية»، من حيث مواردها ومصروفاتها على حد سواء.

كل ذلك، بالتوازي مع الأزمات الاقتصادية في الإقليم وحول العالم، أدى ويؤدي إلى انحدار إضافي ومتسارع في مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من السوريين، الأمر الذي يتحول مع الوقت من تهديد معيشي، إلى تهديد أمني وسياسي وطني، ينذر باحتمالات انفجار متعاظمة، خاصة مع الضغوط الخارجية وعلى رأسها الأمريكية و«الإسرائيلية»، التي تعمل بشكل نشط على تعميق الأزمات عبر حرب هجينة تبدأ من الطاقة وسعر الصرف، ولن تتوقف عندهما... ما يعني أن تحويلاً جذريا وسريعا في السياسات الاقتصادية الاجتماعية، بات ضرورة أمن وطني من الطراز الأول.

4. عمليات التوتير الطائفي/القومي:

شهدت الأشهر الثلاثة الماضية محاولات جديدة لافتعال توتير طائفي وقومي في عدة مناطق من البلاد؛ وكان بين أبرز حوادثها ما جرى في السقيلبية/القلعة، ومن ثم مع ما سمي «حملة ملاحقة الفلول».

وإذا كانت هذه الأحداث قد تم احتواؤها حتى الآن، فإن المحاولات لن تتوقف، خاصة وأنها تمثل تقاطعا في المصالح بين «الإسرائيلي» من جهة، وبين أمراء الحرب والفاسدين الكبار، الذين يعتبرون وحدة الشعب السوري الخطر الأكبر الذي يمكن أن يواجهوه.

5. الوضع الأمني:

يشهد الوضع الأمني أيضا قدرا متصاعدا من التوتر، تمثل بعدة تفجيرات إرهابية، إضافة إلى ارتفاع معدلات الجرائم الجنائية بأنواعها المختلفة.

ما يمكن تسجيله، ورغم خطورة الأعمال الإرهابية، أنها بحد ذاتها مؤشر على أن ضرب السوريين ببعضهم بعضا على أسس طائفية وقومية، قد بات أصعب من السابق، وباتت احتمالاته أقل من السابق، رغم أنها ما تزال موجودة؛ ولذا، وفي حال استمرار المسار العام على حاله دون تغييرات جذرية وإنقاذية سريعة، وفي ظل الضغط الأمريكي–«الإسرائيلي»، والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المتأزمة، من المتوقع أن يزداد النشاط الإرهابي خلال الأشهر القادمة.

6. الوضع السياسي العام:

رغم عقد «مجلس الشعب» جلسته الأولى بعد تأخر تجاوز العام، إلا أن الاتجاه السائد ما يزال متمحورا حول محاولة احتكار القرار، وتجنب أي شكل من أشكال المشاركة السياسية الحقيقية والفاعلة، وهو اتجاه إن استمر على حاله فإنه سيعقد الأمور أكثر، وسيصعب المهمة الأساسية: توحيد الشعب السوري لإغلاق مختلف الثغرات التي يتسرب عبرها التدخل والضغط والتخريب الخارجي.

سبق أن أكد التقرير السياسي المقدم لاجتماعنا الثاني ما يلي:

«الحل الوحيد هو الحل السياسي الشامل من خلال مؤتمر وطني عام، هو مكان حوار السوريين الوحيد للوصول إلى توافقات تصون الوحدة الوطنية ووحدة البلاد، وتفشل مخططات التقسيم، وتصيغ مستقبل سورية من خلال نموذج سياسي واقتصادي جديد.

وأكدنا مؤخرا، عبر عدة افتتاحيات من قاسيون، على ضرورة حكومة وحدة وطنية تكون مهمتها الأولى تشكيل المؤتمر الوطني العام، وتوجهنا بهذا الطرح إلى الشعب السوري وقواه السياسية المختلفة، وقوبلت هذه الفكرة بردود فعل متباينة، مما دفعنا إلى معالجتها عدة مرات في افتتاحيات الجريدة.

والآن يمكن قول التالي:

حكومة الوحدة الوطنية تطبيق إبداعي لجوهر قرار مجلس الأمن 2254 في الظروف الجديدة، والقائل بجسم انتقالي، وليست خروجا عنه.

حكومة الوحدة الوطنية هي موقف مبدئي يمكن النيل منه بأنه غير عملي حاليا، ولكن المهم أنه مبدئي. وفي الظروف الملموسة لاحقا، سيتحدد شكل تطبيق الفكرة عمليا.

راهنية الفكرة وجديتها، أنها غير موجهة لأحد بشكل خاص، وغير آتية من قبل أحد تحديدا، بل هي موقف تمليه المسؤولية الوطنية وتستدعي العمل عليه»

واليوم، وبعد ثلاثة أشهر من الكلام السابق، نعيد التأكيد على أن المدخل الوحيد لحل المشكلات المتراكبة والمتفاقمة، هو حكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات، تكون مهمتها الأولى هي المؤتمر الوطني العام الشامل للتيارات السياسية والاجتماعية في البلاد، ويكون أداة بيد السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وبعيدا عن أي تدخلات خارجية، من أي جهة جاءت، سواء من القوى التي تدعي أنها حليفة للسوريين، أو من تلك التي تظهر عداءها الصريح لهم ولبلدهم.

بلاغ عن الاجتماع الثالث للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

عقد المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، يوم السبت 18 تموز 2026، في دمشق، اجتماعه الدوري الثالث «بعد المؤتمر»، بحضور أعضاء المجلس، وأعضاءٍ من الهيئة الاستشارية العليا، ومن المحكمة الحزبية.

تضمن الاجتماع عرض ونقاش مجموعة من التقارير عن عمل الهيئات القيادية بين اجتماعين للمجلس، وكانت كالتالي:

تقرير عن أهم الأحداث السياسية المرتبطة بالشأن السوري، على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، قدمه الرفيق مهند دليقان عضو هيئة رئاسة الحزب.

إضافات على قسم «الرؤية» ضمن برنامج الحزب، قدمها رئيس الهيئة الاستشارية العليا، الرفيق قدري جميل.

تقرير عن العمل المطلبي والتنظيمي وتطوراته، قدمه الرفيق علاء عرفات عضو هيئة رئاسة الحزب.

تقرير عن عمل هيئة الرئاسة وعمل الأمناء والمكتب التنظيمي بين اجتماعين، قدمته الرفيقة إيمان الذياب، عضو هيئة رئاسة الحزب.

تقرير عن عمل المحكمة الحزبية بين اجتماعين.

بعد عرض التقارير، جرى فتح باب النقاش حولها، وإثراؤها بالإضافات والتدقيقات، ومن ثم إقرارها، على أن يتم نشر كل من التقرير السياسي والإضافات على الرؤية في عدد قاسيون القادم.

تم بعد ذلك نقاش عدد من القضايا التنظيمية، وعلى رأسها ضرورة رفع مستوى التفاعل مع العمل المطلبي لعموم السوريين في مختلف مناطق البلاد.

■ دمشق 2026/7/18

حزب الإرادة الشعبية

صوت الشارع السوري في أسبوع: «ضد الفقر ضد الجوع»

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الأحد 12 تموز وحتى السبت 18 تموز 2026.
رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 22 تجمعاً ووقفة احتجاجية في 17 نقطة شملت عدداً من المحافظات، وتنوعت مواضيعها بين اعتراضات ومطالبات اقتصادية، ومعيشية، وحقوقية، وإنسانية.

الأحد 12 تموز

الرقة: وقفة احتجاجية أمام مبنى المحافظة احتجاجاً على عدم توفر مياه الشرب.
حلب: وقفة احتجاجية لبعض أصحاب المحال التجارية في حي كرم الجبل رفضاً لقرارات بتشميع محالهم تمهيداً لإزالتها من المنطقة.
السويداء: وقفة حداد لأهالي المدينة إحياء لذكرى ضحايا مجازر تموز من العام الماضي.
حلب: وقفة احتجاجية لعمال النقل في ساحة جامعة حلب احتجاجاً على قرار إيقافهم عن العمل على خط الدائري الشمالي لصالح مستثمر حافلات جديدة على الخط.

الإثنين 13 تموز

الرقة: وقفة احتجاجية في قرية الجبرلي بريف تل أبيض الغربي للمطالبة بالإسراع بإزالة مخلفات الحرب في محيط القرية.
إدلب: وقفة احتجاجية في مخيم الكرامة احتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشية والمطالبة بالعودة الكريمة.
السويداء: وقفة حداد لأهالي مدينة شهبا إحياء لذكرى ضحايا مجازر تموز من العام الماضي.
القامشلي: وقفة احتجاجية لأهالي المدينة احتجاجاً على ارتفاع أسعار المحروقات وتكاليف المعيشة وسوء الخدمات.
حلب: وقفة احتجاجية لأهالي حي السكري للمطالبة بإنهاء أزمة المياه.

الثلاثاء 14 تموز

الحسكة: وقفة احتجاجية في قرية العطالة بريف الحسكة تنديداً بالأوضاع المعيشية المتردية وسوء الخدمات.
الحسكة: مظاهرة شعبية في مدينة الشدادي احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وسوء الخدمات.
الحسكة: وقفة احتجاجية مدينة عامودا من قبل أصحاب المحال التجارية احتجاجاً على انقطاع الكهرباء.
القامشلي: وقفة احتجاجية لبعض أهالي المدينة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين.
السويداء: وقفة حداد لأهالي المدينة إحياء لذكرى ضحايا مجازر تموز من العام الماضي.
القامشلي: وقفة احتجاجية لعشرات المتقاعدين أمام مبنى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مطالبين بصرف رواتبهم.

الأربعاء 15 تموز

السويداء: وقفة حداد لأهالي المدينة إحياء لذكرى ضحايا مجازر تموز من العام الماضي.

الخميس 16 تموز

حلب: وقفة احتجاجية في مخيم الأزرق بريف الباب، للمطالبة بوقف إخلاء المساكن.
الحسكة: وقفة احتجاجية لعشرات المعلمين في مدينة الحسكة وريفها الجنوبي أمام مبنى مديرية التربية، احتجاجاً على تأخر صرف رواتبهم.
السويداء: وقفة حداد لأهالي المدينة إحياء لذكرى ضحايا مجازر تموز من العام الماضي.
الحسكة: وقفة احتجاجية لأهالي بلدة تل تمر بريف الحسكة احتجاجاً على سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وسوء الخدمات.

الجمعة 17 تموز

إدلب: وقفة احتجاجية في مخيم الكرامة احتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشية والمطالبة بالعودة الكريمة.
السويداء: وقفة حداد لأهالي المدينة إحياء لذكرى ضحايا مجازر تموز من العام الماضي.

من هتافات المجتجين:

يسقط المستثمر
اعتصام اعتصام ضد الفقر ضد الجوع
الراتب عمره أسبوع.. والباقي فقر وجوع

من الكلمات التي قالها المحتجين:

منذ سنتين وحتى الآن أرمم بيتي المدمر [للعودة] ولم أستطع حتى الآن إتمام الترميم.
نحن بهمنا نرجع، بس بهمنا ع بين ما ترجعونا عمناطقنا بعز وكرامة، بهمنا نحن العمل على النفايات والمي، حتى لازمنا نحن ربطة خبز لكل عيلة.
احنا مو بس مطالبنا المي وشيل القمامة، لا لا، احنا بدنا إعمار.
الي 14 سنة عماحلم روح وقف عقبر ابني، ما معنا ناكل ما معنا نشرب، لا في شي ولا قدمتولنا شي.

دمشق ليست شركة استثمار... فلماذا تُدار وكأنها محفظة عقارية؟

يبدو أن محافظة دمشق لم تعد تنظر إلى المدينة باعتبارها مكانًا للعيش، ولا إلى الحدائق والمنشآت الرياضية بوصفها حقاً عاماً لسكانها، بل أصبحت تنظر إليها كأصول عقارية يمكن توظيفها كلما احتاجت إلى موارد إضافية.

هذه السياسة لم تبدأ مع قرار تعديل الصفة العمرانية لمدينة الفيحاء الرياضية، لكنها تجد فيه أحد أكثر تجلياتها وضوحاً وخطورة.

فالقرار القاضي بتعديل الصفة العمرانية للمدينة من «زراعية داخلية» إلى «مشيدات عامة» لا يقتصر على تغيير توصيف تنظيمي في المخطط، بل ينقل المدينة من فضاء كانت الأولوية فيه لحماية المساحات المفتوحة والخضراء إلى فضاء تصبح فيه الأولوية للبناء وإقامة المنشآت.

وتضمن القرار السماح بإقامة منشآت رياضية، ومدرسة رياضية، ومنشآت خدمية، إضافة إلى خدمات سياحية وترفيهية وتجارية، مع تحديد سقف لا يتجاوز 20% من مساحة المدينة لهذه الخدمات.

للوهلة الأولى قد يبدو هذا القيد مطمئناً، لكنه في الحقيقة لا يبدد المخاوف.

فالـ20% الواردة في القرار تخص الخدمات السياحية والترفيهية والتجارية فقط، ولا تشمل المنشآت الرياضية وتوابعها. أي إن معظم مساحة المدينة تبقى قابلة للبناء تحت مسمى المنشآت الرياضية أو المرافق التابعة لها. وهذا يعني أن الحديث عن قصر الاستثمار على خُمس مساحة المدينة لا يعكس الصورة الكاملة، لأن الجزء الأكبر من الأرض لم يعد محمياً من التوسع العمراني.

فالمدينة الرياضية ليست مجرد ملاعب وصالات إسمنتية، بل هي أيضاً أشجار، وحدائق، وساحات مفتوحة، ومساحات للتنزه والمشي، وفراغات عمرانية تمنح المكان قيمته البيئية والاجتماعية. وكل مبنى جديد، مهما كانت صفته، سيأتي بالضرورة على حساب هذه المساحات.

لكن الأخطر من كل ذلك هو ما يعنيه تغيير الصفة العمرانية على المدى البعيد.

فعندما كانت المدينة مصنفة «زراعية»، كان أي توسع عمراني كبير يصطدم أولاً بطبيعة التصنيف التنظيمي. أما بعد تحويلها إلى «مشيدات عامة»، فقد زال هذا القيد الأساسي.

وإذا أرادت المحافظة مستقبلاً رفع نسبة الخدمات الاستثمارية، أو زيادة الارتفاعات المسموح بها، أو تعديل الضوابط التنظيمية، فإن ذلك يصبح من الناحية القانونية والتنظيمية أكثر سهولة، لأن العقبة الأكبر قد أزيلت بالفعل، وهي تغيير طبيعة استعمال الأرض.

قد لا يحدث ذلك غداً، لكنه أصبح ممكناً أكثر من أي وقت مضى.

وهنا يبرز سؤال لا يتعلق بمدينة الفيحاء وحدها، بل بطريقة إدارة دمشق بأكملها.

فمدينة الفيحاء ليست أول مساحة عامة تتعرض لضغط الاستثمار.

يكفي النظر إلى ما جرى في جبل قاسيون، حيث تحولت أجزاء منه إلى مشاريع استثمارية خاصة، وما شهدته حديقة الأمويين «حديقة تشرين» من توسع للمشاريع الاستثمارية داخل أحد أهم الفضاءات العامة في العاصمة، فضلاً عن حدائق ومساحات عامة أخرى دخلتها الاستخدامات الاستثمارية خلال السنوات الماضية.

قد تبدو كل حالة منفصلة عن الأخرى، لكن جمعها يكشف نمطاً واضحاً؛ كلما احتاجت المحافظة إلى موارد مالية، اتجهت إلى استثمار الفضاء العام بدل البحث عن بدائل لا تمس حق الناس في المدينة.

تحويل دمشق للفضاءات العامة لمشاريع استثمارية لا يعوّض العجز بل يسرق المدينة من فقرائها ويحوّلها لمحفظة عقارية

المشكلة هنا ليست في وجود استثمار من حيث المبدأ. فمن الطبيعي أن تسعى أي إدارة إلى تنمية مواردها. لكن السؤال هو: لماذا يأتي الاستثمار دائماً على حساب ما هو مشترك بين الناس؟

لماذا لا تكون الحدائق والفضاءات العامة والمنشآت الرياضية خطوطاً حمراء لا يجوز المساس بها؟

ولماذا تتحول المرافق التي أنشئت لخدمة المواطنين إلى مشاريع يُقاس نجاحها بحجم الإيرادات التي تحققها؟

الأخطر أن هذه السياسة لا تغير شكل المدينة فحسب، بل تغير طبيعتها الاجتماعية.

فالفضاءات العامة هي الملاذ الأخير لأصحاب الدخل المحدود.

العائلة التي لا تستطيع ارتياد المنتجعات الخاصة تجد في المدينة الرياضية متنفساً مجانياً.

الطفل الذي لا يملك اشتراكاً في نادٍ خاص يجد ملعباً عاماً.

المسن الذي لا يستطيع إنفاق المال في المقاهي يجد مكاناً يجلس فيه تحت الأشجار.

هذه هي وظيفة المدينة.

لكن عندما تتحول هذه الأماكن إلى مشاريع استثمارية، فإن الإقصاء يبدأ بصمت.

لن يُمنع أحد رسمياً من الدخول، لكن طبيعة المكان ستتغير. وستزداد الأنشطة التي تتطلب الإنفاق، وتتراجع المساحات المجانية، ويتحول الفضاء العام تدريجياً إلى فضاء استهلاكي. وهكذا يُدفع أصحاب الدخل المحدود إلى خارج المدينة دون قرار صريح، لأن المدينة نفسها تصبح مصممة لمن يستطيع الدفع.

إن أخطر ما في هذا النهج أنه يحول مفهوم النفع العام إلى مفهوم ثانوي، ويجعل العائد المالي هو المعيار الأول في إدارة المدينة.

لكن وظيفة المحافظة ليست أن تكون مطوراً عقارياً، ولا أن تدير دمشق بمنطق شركة تبحث عن تعظيم الأرباح.

وظيفتها الأساسية حماية المصلحة العامة، وحماية ما تبقى من المساحات الخضراء، وصون المرافق التي يستفيد منها جميع السكان، لا تحويلها تدريجياً إلى فرص استثمارية.

دمشق اليوم ليست مدينة تعاني من فائض في الحدائق أو الملاعب أو المساحات المفتوحة، بل تعاني من عجز مزمن فيها. ولذلك فإن كل متر أخضر يُبنى عليه، وكل فضاء عام يفقد وظيفته الأصلية، يمثل خسارة لا يمكن تعويضها.

إن مدينة الفيحاء الرياضية لم تُنشأ لتكون مجمعاً تجارياً، ولا وجهة استهلاكية، ولا مشروعاً لتحقيق الإيرادات. أنشئت لتكون مدينة للرياضة، وفضاءً عاماً لجميع أبناء دمشق، بغض النظر عن مستوى دخولهم.

أما إذا استمرت سياسة تحويل الفضاءات العامة إلى مشاريع استثمارية، فإن دمشق لن تخسر أشجارها وحدها، بل ستخسر شيئاً أكثر قيمة؛ حق سكانها، ولا سيما الفقراء، في مدينتهم.

فحين تصبح الحديقة مشروعاً، والمدينة الرياضية فرصة استثمارية، وجبل قاسيون منصة للمشاريع الخاصة، فإن السؤال لم يعد كم ربحت المحافظة، بل: لمن بقيت دمشق؟

إن المدن لا تموت حين تُهدم مبانيها، بل حين تُنتزع من سكانها. وكل قرار يحول فضاءً عاماً إلى فرصة استثمارية، يقتطع جزءاً من حق الدمشقيين في مدينتهم. وحين يصبح الاستثمار هو اللغة الوحيدة التي تتحدث بها المحافظة، فلن يبقى السؤال: كم ربحت دمشق؟ بل: من الذي بقي يملك حق العيش فيها؟

12 ألف حالة سرطان جديدة... الدولة أمام اختبار الحق في العلاج

لم تعد أرقام مرضى السرطان في سورية مجرد بيانات طبية عابرة، بل أصبحت مؤشراً على تحدٍ صحي واجتماعي متصاعد يفرض على الدولة مراجعة سياساتها في التعامل مع هذا المرض، خصوصاً في ظل ارتفاع كلفة العلاج وصعوبة حصول كثير من المرضى على الأدوية والجرعات اللازمة.

فقد كشف مدير الهيئة العامة لمشفى البيروني الجامعي الدكتور رضوان الأحمد أن المشفى سجل نحو 12 ألف حالة سرطان جديدة كإصابة أولى خلال عام 2025، بمعدل يقارب 1000 حالة جديدة شهريا. وجاء التصريح ضمن حديث نقلته «سورية الآن» بتاريخ 15 تموز 2026، بالتزامن مع إدخال جهاز العلاج الموضعي الإشعاعي عالي الجرعة «HDR» المخصص لعلاج بعض السرطانات النسائية.

كما أشار الأحمد إلى أن المشفى يستقبل يوميا نحو 1000 مريض سرطان لتلقي العلاجين الكيميائي والشعاعي، وأن سرطان الثدي يحتل المرتبة الأولى بين الحالات المسجلة.

ورغم أهمية هذه الأرقام، فإن قراءتها تحتاج إلى دقة منهجية؛ فهي لا تمثل معدل الإصابة بالسرطان في سورية على المستوى الوطني، ولا يمكن اعتمادها كإحصاء شامل لجميع الحالات الجديدة في البلاد، كونها تعكس الحالات التي وصلت إلى مشفى البيروني وسُجلت ضمن نطاق عمله. لكنها في المقابل تقدم مؤشرا واضحا على حجم التدفق المتزايد للحالات المستجدة التي تواجه أحد أكبر المراكز المتخصصة بعلاج الأورام في سورية.

ألف حالة جديدة شهرياً... عبء مستمر يتطلب استجابة مختلفة

إن تسجيل نحو ألف حالة جديدة شهريا يعني أن المشفى يتعامل سنويا مع آلاف المرضى الذين يحتاجون إلى تشخيص دقيق، وخطط علاج طويلة، ومتابعة مستمرة، وأدوية باهظة الثمن. وهذا الرقم وحده يكشف أن التعامل مع السرطان لم يعد قضية علاجية محدودة، بل أصبح ملفا صحيا واجتماعيا يتطلب تخطيطا حكوميا طويل الأمد.

فزيادة أعداد الحالات المستجدة تعني بالضرورة زيادة الحاجة إلى:

توسيع قدرة المشافي العامة على استقبال المرضى.

تأمين أدوية السرطان بشكل منتظم ومنع انقطاع الجرعات.

توفير أجهزة العلاج الشعاعي والصيانة الدورية لها.

دعم برامج الكشف المبكر والتشخيص.

تعزيز السجل الوطني للسرطان للحصول على بيانات دقيقة تساعد في وضع السياسات الصحية.

عندما يتحول العلاج إلى عبء مالي على المريض

المشكلة الأكبر لا تكمن في عدد الحالات الجديدة فقط، بل في قدرة المرضى على الحصول على العلاج. فقد وثقت تقارير إعلامية وشهادات مرضى خلال السنوات الماضية وجود نقص في بعض أدوية السرطان والجرعات العلاجية داخل المشافي، ما دفع مرضى إلى البحث عنها في الصيدليات الخاصة وشرائها على نفقتهم الشخصية، وسط ارتفاع كبير في الأسعار مقارنة بقدرة معظم الأسر السورية.

وهذا يعني أن المريض المصاب بالسرطان قد يواجه تحديين في وقت واحد؛ مواجهة المرض نفسه، ثم مواجهة كلفة العلاج وتأمين الجرعات. ففي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، فإن تأخر توفر الدواء أو اضطرار المريض إلى شرائه من السوق الخاصة قد يصبح عاملاً يهدد استمرارية العلاج، خصوصا أن بروتوكولات علاج السرطان تعتمد غالبا على انتظام الجرعات وعدم تأخيرها.

ولا يمكن تحميل المريض وعائلته عبء تأمين علاج يعد من أكثر العلاجات الطبية كلفة، في وقت يفترض أن تكون الأمراض الخطرة والمهددة للحياة ضمن أولويات الحمَاية الصحية العامة.

مسؤولية الدولة... من تسجيل الأرقام إلى ضمان الحق في العلاج

إن إعلان وجود 12 ألف حالة جديدة خلال عام واحد يجب ألا يبقى مجرد رقم في تصريح إعلامي، بل يجب أن يتحول إلى أساس لخطة وطنية واضحة لمواجهة السرطان.

وتتحمل الدولة، عبر وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مسؤولية مباشرة في ضمان توفر العلاج داخل المؤسسات العامة، باعتبار أن مشافي التعليم العالي، وعلى رأسها مشفى البيروني، تمثل مركزاً أساسيا لعلاج الأورام في سورية.

فلا يكفي إدخال جهاز حديث أو تطوير بعض التقنيات العلاجية، رغم أهميتها، إذا بقي المريض معرضا لفقدان جرعته الدوائية أو مضطرا لشرائها بأسعار تفوق قدرته. التكنولوجيا الطبية لا تحقق هدفها ما لم ترافقها منظومة تأمين دوائي عادلة ومستقرة.

كما أن دعم مراكز علاج الأورام لا يجب أن يقتصر على التجهيزات، بل يجب أن يشمل تمويل شراء الأدوية، وتأمين المستلزمات، وزيادة عدد الكوادر الطبية المتخصصة، وتخفيف العبء المالي عن المرضى.

الاختبار الحقيقي في ضمان وصول العلاج

إن رقم 12 ألف حالة سرطان جديدة خلال عام 2025 في مشفى البيروني لا يمثل إحصاءً وطنيا شاملاً، لكنه يمثل إشارة قوية إلى حجم التحدي الذي تواجهه المنظومة الصحية السورية. فخلف كل رقم، مريض يحتاج إلى علاج منتظم، وأسرة تواجه تكاليف مرتفعة، ومنظومة صحية مطالبة بالانتقال من رد الفعل إلى التخطيط.

ويبقى الاختبار الحقيقي أمام الجهات المعنية ليس في إعلان أعداد المرضى فقط أو افتتاح أجهزة جديدة، بل في ضمان أن يصل العلاج إلى كل مريض يحتاجه، دون أن يصبح تأمين الدواء معركة إضافية تضاف إلى معركة المرض.

مطالب شعبية في تل تمر... تفعيل الدوائر الرسمية إلى جانب مواجهة الغلاء وتأهيل البنية التحتية

تتزايد في بلدة تل تمر، بريف الحسكة، المطالب الشعبية التي تدعو إلى تحسين الوقع الخدمي والإداري، بالتوازي مع المطالب الاقتصادية المرتبطة بارتفاع الأسعار وتدهور الأوضاع المعيشية.

■ مراسل قاسيون

وفي هذا السياق، لم تعد المطالب الشعبية تقتصر على تحسن الأوضاع المعيشية وكبح جماح الأسعار، بل امتدت لتشمل إعادة تفعيل المؤسسات الرسمية التي تشكل الركيزة الأساسية لاستقرار الحياة اليومية لعشرات آلاف السكان في البلدة وريفها. فمع استمرار الضغوط الاقتصادية وتراجع الخدمات، يرى الأهالي أن معالجة الأزمات تتطلب حلولاً متكاملة تبدأ بضبط الأسعار وتنتهي بإعادة بناء الدور الخدمي للدولة.

الدوائر الرسمية ضرورة للسكان

إلى جانب المعاناة الاقتصادية، يطالب أهالي تل تمر بإعادة تفعيل الدوائر الرسمية في البلدة، ولا سيما المحكمة والسجل المدني وبقية المؤسسات الخدمية. باعتبارها ضرورة ملحة لتخفيف معاناة السكان. حيث تتبع لبلدة تل تمر نحو 133 قرية بينها 76 قرية رئيسية إضافة إلى عشرات المزارع. فضلاً عن عشرات القرى المدمرة بسبب الحرب ما جعل الوصول إلى الخدمات الإدارية أكثر صعوبة بالنسبة للأهالي.

إن غياب هذه الدوائر يضطر أهالي تل تمر لقطع مسافات طويلة وإنفاق مبالغ إضافية لإنجاز معاملاتهم الرسمية، الأمر الذي يزيد من الأعباء المعيشية في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة أصلاً. كما أن إعادة افتتاح المؤسسات الرسمية تمثل خطوة ضرورية لتنشيط الحياة في المدينة وتعزيز استقرار المنطقة.

بنية تحتية متهالكة

لا تتوقف معاناة أهالي تل تمر عند غياب الدوائر الرسمية وتدهور الوضع المعيشي، بل تمتد إلى أزمة البنية التحتية، وفي مقدمتها الجسر الرئيسي على نهر الخابور، والذي تعرّض لانهيار جزء من أحد أطرافه منذ أكثر من عام. ورغم إنشاء طريق فرعي مؤقت من جانب الجسر، إلا أن الحل المؤقت تحول إلى واقع دائم، في حين يشكل الجسر عقدة مواصلات حيوية على الطريق الدولي M4 الذي يربط منطقة الجزيرة بباقي المحافظات السورية. ويؤكد الأهالي أن الطريق البديل يزيد من صعوبة التنقل، ولا سيما في فصل الشتاء أو عند ارتفاع منسوب المياه في نهر الخابور وحدوث الفيضانات، حيث يضطر سكان القرى المقابلة لقطع مسافة 30 كم للوصول إلى تل تمر. رغم أن المسافة الممتدة بين بعض تلك القرى ومركز بلدة تل تمر لا تتجاوز الخمسة كيلومترات. وتتزايد المشكلة تعقيدا مع المرور اليومي الكثيف لمئات الشاحنات والصهاريج، ليلاً ونهاراً، عبر الطريق المؤقت، الأمر الذي يفاقم الازدحام ويثير مخاوف السكان من وقوع حوادث مرورية. ويؤكد الحاجة الملحة لإعادة تأهيل الجسر وإعادته إلى الخدمة في أسرع وقت ممكن.

كل هذه المشكلات وغيرها تشير إلى أن سكان تل تمر لا ينظرون إلى الأزمة من ناحية واحدة، بل باعتبارها أزمة متشابكة تتطلب معالجة اقتصادية وخدمية وإدارية في آن واحد، بما يضمن الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم لسكان البلدة والقرى التابعة لها.

مصياف... نحو 800 إصابة قبل أن تكشف الفحوص تلوث المياه

في الأزمات الصحية، لا يُقاس نجاح المؤسسات بعدد البيانات التي تصدرها، بل بعدد الإصابات التي تنجح في منعها. وما شهدته مدينة مصياف خلال الأسبوع الماضي يطرح سؤالاً مؤلماً: هل كان بالإمكان حماية مئات الأشخاص لو كانت الإجراءات الاحترازية أكثر سرعة وشفافية منذ الأيام الأولى؟

خلال خمسة أيام فقط، تحولت حالات الإسهال الحاد في المدينة من إصابات متفرقة إلى حدث وبائي واسع النطاق. ووفق بيان وزارة الصحة الصادر بتاريخ 16 تموز، بلغ العدد التراكمي للحالات التي راجعت المشافي منذ 11 تموز وحتى صباح 16 تموز 769 حالة، استدعت 38 حالة القبول في مشفى مصياف الوطني و20 حالة في المشافي الخاصة، مع تأكيد الوزارة أن جميع المرضى بحالة صحية جيدة.

لكن هذا الرقم، على الأرجح، لا يعكس الحجم الحقيقي لما حدث على الأرض. فمن يعرف طبيعة الخدمات الصحية في المدينة يدرك أن عشرات، وربما مئات، من المصابين لم يراجعوا المشافي الحكومية أصلاً، بل قصدوا المشافي الخاصة أو عيادات الأطباء أو اكتفوا بالحصول على العلاج من الصيدليات، خصوصاً أن معظم الحالات كانت تعاني من إسهال شديد وإقياءات وجفاف بدرجات متفاوتة دون الحاجة إلى دخول المستشفى. ولذلك، فإن العدد الفعلي للمصابين مرجح أن يكون أكبر من الرقم الرسمي المعلن.

منذ الساعات الأولى للأزمة، كان السؤال الذي يتردد على ألسنة الجميع واحداً: ما مصدر التلوث؟

وفي الوقت الذي كانت فيه الإصابات تتزايد يوماً بعد يوم، صدرت تصريحات محلية أفادت بأن نتائج العينات الأولية لمياه الشرب جاءت سليمة، وأن المياه ليست مصدر المشكلة. لكن بينما كان المواطنون يتلقون هذه التطمينات، كانت أعداد المصابين تواصل الارتفاع بوتيرة مقلقة، الأمر الذي كان يستوجب، على أقل تقدير، توسيع نطاق الفحوص واتخاذ إجراءات احترازية استثنائية إلى حين حسم مصدر العدوى بشكل نهائي.

ثم جاء بيان وزارة الصحة في 16 تموز ليكشف صورة مختلفة تماماً.

فقد أعلنت الوزارة أنها، فور الإبلاغ عن تزايد الحالات، فعّلت الاستجابة الوبائية، وشكلت فرق تقص زارت المشافي والمراكز الصحية ومنازل المرضى، وسحبت عينات من مياه الشبكة العامة والآبار وخزانات المنازل، إضافة إلى عينات غذائية من مصادر متعددة، بما فيها الخضار والبطيخ.

والأهم من ذلك أن الوزارة أعلنت نتائج التحاليل بوضوح:

جاءت اختبارات الكوليرا والزرع الجرثومي الخاصة بها سلبية.

لكن الفحوص المخبرية كشفت عن وجود تلوث جرثومي في معظم عينات المياه المفحوصة.

كما أظهرت نتائج الزرع الجرثومي أن عينات من مياه الشرب ومن بعض الأغذية كانت غير صالحة من الناحية الجرثومية.

وعلى ضوء ذلك، أعلنت الوزارة التنسيق مع محافظة حماة والجهات المعنية لتعزيز جودة مياه الشرب وتشديد مراقبة مصادر المياه.

مصياف: 769 إصابة بتلوث جرثومي وبيان الوزارة يكشف التلوث بعد تأخير وسط غضب شعبي يطالب بشفافية وتأمين مياه وإصلاح البنية

هذه النتائج تفتح الباب أمام أسئلة لا يجوز أن تبقى بلا إجابات.

إذا كانت معظم عينات المياه التي شملها التقصي الموسع ملوثة جرثومياً، فلماذا لم يُتخذ منذ الأيام الأولى مبدأ الحيطة؟ ولماذا لم تُكثف عمليات أخذ العينات على نطاق أوسع مع الارتفاع المتسارع في أعداد الإصابات؟ وهل كانت العينات الأولية ممثلة فعلاً للشبكة، أم إنها كانت محدودة بحيث لم تعكس الواقع الكامل؟

هذه الأسئلة ليست بحثاً عن شماعة لتعليق المسؤولية، بل هي جزء أساسي من أي مراجعة جادة لأزمة مست الصحة العامة.

ففي مثل هذه الظروف، لا ينتظر المواطن معرفة السبب النهائي فقط، بل ينتظر إجراءات وقائية عاجلة أيضاً زيادة وتيرة الفحوص، تعزيز تعقيم الشبكة، مراقبة مستويات الكلور بشكل مكثف، وإصدار توصيات احترازية واضحة بشأن استخدام مياه الشرب إذا كان احتمال التلوث قائماً. فالوقاية ليست إعلاناً عن الفشل، بل هي جوهر عمل مؤسسات الصحة والمياه.

وفي ظل تصاعد الغضب الشعبي، تداول ناشطون بياناً باسم «أهالي مدينة مصياف» بتاريخ 18 تموز 2026، اعتبر أن ما جرى هو «كارثة تلوث مياه مدينة مصياف»، مطالباً «بكسر سياسة النكران والشفافية التامة»، وإلزام الجهات المعنية بكشف الأسباب الحقيقية للتلوث وإعلان نتائج التحقيق للرأي العام. كما دعا البيان إلى «تأمين بدائل مياه آمنة وموثوقة» عبر صهاريج معقمة وبشكل مجاني، مشيراً إلى أن الظروف الاقتصادية الخانقة لا تسمح لشريحة واسعة من الأهالي بتحمل الأعباء المالية الإضافية لشراء مياه الشرب المعقمة، فضلاً عن المطالبة بإجراء كشف فني شامل لمنظومة المياه وإعادة تأهيلها وتعقيمها، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لتحديد المسؤوليات ومحاسبة أي تقصير يثبته التحقيق. وتعكس هذه المطالب حجم القلق الذي عاشه سكان المدينة بعد أن أصبحت سلامة مياه الشرب موضع شك، وما ترتب على ذلك من أعباء صحية ومعيشية أثقلت كاهل مئات الأسر خلال أيام الأزمة.

وإذا كانت أزمة مصياف قد كشفت شيئاً، فهي أنها ليست مجرد حادثة محلية، بل مرآة لواقع البنية التحتية في سورية. فشبكات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي في كثير من المحافظات والمدن والبلدات تعاني من التقادم والاهتراء، وتحتاج إلى برامج صيانة وإعادة تأهيل شاملة بعد سنوات طويلة من الاستهلاك والأضرار. وكل تأخير في معالجة هذا الملف يعني أن احتمال تكرار ما حدث في مصياف سيبقى قائماً، ليس في مدينة واحدة، بل في أي مكان تتقاطع فيه شبكات متهالكة مع ضعف الرقابة والصيانة.

إن صحة السوريين ليست بنداً ثانوياً في الموازنات، ولا ملفاً يمكن تأجيله حتى تقع الكارثة. وما حدث في مصياف يجب ألا ينتهي بانخفاض عدد الإصابات، بل ينبغي أن يكون نقطة تحول حقيقية في إدارة قطاع المياه والصحة العامة، وأن يقود إلى مراجعة شاملة ومساءلة شفافة لكل أوجه القصور التي يكشفها التحقيق، لأن الحق في مياه شرب آمنة ليس امتيازاً، بل هو أبسط حقوق الإنسان.

11 عائلة... و15 عاماً من الانتظار تنتهي بإنذار إخلاء!

"منذ 16 تموز، أثيرت قضية إنذارات الإخلاء الموجهة إلى 11 عائلة تقيم في منطقة وادي سفيرة بدمشق، وذلك من خلال إفادات وشهادات المتضررين التي نشرتها وسائل إعلام عدة، بعد منحهم مهلة لا تتجاوز سبعة أيام لمغادرة منازل يقيمون فيها منذ عام 2009. ورغم اتساع تداول القضية وما أثارته من تساؤلات، لم يصدر حتى الآن أي بيان أو توضيح رسمي من محافظة دمشق أو الجهات المعنية يشرح أسباب القرار أو يوضح خلفياته، لتبقى الرواية الرسمية غائبة عن قضية تمس استقرار أسر تواجه خطر فقدان مساكنها."

فعندما يتعلق الأمر بمصير أسر مهددة بفقدان منازلها، فإن الحد الأدنى من المسؤولية يقتضي مخاطبة الرأي العام، وشرح الأساس القانوني للقرار، وتوضيح البدائل إن وجدت، بدلاً من ترك الناس يتداولون الروايات في ظل غياب أي موقف رسمي.

قد يبدو للبعض أن القضية محدودة، فهي تخص 11 عائلة فقط. لكن العدالة لا تُقاس بالأرقام، بل بالحقوق. فإخلاء أسرة واحدة من منزلها بسبب تقاعس إداري لم تكن طرفا فيه، يكفي ليجعل القضية شأنا عاما يستحق النقاش والمساءلة.

وبحسب ما أورده المتضررون، فإن هذه العائلات لم تشغل المساكن بصورة غير قانونية، ولم تضع يدها عليها بالقوة، وإنما أسكنت فيها بقرار رسمي بعد انهيار منازلها عام 2009، وظلت طوال أكثر من خمسة عشر عاما تدفع بدلات إشغال للمحافظة، بانتظار استكمال نقل الملكية، وهي الإجراءات التي بقيت معلقة بسبب الإشكال القائم بين محافظة دمشق ووزارة الأوقاف حول ملكية الأرض.

خمسة عشر عاما مرت، ولم تحل المشكلة.

خمسة عشر عاما ظل المواطن خلالها ملتزما بما طلب منه، بينما لم تتمكن الجهات الرسمية من إنهاء خلاف إداري يقع ضمن مسؤولياتها.

ثم جاءت النتيجة في صورة إنذار بالإخلاء خلال سبعة أيام.

أي منطق إداري يقبل بأن يستغرق حل ملف بين مؤسستين رسميتين خمسة عشر عاما، بينما يطلب من الأسر أن ترتب حياتها، وتبحث عن مأوى جديد، وتغادر منازلها خلال أسبوع واحد؟

وإذا كان سبب تعثر التمليك يعود إلى نزاع بين المحافظة والأوقاف، فإن السؤال الطبيعي هو: لماذا يتحمل المواطن وحده نتائج هذا النزاع؟ ولماذا يصبح الطرف الذي التزم بقرارات الدولة، ودفع بدلات الإشغال سنوات طويلة، هو الحلقة الأضعف التي تدفع ثمن التأخير؟

ولا يقف الأمر عند هذا الحد.

فإنذارات الإخلاء تفتح بابا لسؤال لا يقل أهمية: ماذا بعد؟

هل ستبقى هذه المساكن خالية بعد إخلائها؟ من الصعب تصور ذلك.

وإذا كانت ستُشغل مجددا، فمن سيقيم فيها؟ وما الذي يجعل أي شاغل جديد أولى بهذه المنازل من عائلات استقرت فيها أكثر من خمسة عشر عاما بقرار رسمي، وانتظرت بصبر أن تنهي الجهات الرسمية خلافاتها؟

إن هذه الأسئلة لا تفترض مسبقا ما سيحدث، لكنها تفرض نفسها منطقيا. لأن الهدف من الإخلاء لا يمكن أن يكون مجرد إفراغ المساكن، بل لا بد أن تكون هناك غاية لاحقة.

وهنا يصبح من حق الرأي العام أن يعرف: إذا كانت هذه الوحدات ستخصص لغير شاغليها الحاليين، فما هو معيار الأولوية؟ وهل يعقل أن يكون القادم الجديد أحق بها ممن عاش فيها خمسة عشر عاما، بينما كانت الإدارة تؤجل حل المشكلة عاما بعد عام؟

إن العدالة لا تتحقق باستبدال متضرر بآخر، ولا بإغلاق ملف إداري على حساب من لا ذنب له فيه.

القضية اليوم ليست قضية أحد عشر منزلا، بل قضية نهج إداري يثير تساؤلات عميقة حول مفهوم المسؤولية. فالإدارة لا تملك سلطة إصدار القرارات فقط، بل تتحمل مسؤولية نتائج تقاعسها عن معالجة الملفات التي تقع ضمن اختصاصها أيضا. وعندما يبقى نزاع بين جهتين رسميتين معلقا خمسة عشر عاما، ثم يطلب من المواطنين وحدهم دفع الثمن، فإن الخلل لا يكون في المواطن، بل في طريقة إدارة الملف.

قد يكون عدد المتضررين 11 عائلة فقط، لكن قيمة العدالة لا تُقاس بالعدد. فإخلاء أسرة واحدة من منزلها بعد سنوات طويلة، بسبب مشكلة لم تصنعها ولم تملك يوما سلطة حلها، هو قضية تستحق التوقف عندها. لأن الدولة التي تطلب من مواطنيها احترام القانون، مطالبة أيضا بأن تحترم مبدأ الإنصاف، وألا تجعل من المواطنين ضحايا لتأخرها في أداء واجباتها، أو لصراع الصلاحيات بين مؤسساتها. فالثقة لا تبنى بالقرارات وحدها، بل بالعدالة التي يشعر بها الناس عندما يرون أن الإدارة تتحمل مسؤولية أخطائها، بدلا من أن تنقل كلفتها إلى أضعف الأطراف.

حلب بلا ماء... المواطن يدفع ثمن الأزمة مرتين

لم تعد أزمة مياه الشرب في مدينة حلب مجرد عطل طارئ يمكن تجاوزه بانتظار إصلاح محطة أو عودة التيار الكهربائي، بل أصبحت أزمة مفتوحة تكشف هشاشة منظومة الخدمات الأساسية، وتضع آلاف العائلات أمام معركة يومية لتأمين أبسط مقومات الحياة.

ففي عدد من أحياء المدينة، تحولت صنابير المياه إلى مصدر انتظار طويل بلا نتيجة. سكان أحياء مثل الزبدية والإذاعة والأنصاري الشرقي ومناطق أخرى تحدثوا عن انقطاعات امتدت إلى أسابيع متواصلة، فيما بقيت الوعود بإعادة الاستقرار إلى الشبكة عاجزة عن تغيير الواقع الذي يعيشه الناس داخل منازلهم.

الأزمة التي تتكرر بأشكال مختلفة لم تعد مرتبطة بخلل فني هنا أو انقطاع كهربائي هناك فقط، رغم أن الجهات المعنية تربط جزءاً كبيراً منها بتوقفات في محطات المعالجة وانخفاض كميات الضخ، بل باتت تعكس مشكلة أعمق تتمثل في غياب حلول دائمة لمنظومة مائية باتت عاجزة عن تلبية احتياجات مدينة كبيرة مثل حلب.

وفي ظل غياب المياه من الشبكة العامة، وجد المواطن نفسه مضطراً للبحث عن بدائل مكلفة، وكان الصهريج هو الخيار الوحيد أمام كثير من العائلات. لكن هذا الخيار لم يكن حلاً بقدر ما كان عبئاً جديداً يضاف إلى قائمة الأعباء اليومية.

فقد شهدت أسعار المياه المنقولة عبر الصهاريج ارتفاعاً كبيراً، حيث قفز سعر خزان سعة خمسة براميل من نحو 75 ألف ليرة سورية إلى ما بين 125 و150 ألف ليرة في بعض الحالات، ما يعني أن الأسرة التي كانت تشتري المياه عند الحاجة أصبحت مضطرة لإنفاق مبالغ كبيرة بشكل متكرر لتأمين احتياجاتها الأساسية فقط.

وهكذا لم يعد المواطن يدفع ثمن انقطاع المياه فقط، بل يدفع ثمن غياب البدائل المنظمة والرقابة على سوق الصهاريج أيضاً. ففي الوقت الذي يفترض أن تكون فيه المياه خدمة عامة مؤمنة عبر الشبكة الرسمية، تحولت إلى سلعة باهظة الثمن تتحكم بها ظروف الأزمة وحاجة الناس الملحة.

الأكثر قسوة أن هذه المعاناة تأتي في فصل الصيف، حيث ترتفع درجات الحرارة وتزداد الحاجة إلى المياه للشرب والنظافة والاستخدامات المنزلية المختلفة. عائلات كثيرة اضطرت إلى تقنين استهلاكها إلى الحد الأدنى، وتأجيل أعمال منزلية أساسية، وتحويل جزء من دخلها المحدود إلى شراء المياه بدلاً من الإنفاق على الغذاء أو الدواء أو متطلبات الحياة الأخرى.

وتزداد المعاناة لدى الأسر ذات الدخل المحدود، إذ إن شراء صهريج واحد لا ينهي المشكلة، فالاستهلاك اليومي يجعل الحاجة إلى تكرار الشراء أمراً مستمراً، ما يحول الأزمة من طارئ مؤقت إلى استنزاف مالي طويل الأمد.

ورغم إعلان الجهات المسؤولة عن أعمال صيانة ومحاولات لتحسين الضخ ومعالجة أسباب الخلل، فإن المواطن الذي ينتظر منذ أسابيع لا يرى في البيانات الرسمية حلاً لمعاناته اليومية. فالمشكلة بالنسبة له ليست في تفسير سبب الانقطاع، بل في استمرار غياب المياه عن منزله وتحوله إلى رهينة للصهاريج والأسعار المرتفعة.

إن أزمة المياه في حلب أصبحت مثالاً صارخاً على أنه كيف يمكن لخدمة أساسية أن تتحول إلى عبء اقتصادي واجتماعي عندما تغيب المعالجة الجذرية. فالمواطن لا يحتاج إلى مزيد من الوعود أو التبريرات، بل يحتاج إلى شبكة مياه تعمل بانتظام، وإلى إجراءات تمنع استغلال حاجته، وإلى حلول تمنع تكرار المشهد نفسه مع كل موسم صيف.

فالماء ليس رفاهية، وليس سلعة إضافية يمكن للمواطن الاستغناء عنها، ومن غير المقبول أن يتحول الحصول على بضعة براميل منه إلى معركة يومية تستنزف جيوب الناس وطاقتهم في مدينة أنهكتها الأزمات.

ارتفاع قياسي في حوادث السير... السلامة المرورية أمام اختبار حقيقي

تتصاعد الأرقام في سجلات وزارة الطوارئ، لترسم لوحة قاتمة لواقع مروري يغيب عنه الرادع وتتوارى خلفه المسؤوليات.

■ رهف ونوس

فبينما كان عدد الحوادث المرورية في سورية خلال عام 2025 بأكمله نحو 3000 حادث، ها هو النصف الأول من 2026 يسجل 2400 حادث مقتربا من إحصائية العام الفائت، في مؤشر خطر يكشف عن حالة تفلت وغياب هيبة الدولة على طرقاتها.

حمص نموذجاً

سجل النصف الأول من 2026 في حمص 292 حادثا أسفر عن 20 وفاة و317 إصابة. وبالمقارنة مع الفترة ذاتها لعام 2025 الذي شهد 69 حادثا فقط، و3 وفيات و57 إصابة، نجد أن نسبة الارتفاع تقترب من 300%!

إنها قفزة مخيفة لا يمكن تفسيرها بظروف طارئة أو عوامل عابرة، بل هي نتيجة حتمية لغياب الانضباط وتراجع هيبة القانون.

من المسؤول؟

تحمّل التقارير الرسمية للوزارة «السرعة الزائدة» النسبة الأكبر كمسبب للحوادث بـ 35,96%، لكن هذا في حقيقته، تنصل فاضح من المسؤولية، إذ يتجاهل أسبابا جوهرية لا تقل خطورة، وفي مقدمتها البنية التحتية المتهالكة التي لم تتجاوز نسبتها في التقارير 1,71%، و20 –25% في عموم سورية.

ليأتي الواقع الميداني ويفضح هذا التبرير، حيث تعاني الطرق وخاصة السريعة والدولية من تفسخات وحفر مفاجئة تباغت السائقين وتؤدي إلى فقدان السيطرة، ناهيك عن غياب الإنارة والإشارات المرورية التحذيرية، وضعف تصريف المياه وتآكل الطبقات الإسفلتية التي تتحول في الشتاء إلى مصائد قاتلة.

وعليه، فتحميل السائق وحده المسؤولية، مع إغفال تقصير المؤسسات، هو تضليل للرأي العام وتبرير للفشل.

«طرق الموت»

أوتوستراد دمشق– درعا وأوتوستراد دمشق– دير الزور، اللذان باتا يُعرفان «بطرق الموت»، يقدمان الدليل الأكثر إيلاما على فشل النهج القائم، حيث وقع أخر الحوادث على طريق درعا بتاريخ 2026/7/8، وتسبب بـ 4 وفيات و31 إصابة لم يكن استثنائيا، بل حلقة في سلسلة مأساوية تتكرر يوميا، بسبب تهالك الطريق وغياب أدنى تجهيزات السلامة.

فالمشاريع الجزئية، والترقيع المؤقت، والخطابات الإنشائية عن وعود وتوجيهات للإصلاح، كلها لا ترقى إلى مستوى الكارثة الإنسانية التي تتكشف يوميا على الطرق.

سلطة غائبة ورادع مشلول

ففي واقع تسوده الفوضى المرورية، يعكس انهيار هيبة الدولة في أرقى تجلياتها، فالرادع القانوني بات شبه غائب، والغرامات المالية التي «تُجبى» من المخالفات لا تشكّل رادعا حقيقيا في ظل انفلات أمني مروري شامل، والأكثر خطورة، أن آلاف السائقين يمارسون القيادة دون رخص رسمية، مما يعني أن مركبات تتحول إلى آليات قاتلة يقودها من لم تثبت كفاءتهم.

كما أن الرادارات والكاميرات المرورية اتخذت منحى الرقابة المؤقتة، حيث يلتزم السائق فقط عند المرور أمامها، في نهج ترقيعي يحول الضبط المروري إلى جباية أموال لا أكثر، من دون أي أثر رادع أو تحسين في سلوك القيادة.

نظام مروري مستدام...

ما نشهده اليوم ليس مجرد أرقام متصاعدة، بل مؤشر أساسي لحالة تفلت وغياب للمسؤولية. فبناء نظام مروري فعال يتطلب نهجا قائما على الاستدامة لا الترقيع، يبدأ من إعادة منح رخص القيادة وفق اختبارات صارمة، وصولا إلى تركيب الرادارات والكاميرات على جميع الطرق دون استثناء، مرورا بصيانة البنية التحتية وفق خرائط دقيقة تستند إلى بيانات الحوادث الميدانية لتحديد بؤر الخطر» وتوجيه ورشات الصيانة نحوها. فالأرواح التي تزهق يوميا ليست مجرد أرقام، بل أمهات وآباء وأطفال وشباب كان يمكن إنقاذهم لو توفر الحد الأدنى من المسؤولية والمساءلة.

اليوم، لم يعد مقبولا الاكتفاء بالنداءات والتحذيرات والتصريحات عن مشاريع إصلاحية تبقى حبيسة الأدراج، فحل ملف الحوادث المرورية في سورية، مسؤولية وواجب وحق لكل مواطن ليعيش بسلامة وكرامة، فمن وزارة النقل إلى المحافظات وإدارة المرور وجهات منح الرخص، جميعها مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤولياتها، فاستمرار هذا النزيف ليس قدرا محتوما، بل نتيجة غياب السياسات المتوازنة، بالتزامن مع الفشل والإهمال المتراكم.

فكم من الضحايا يجب أن تسقط حتى تتحرك الضمائر قبل الآليات الرسمية؟!

تحصيل المعاش رحلة معاناة يومية، فمتى تبدأ الحلول الجذرية؟!

لا يكاد راتب المتقاعد أو الموظف يفي بثمن ربطة خبز وفاتورة كهرباء، حتى يحدد «بسقف سحب» يحوّل انتظاره إلى طقس إذلال يومي! فبين شوارع سلمية المزدحمة بالعجز، وأزقة دير الزور المثقلة بالمسافات، يقف آلاف السوريين في طوابير تمتد ساعات تحت الشمس الحارقة أو البرد القارس، فقط ليصطدموا بصرّاف معطّل أو فارغ، أو برسالة «تجاوزت الحد المسموح».

■ رشا عيد

هذا ليس سيناريو استثنائياً، بل هو المشهد اليومي لاقتصاد يحوّل معاش المفقرين إلى رهينة لقرارات لا تليق بكرامة إنسان.

«رفع السقف...» مسكّن لا يوقف النزيف

في التاسع من تموز صدر قرار يسمح بزيادة سقف السحب في صرافات المصرفين التجاري والعقاري، لتمكين أصحاب الرواتب من قبض مستحقاتهم دفعة واحدة بعد الزيادة المقررة «وخاصة للمتقاعدين».

الخطوة شكلاً تبدو «إيجابية»، لكنها في الجوهر لا تتجاوز «ترقيعا» جديداً في جدار الأزمة. فالمشكلة لم تكن يوماً في كم المبلغ الذي يمكن سحبه، بل في مبدأ ربط قوت الفقراء بسقف سحب يليق بالمضاربين لا بأصحاب الدخل المحدود.

القرار صحيح في توجهه، لكنه «غير كاف» لأنه يعالج عرَضاً ويترك المرَض مستفحلاً... لماذا يُعامَل راتب الجوع كأرباح تاجر عملة أصلاً؟

من سلمية إلى دير الزور... مشاهد من مسرح المعاناة

في سلمية، يناشد متقاعدون وعاملون من مؤسسات مختلفة كل جهة مسؤولة، بعدما حوّلتهم الصرافات إلى متسوّلين على أرصفة الانتظار، فهناك صراف واحد أو اثنان بالكاد يعملان ويتعطلان أياما، يلتهمان الوقت والأعصاب، ويجبران كبار السن على قطع المسافات سيرا أو دفع أجور نقل تفوق ما تبقى من الراتب. وكذلك الأمر في دير الزور، تتضاعف المأساة مع صرافات قليلة ومتباعدة، ومسافات شاسعة تعني أن المواطن يدفع ثمن الوصول إلى الصراف ثم ثمن العودة، ليكتشف أن السقف لم يسمح له بأكثر من نصف راتبه، فيضطر لإعادة الكرَّة غدا، في دورة استنزاف لا تنتهي.

متقاعدون سبعينيّون يفترشون الرصيف لساعات، يحملون أمراضهم وأوجاعهم، ينتظرون دورهم علّ الآلة تمنحهم قوت أسبوع، بينما تمتلئ بطون الصرافات بأموالهم المحتجزة بلا مبرر.

الجذر الذي يُتجاهل هنا، لماذا يُسقف السحب أساساً؟

جوهر الإشكالية ليس تقنيا معقدا، ولا يحتاج موازنات خيالية أو تجهيزات لوجستية ضخمة، إنه مجرد تعديل في نظام الصرافات، يكون بإلغاء سقف السحب عن كل حساب يُصنَّف كحساب راتب أو معاش، فمن غير المنطقي أن يُسقف سحب دخل عامل أو مدرّس أو متقاعد أنهكه العمر، بينما تتدفق أموال التجار والمتنفذين بلا حدود. هذه المعاملة ليست سوى استمرار لسياسة تعميق الفقر والعوز، وتكريس لفكرة أن المواطن المفقر يجب أن يبقى تحت الوصاية المالية حتى في جني ثمار تعبه.

إنهاء سقف السحب عن الرواتب والمعاشات التقاعدية ليس ترفا إداريا، بل استحقاق وعدالة، فكل شهر يمرّ دون هذا الإجراء، يعني المزيد من الإذلال لمن لا ذنب لهم سوى أنهم وُلدوا في زمن تحوّلت فيه الصرافات إلى مغازل للمعاناة، وتحوّل الراتب من حقّ إلى «منّة» تُقطَّر بالقطارة.

حان الوقت أن يرحل «السقف» عن قوت الفقراء، لا أن يُرفع قليلاً ويُعدّل ليعود بعد أشهر خناقا جديدا، مع زيادة عدد الصرافات العاملة وصيانتها الدورية لضمان بقائها قيد الخدمة طوال الوقت، وتوفير سيولة نقدية كافية لتجنب نفاذ الأموال سريعا من الصراف وعدم التأخير في تغذيتها، فأزمة الصرافات في سورية ليست مجرد مشكلة تقنية أو إدارية فقط، بل تعكس عمق الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تواجه المواطن يوميا، فالمطلوب عاجلا وسريعا إجراءات فعلية تحترم كرامة الناس بحل هذا المشهد الذي يتكرر كل شهر أمام طوابير الانتظار وتخفيف أعباء الحياة عن الغالبية العظمى المفقرة من الشعب السوري.

الحوالات الخارجية وغياب الرقابة... خسائر مضاعفة وإفقار متسارع

تشير تقديرات البنك الدولي– في ظل غياب أي تقديرات رسمية– إلى أن حجم الحوالات الشخصية النظامية إلى سورية يبلغ ملياري دولار سنوياً، ويرتفع إلى 3 مليارات عند احتساب التحويلات التي لا تمر عبر الأقنية الرسمية.

■ فرح شرف

يعكس هذا الفارق الكبير «ثلث إجمالي التحويلات»، حجم التدفقات التي تهرب من القنوات الرسمية، وتمر خارج إطار رقابة المصرف المركزي.

فوضى العمولات

رغم الحديث عن التقدم المحرَز في العودة إلى «نظام سويفت»، لا تزال المصارف العالمية ترفض التعامل مع المصارف السورية، ما يعني عمولة مزدوجة؛ واحدة يفرضها الوسطاء وأخرى تفرضها المصارف ومكاتب الحوالات.

فبالنسبة للمؤسسات والمنظمات الدولية المُلزمة بالتحويل عبر الأقنية الرسمية تتراوح العمولة بين 5 بالألف كحد أدنى، وصولاً إلى 12,5 بالألف لدى بعض البنوك الخاصة، بحسب البلد المرسل منه، وحجم الحوالة.

كما تكشف آلية احتساب العمولات عن حالة من الفوضى التنظيمية وغياب الرقابة. حيث تتجاوز العمولة 10% للحوالات الفردية في كثير من الأحيان، والأدهى أنها ليست موحدة حتى ضمن الفئة نفسها أو ضمن مكتب الصرافة نفسه؛ فمثلاً حوالة بقيمة 2000 دولار قد تُفرض عليها مرة عمولة 3% ومرة 7%... إلخ، وكأن المسألة يحكمها المزاج لا القانون.

وتخلق هذه العمولة المرتفعة بحجة «المخاطر» حلقة مفرغة؛ فارتفاع العمولات من دون ضوابط والاعتماد على الوسطاء، يؤدي إلى ترسيخ نفوذ السوق الموازي، الذي يؤدي بدوره إلى خسارة المركزي للسيولة وضعف قدرته على التدخل، وبالتالي استمرار الفجوة السعرية.

فيما تقتطع هذه العمولات المرتفعة وغير المنظمة من قوة العمل. ويمكن القول إن كل حوالة تخضع «لخسارة مزدوجة»؛ عمولة مرتفعة زائد خسارة في سعر الصرف، ما يفقد الحوالة جزءاً كبيراً من قيمتها الحقيقية، ويفقد الأسر جزءاً من قوتها الشرائية قبل أن تُستهلك في السوق المحلية.

وبالنظر إلى حجم الحوالات «3 مليارات دولار»، فإن هذه الخسائر المجمّعة قد تصل إلى ملايين الدولارات سنوياً، التي تذهب إلى جيوب الوسطاء والمضاربين.

لماذا يهرب المواطن من السوق الرسمية؟

يشكل الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي المحرك الرئيس لسلوكيات التحويل. ففي كانون الثاني 2026، كان السعر الرسمي عند 11,000 ليرة، بينما بلغ الموازي نحو 12,230 ليرة؛ أي بفجوة تجاوزت 11%.

وتطورت الفجوة بشكل كبير لاحقاً، إذ وصل سعر الدولار في السوق الموازي في منتصف حزيران إلى 14,500 ليرة، بينما بقي السعر الرسمي عند 11,250، ما خلق فجوة تجاوزت 28%.

وفي محاولة لتضييق الفجوة، خفض المركزي قيمة الليرة رسمياً في 28 حزيران إلى 121,5 ليرة جديدة، مقابل 131,5 في السوق الموازي اليوم، وتقلصت الفجوة إلى نحو 8%.

غير أن هذا الإجراء، رغم كونه خطوة إيجابية، يبقى معالجة لأعراض الأزمة وليس لجذورها. فالواقع أن المركزي هو جهة من بين عدة مراكز تأثير «تحدد» سعر الصرف؛ السوق الموازي، وشركات الصرافة والتحويل، والتجار والمستوردون، وشبكات التحويل غير الرسمية، إضافة إلى سلوك الأفراد في الادخار والتحوط.

وعندما يفشل المصرف في توحيد سعر الصرف، وإعادة هيكلة شاملة للسوق النقدي، ويكتفي بتدخلات محدودة وجزئية، إلى جانب عجزه عن تأمين سرعة وكفاءة في تسليم الحوالات، يصبح السوق الموازي بديلاً مجزياً و«شرعياً» في نظر المواطن، بغض النظر عن مخالفته للقوانين، خاصة وأن الوعود السابقة لم تتحقق، سواء باستقرار سعر الصرف، أو تحسن الوضع المعيشي، وحتى رفع العقوبات.

وهذا الفراغ في السلطة النقدية يضرب صميم السيادة المالية للدولة، ولا يقتصر أثره على المواطنين الذين تتآكل قدرتهم الشرائية يومياً، إذ إن كل ليرة أو دولار يمر عبر السوق الموازي هو خسارة مباشرة للخزينة العامة من حيث الرسوم والمعاملات، وأخرى غير مباشرة تتمثل في تآكل أدوات السياسة النقدية وفقدان القدرة على حماية المواطن من تقلبات السوق.

تغيير السياسات

تؤكد المعطيات أن السيطرة على تدفق الأموال وأسعار الصرف لا تزال بجزء كبير منها خاضعة لشبكات غير رسمية، مع تجيير فوائد هذه السيطرة لمصلحة قلة من كبار المضاربين.

وبينما تُدفع شرائح أوسع من السوريين إلى ما تحت خط الفقر، نشهد مزيداً من تركز الثروة في أيدي النخب المتحكمة في السوق الموازي.

وهذا يحيلنا إلى أن معظم– إن لم يكن جميع– التعليمات والقرارات النقدية تُطرح من دون توفير بيئة داعمة ومستقرة لتنفيذها، ومن دون رقابة لضمان تطبيقها.

وطالما بقي السوق الموازي هو المحدد الفعلي لسعر الصرف، وطالما بقيت العمولات فوضوية، واستمر غياب الثقة، ستظل الحوالات سلاحاً ذا حدين؛ فهي تمثل شريان حياة لنحو 38% من الأسر السورية، لكنها في الوقت نفسه تعمق الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، وتحول المواطن، جرّاء غياب القطاعات الإنتاجية الحقيقية «الصناعة والزراعة»، إلى رهينة في صراع لا نهاية له بين سلطة نقدية عاجزة وقوى سوق متوحشة.

مشروع «صفر خيمة» مقاربة جزئية لأزمة أعمق...

تستهدف خطة «صفر خيمة» التي انطلقت رسمياً مطلع العام الجاري إنهاء ملف المخيمات، وتخصيص محافظة حلب لتكون أولى محطات الإنجاز قبل نهاية عام 2026.

■ سارة جمال

وبالفعل، لوحظ انخفاض في أعداد سكان المخيمات؛ لكن هذا الانخفاض يحمل في طياته عدة إشكاليات.

فالسبب الرئيسي لم يكن إيجاد بدائل سكنية ملائمة، أو حياة كريمة خارج المخيم؛ وكان لتوقف الدعم الإنساني من المنظمات الدولية وتقليص حصص الغذاء والمواد الأساسية الدور الأكبر في العودة.

أي إن العودة تمت تحت ضغط الجوع وليس تحت ضوء حلول الإسكان. وهنا تتحول «العودة الطوعية» إلى وهم، وتحل محلها «هجرة قسرية» من خيمة إلى خرابة، وهو انتقال لا يقلّ فداحة.

فبحسب تقرير لجنة الإنقاذ الدولية، الصادر في 6 تموز، فإن 91% من العائدين إلى مناطقهم وجدوا أنفسهم في بيئات تفتقر للخدمات الأساسية، و71% منهم يعيشون في مساكن متضررة جزئياً أو كلياً، فيما حصل أقل من خُمس العائدين على مساعدات كافية لتأمين احتياجاتهم الأساسية، و44% وجدوا الأوضاع أسوأ مما توقعوا.

وعند توسيع دائرة النظر، نكتشف أن الخيمة ليست سوى غيض من فيض. حيث لا يتجاوز عدد سكان من بقي في المخيمات 700 ألف نسمة. في المقابل، تشير أحدث إحصائيات الأمم المتحدة، في 11 حزيران 2026، إلى أن قرابة 76% من النازحين داخلياً «أي نحو 4,21 مليون شخص» لا يسكنون الخيم أصلاً، وموزعين بين شقق مستأجرة، وبيوت عشوائية متكدسة في أطراف المدن.

وهؤلاء ليس لديهم أي قيد في سجلات المخيمات، ولا يحصلون على حصص غذائية، وهم في الغالب يعتمدون على العمل اليومي الهش لتغطية إيجاراتهم الباهظة واحتياجاتهم الأساسية.

وهذا يعني أن التركيز على «صفر خيمة» فقط، وكأنه الحل السحري، هو تضليل واختزال كارثي للأزمة. فإذا كانت الخيمة هي الرمز المرئي للمأساة، فإن الجرح الحقيقي يتمثل في البنى التحتية المدمرة، وشبكات الكهرباء المنقطعة، ومدارس تحولت إلى ركام، ومستشفيات خرجت عن الخدمة.

كما يمتد الجرح إلى خارج الحدود، فبوجود أكثر من 3,64 ملايين لاجئ في دول الجوار، يبقى الحديث عن «التصفير» حلماً بعيد المنال من دون خطة متكاملة؛ وهذا الرقم لا يشمل اللاجئين في دول أوروبا.

وقد عادت حركة العودة لتشهد تباطؤاً ملحوظاً، رغم عودة نحو 1,5 مليون لاجئ من دول اللجوء منذ كانون الأول 2024 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2026، بحسب تقرير للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

ففي الأردن، على سبيل المثال، بلغ إجمالي العائدين نحو 190 ألفاً فقط، مقابل بقاء ما يقارب 388 ألفاً.

ومع أن دول اللجوء تضع خططاً لتسريع وتيرة العودة وتقديم حوافز مالية، فإن هذه الخطط، ما لم تقترن بحوافز حقيقية داخل سورية، ستحول ملف العودة إلى أزمة إنسانية جديدة، لا إلى حل.

والمطلوب وقف استعراض تقارير إعلامية عن انخفاض أعداد الخيم، وتقديم خريطة واضحة المعالم تضمن عودة كريمة لكل النازحين واللاجئين.

بدءاً بإعادة تأهيل البنى التحتية بشكل جذري، وترميم المباني السكنية، وتقديم حوافز ملموسة تشجع على العودة بدلاً من الاعتماد على أداة «خفض المساعدات» كوسيلة ضغط. وانتهاءً بإحياء سوق العمل عبر استعادة النشاط الزراعي والصناعي، لأن العائد الذي لا يجد عمل مصيره سيكون أكثر سوءاً.

وإلا ستبقى خطة «صفر خيمة» شكلية لا تغني عن الجوهر؛ فهي مجرد عنوان براق، يخفي تحت لافتة الحل كارثة جديدة اسمها «صفر حياة كريمة»!

الضريبة الخفية التي تدفعها دمشق جرّاء المراسم الرسمية

بين الفينة والأخرى تشهد دمشق إغلاقاً جزئياً لعدد من طرقاتها الرئيسية بالتزامن مع مراسم رسمية مختلفة؛ استقبال وفود خارجية، ومراسم عسكرية، واحتفالات رسمية، وفعاليات حكومية.

■ سلمى صلاح

ورغم الطابع المؤقت لهذه الإجراءات، فإن تراكمها وتكرارها، مقترنا بغياب التنسيق بين الجهات المعنية، يفرض على المدينة وفعالياتها الاقتصادية والاجتماعية ضريبة غير مباشرة.

وفي الوقت الذي تتصدر فيه دعوات جذب الاستثمار، تبدو ممارسات الإغلاق مناقضة لهذا التوجه. فالمستثمر– محليا كان أم أجنبيا– يقرأ في الإغلاق المتكرر والمفاجئ مؤشرات على ضعف التخطيط، وعدم الاستقرار.

تداعيات الإغلاق

إن إغلاق عدة طرق دفعة واحدة يعني تحويل مسار آلاف المركبات– سيارات وسرافيس ومركبات مختلفة– إلى طرق بديلة غالبا ما تكون غير مهيأة لاستيعاب هذه الحمولة المرورية الزائدة. والنتيجة المباشرة هي:

– تضاعف زمن الرحلات.

– تأخر وصول المواطنين إلى وجهاتهم.

– تأخر وصول البضائع إلى الأسواق والمحال التجارية، خاصة في المناطق القريبة من مواقع الفعاليات.

وهذا التعطيل لا ينتهي مع انتهاء فترة الإغلاق، حيث يستغرق انسياب الحركة المرورية وقتا للعودة إلى طبيعتها بعد إعادة فتح الطرق.

وإلى جانب ضياع الوقت، يتحمل المواطنون أعباء مالية إضافية؛ فاللجوء إلى وسائل نقل بديلة، واستهلاك وقود إضافي بسبب الالتفاف والازدحام المطول، كلها تكاليف تترجم مباشرة إلى استنزاف مالي.

أما المحال والأسواق القريبة من الطرق والمسارات المغلقة فتشهد هي الأخرى تراجعا أو شللا مؤقتا في نشاطها التجاري.

غياب التنسيق

المشكلة ليست في إقامة المراسم الرسمية بحد ذاتها؛ فهي ضرورة للدولة ولها أبعاد دبلوماسية وبروتوكولية مهمة، بل تبدو المشكلة في غياب التنسيق بين مديرية المرور المسؤولة عن تنظيم الحركة، والأمن الداخلي المسؤول عن تأمين الفعاليات، ومحافظة دمشق المسؤولة عن التخطيط، والجهات المنظمة الرسمية من وزارات أو مؤسسات.

ما ينتج قرارات متضاربة من دون نظرة شاملة لتأثيرها التراكمي على المسارات وعلى حياة المدينة وأنشطتها، خاصة مع غياب الإعلان المسبق.

نحو الحلول

لتفادي هذه التداعيات لا بديل عن إنشاء آلية تنسيق دائمة بين جميع الأطراف، وإعلان مسبق عن المسارات ومدة الإغلاقات بوقت كاف عبر قنوات متعددة، وتحديد مسارات بديلة واضحة.

فإغلاق الطرق لفترات زمنية تطول أو تقصر بالتزامن مع المراسم الرسمية هو ضريبة خفية يتحملها الاقتصاد والمجتمع، ولا يتوقف على كونه إزعاجا مروريًا فقط.

والمطلوب هو إدارة المراسم بعقلية مؤسسية، تدرك أن احترام وقت الناس وتسهيل حركتهم ليس ثانويا، وتراعي مصلحة المواطن والمدينة وفعالياتها، بحيث تتحول المراسم من مناسبات تسبب الشلل إلى فعاليات تنسجم مع إيقاع المدينة وحياة أهلها.

شهادات عليا بلا مستقبل... خلل السياسات التعليمية

تشكل العلاقة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل واحدة من أكثر الإشكاليات تعقيداً واستمرارية. فما يمكن وصفه «بالخلل» ليس وليد اللحظة؛ فهو نتاج تراكم سياسات تعليمية انفصلت عن الواقع الاقتصادي منذ عقود، وتفاقمت بفعل الحرب.

■ نور الإبراهيم

ولا يمكن النظر إلى تحذير نقابة أطباء الأسنان من افتتاح كليات جديدة إلا بكونه نقطة في بحر منظومة تعليمية تنتج سنوياً آلاف الخريجين في سوق عمل لا يستوعبهم، ولا يملك حتى القدرة على استيعاب من هم فيه بالفعل.

غياب التخطيط

تفتقر السياسات التعليمية إلى أي ربط جاد بين مخرجات الجامعات واحتياجات السوق المستقبلية. فالقرارات المتعلقة بفتح كليات جديدة أو زيادة أعداد المقبولين، سواء في الجامعات الخاصة أو الحكومية، تُتخذ من دون دراسة دقيقة لحجم السوق وقدرته الاستيعابية.

ولا يقتصر الضرر على تشبع السوق فحسب؛ فالتوسع الكمي غير المدروس يقود إلى تراجع جودة التعليم، ونقص في الكوادر التدريسية المؤهلة، وبالتالي تراجع مستوى الخريجين.

حلولٌ ليست بحلول

حتى آلية خفض نسب القبول ورفع المعدلات تبقى غير نافعة لمعالجة جوهر المشكلة، فهي تتجاهل السبب الجذري وهو غياب سوق عمل قادر على استيعاب الخريجين، بغض النظر عن أعدادهم.

ولا سيما وأن نسب البطالة في سورية تُقدر بأرقام مرعبة، تجاوزت 60%، ويعود ارتفاعها إلى انهيار شبه كامل في البنية الإنتاجية؛ نمو اقتصادي يقارب الصفر في القطاعين الصناعي والزراعي، وقطاع خاص منهك، وفرص عمل حكومية غائبة.

ولم يعد مستغربا أن نجد سائق تاكسي أو عامل توصيل أو موظفا في سوبر ماركت من حملة الشهادات العليا، نتيجة الفشل الذريع في ربط التعليم بالاقتصاد، وتحويل الشهادة الجامعية إلى وثيقة عديمة القيمة في سوق العمل.

وتشير استبيانات المجلس العلمي السوري في 27 أيلول 2025، إلى أن 56% من خريجي أقسام اللغات و40% من خريجي العلوم التطبيقية يعملون في مجالات لا تمت إلى اختصاصهم بصلة.

إعادة هيكلة جذرية

ما لم ترافق سياسات التعليم العالي سياسات اقتصادية شاملة تعيد بناء القطاع المنتج، وتخلق فرص عمل حقيقية، فإن أزمة البطالة بين حملة الشهادات ستظل عنوانا لخراب أكبر، يحمل في ثناياه تداعيات خطرة.

فأولاً؛ تتآكل ثقة الشباب بمؤسسات الدولة التي وعدتهم بالتعليم ثم خذلتهم في سوق العمل، عدا عن تفاقم الهجرة بحثاً عن العمل، ما يُفقد سورية مزيداً من طاقاتها الشابة وكفاءاتها، وأخيرا تراجع مكانة الشهادة الجامعية، التي يصبح الحصول عليها مجرد مضيعة للوقت والمال. خاصة مع تجاوز نسب الفقر 90%، وتفاقم معاناة الأسر التي أنفقت مدخراتها لتعليم أبنائها من دون أي عائد ملموس.

ويبقى الخيار الوحيد هو إعادة النظر في خريطة التخصصات بما يتوافق مع الاحتياجات، والربط بين البحث العلمي ومتطلبات التنمية، مع العمل الموازي على النهوض بالقطاعات الإنتاجية «الصناعة والزراعة». فاستمرار الحال على ما هو عليه يعني أننا أمام جيش من الشباب عاطل عن العمل وينتظر مستقبلاً لا يلوح في الأفق.

«الزراعة التعاقدية»: اسم آخر لتحويل

خلال الأسابيع الأخيرة، جرى توقيع العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات بين وزارة الزراعة السورية و«الصندوق السيادي» من جهة، وبين مجموعة من الشركات الخليجية من جهة أخرى، من بينها مجموعة «سلال» ومجموعة «مير» ومجموعة «البكراوي القابضة» من الإمارات، ومجموعة «المهيدب» من السعودية. وجاءت هذه التفاهمات على هامش معارض تجارية، وبتغطية إعلامية رسمية مكثفة، وبخطاب يصف كل اتفاق بأنه «نقلة نوعية» لمصلحة المزارع السوري والأمن الغذائي الوطني، بينما يقف في الخلفية مرسوم جديد أعاد صياغة قانون الاستثمار جذرياً، ومنح المستثمر الأجنبي، للمرة الأولى منذ عقود، حق التملك الكامل بنسبة 100% دون الحاجة إلى شريك محلي، إلى جانب إعفاءات ضريبية دائمة وكاملة على مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني.

■ أحمد الرز

ما يجري تقديمه اليوم تحت عنوان «استثمار زراعي» ليس بالضرورة استثمارا بالمعنى الإنتاجي الذي يزيد من قدرة سورية على إطعام نفسها، بل هو، في صيغته الحالية، خطوة أولى في مسار أوسع من إعادة تشكيل ملكية الأرض والموارد الزراعية لمصلحة رساميل خارجية موجهة أساسا نحو التصدير وخدمة أسواقها الخاصة، في لحظة بالغة الهشاشة تفتقر فيها الدولة السورية إلى الأدوات الرقابية والتفاوضية الكفيلة بحماية المزارع الصغير والمستهلك الفقير من نتائج هذا الانفتاح غير المشروط.

خريطة الصفقات وإطارها القانوني

منذ مطلع الصيف الحالي، تسارعت وتيرة مذكرات التفاهم والاتفاقيات بين وزارة الزراعة السورية وشركات خليجية عاملة في قطاع الأغذية. ففي 23 حزيران، وقع وزير الزراعة السوري اتفاقيتين مع مجموعة «سلال» الإماراتية المتخصصة في الأمن الغذائي والمواد الزراعية، على هامش الدورة الحادية والعشرين من معرض «فود إكسبو» الدولي للصناعات الغذائية. وفي اليوم نفسه، وقعت الوزارة اتفاقية تعاون مع مجموعة «البكراوي» القابضة الإماراتية. وبعد أيام، أعلنت الوزارة عن مذكرة تفاهم مع مجموعة «مير» الإماراتية، المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، والتي كانت تعرف سابقاً باسم «جمعية أبوظبي التعاونية»، وتدير عبر ذراعها العقاري أكثر من 12 مركزاً تجارياً في الإمارات ومئات المتاجر تحت علامتي «أدكووب» و«سبار». تصف مذكرة التفاهم مع «مير» هدفها بإقامة منظومة متكاملة تشمل التخطيط الزراعي، والزراعة التعاقدية، والتمويل الزراعي، والتجميع والفرز والتبريد، والتصدير الإقليمي والدولي، إضافة إلى منصة رقمية زراعية.

على الجانب السعودي، وقع «الصندوق السيادي» السوري مذكرة تفاهم مع مجموعة «المهيدب» الاستثمارية، التي تأسست عام 1946 وتعمل في قطاعات متعددة تشمل الصناعات الغذائية والعقارات والاستثمار المالي. وتركز هذه المذكرة على مشاريع تربية الأبقار وإنتاج الألبان والأجبان بالشراكة مع شركة أوروبية متخصصة «لم يتم تحديد هويتها»، وتتضمن وعوداً بإعادة تشغيل اثنين من أكبر مصانع الحليب في سورية وتشغيل أعداد كبيرة من اليد العاملة.

الإطار القانوني الذي يحكم هذه التفاهمات كلها يفتح الباب واسعاً أمام تطورها لاحقاً نحو أشكال أعمق من السيطرة على الأرض

أهم معطى ملموس حتى الآن، لا يتعلق بشراء أو استئجار أراض واسعة كما قد يوحي الخطاب الإعلامي، بل بمرحلة أولى من الشراء المباشر من المزارعين، من ضمنها الحديث عن شراء ما لا يقل عن 16،000 طن من البطاطا لتصديرها إلى الإمارات عبر خط ترانزيت يمر بالعراق. وهذا التمييز مهم: فحتى الآن، لا تتحدث المصادر الرسمية عن نقل ملكية الأرض بشكل مباشر وواسع، بل عن نموذج من «الزراعة التعاقدية» الذي يربط المزارع بالشركة المستوردة عبر عقود توريد وتمويل مباشرة.

لكن هذا التمييز، على أهميته، لا يطمئن بقدر ما يدق ناقوس الخطر، لأن الإطار القانوني الذي يحكم هذه التفاهمات كلها يفتح الباب واسعاً أمام تطورها لاحقاً نحو أشكال أعمق من السيطرة على الأرض. فالمرسوم رقم 114 لعام 2025، الذي عدل قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021 تعديلاً جذرياً، ألغى شرط الشراكة المحلية الإلزامية الذي كان يحدد سقف تملك المستثمر الأجنبي عند 49% مقابل 51% لشريك سوري. وبموجب القانون الجديد، وبحسب تصريحات رئيس هيئة الاستثمار السورية أيضاً، يحق للمستثمر الأجنبي اليوم تملك مشروعه داخل سورية بالكامل بنسبة 100% دون أي شريك محلي. كما يمنح القانون المستثمر الحق في تملك أو استئجار الأراضي والعقارات اللازمة للمشروع، مع إمكانية تعديل التصنيف العقاري للمناطق الاقتصادية الخاصة بقرار من «المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية»، وهي صلاحية فضفاضة تمنح جهة تنفيذية مركزية سلطة إعادة تصنيف الأراضي الزراعية دون ضوابط تشريعية واضحة منشورة.

الأخطر من ذلك أن القانون أقر إعفاء ضريبيا دائماً وكاملاً بنسبة 100% لمشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى جانب إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على مستوردات الآلات وخطوط الإنتاج. وهذه الحوافز – وإن بدت مبررة كأداة لجذب رأس المال إلى بلد منهك – تعني عملياً أن الخزينة العامة السورية، التي تعاني عجزاً مزمناً وتحتاج إلى كل مورد ممكن لإعادة الإعمار والخدمات الأساسية، ستتنازل مسبقاً وبشكل دائم عن أي حصيلة ضريبية من هذا القطاع بالذات، في مقابل وعود بتشغيل يد عاملة ونقل خبرات لم يتم تحديد آلياتها ولا التزاماتها التعاقدية بدقة في أي نص منشور للعموم حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

المشكلة الأعمق هي غياب الشفافية الكامل حول تفاصيل هذه الاتفاقيات ومذكرات التفاهم. حيث توجد نصوص منشورة للعقود، ولا آليات تحديد الأسعار التي تشترى بها المحاصيل من الفلاحين، ولا نسبة الإنتاج المخصصة للتصدير مقابل المخصص للاستهلاك في السوق المحلي. كل ما هو متوفر يقتصر على تصريحات المسؤولين عقب حفلات التوقيع، وهي تصريحات ذات طابع ترويجي بطبيعتها، لا تصلح بديلاً عن نص قانوني أو تعاقدي قابل للمساءلة أمام أي جهة.

الأثر المتوقع على الاقتصاد الكلي في سورية

إن الأثر الاقتصادي– الاجتماعي لهذا النوع من الصفقات، ووفقاً للتجارب المماثلة العديدة في أفريقيا وآسيا خلال العقدين الماضيين، أعقد بكثير، وأخطر مما يوحي به الخطاب الرسمي.

النقطة الأولى تتعلق بتوجيه الإنتاج. حيث إن الصفقات الموقعة حتى الآن، وعلى رأسها مذكرة التفاهم مع «مير» ونموذج شراء البطاطا للتصدير مع «سلال»، مصممة أساساً حول محور التصدير إلى السوق الإماراتية عبر خط ترانزيت العراق، لا حول تعزيز الإمداد الغذائي المحلي.

صحيح أن الصادرات الزراعية تدر عملة صعبة تحتاجها سورية بشدة. لكن المشكلة تكمن أولاً في افتراض عدم قدرة الدولة السورية على تمويل هذا النمط من المشروعات نتيجة غياب الموارد «وهذا أمر

الفلاحين إلى أجراء و«مرابعين»؟

غير صحيح وسبق أن عالجناه في قاسيون مرات عدة»، وفي غياب أي حصة إلزامية معلنة من الإنتاج يتم تخصيصها للسوق المحلية. وحسب تقديرات برنامج الأغذية العالمي في أيار 2026، ما يزال 7,2 مليون سوري يعانون انعداما حادا في الأمن الغذائي، من بينهم 1,6 مليون يواجهون جوعا شديدا، في وقت خفض فيه البرنامج مساعداته الطارئة من 1,3 مليون مستفيد إلى 650 ألفا فقط بسبب نقص التمويل الدولي.

في بلد بهذا المستوى من الهشاشة الغذائية، يغدو توجيه محاصيل استراتيجية كالبطاطا والخضار نحو التصدير، دون التزام تعاقدي بحصة دنيا للسوق المحلية بأسعار مضبوطة، يعني عمليا أن سورية قد تصدر غذاءها بينما يتضور مواطنوها جوعا، وهو نمط شهدته دول أفريقية عدة وقعت اتفاقيات مشابهة مع مستثمرين خليجيين وآسيويين خلال أزمة الغذاء العالمية عام 2008 وما بعدها، وانتهى بها الأمر إلى تصدير محاصيل غذائية من أراض تعاني مجاعات محلية.

النقطة الثانية تتعلق بميزان المدفوعات وتحويل الأرباح. بموجب القانون الجديد الذي يسمح بالتملك الأجنبي الكامل دون شريك محلي، ودون أي إلزام معلن بإعادة استثمار جزء من الأرباح داخل سورية، فإن التدفقات الرأسمالية التي تدخل اليوم على شكل استثمار قد تخرج غدا على شكل أرباح محولة بالكامل إلى الخارج، بمجرد أن تصبح المشاريع مربحة.

وهذا نمط متكرر ومعروف في اقتصاديات العديد من الدول المتعثرة عالمياً، حيث تبدأ بدخول رأسمالي أجنبي أولي محدود، يليه استخراج مستمر للقيمة المضافة نحو الخارج، دون تراكم رأسمالي محلي حقيقي يبني قاعدة إنتاجية مستقلة. وبناءً عليه، فإن غياب شرط حد أدنى لإعادة الاستثمار في هذه المذكرات، مقارنة بما هو معتمد في تشريعات استثمار زراعي أكثر حذراً في دول أخرى، يجعل من السذاجة تصنيف هذه التدفقات كاستثمار تنموي، بقدر ما هي عمليات استحواذ على سلاسل قيمة زراعية قائمة بأقل التزام ممكن من جهة المستثمر الأجنبي.

النقطة الثالثة تتعلق ببنية الملكية والاحتكار. فمن المفارقات اللافتة أن الخطاب الرسمي يقدم قانون الاستثمار الجديد كقطيعة مع نمط احتكار الاستثمار الأجنبي الذي كانت تمثله شبكة رجال الأعمال التابعة للأسد في زمن السلطة السابقة. لكن الافتراض بأن إلغاء شرط الشريك المحلي سوف يفتح الباب أمام تعددية استثمارية واسعة هو ضرب من السذاجة، لأنه – ووفقاً للتجارب المشابهة – سوف ينتج في الواقع نمطاً جديداً من الاحتكار: احتكار أجنبي كبير الحجم يحل محل احتكار محلي ضيق، دون أن يتغير جوهر الاحتكار ذاته «هذا إذا افترضنا أن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي يتم توقيعها حالياً لا تشمل أيضاً منافع لشبكات اقتصادية محلية من تحت الطاولة».

أثر «الزراعة التعاقدية» على حياة الفلاح والمستهلك

بعيداً عن حجم التدفقات الرأسمالية التي يتم الترويج لها، فإن السؤال الجوهري الذي ينبغي طرحه: هل سيتحسن دخل الفلاح السوري، وهل سيخف عبء غلاء الغذاء عن المواطنين نتيجة هذه الاتفاقيات؟ الإجابة الممكنة، بناءً على الوقائع المتاحة حتى الآن، هي أن ذلك غير مضمون على الإطلاق، وأن هناك مخاطر جدية بأن يحدث العكس تماماً.

بالنسبة للفلاح الصغير، فإن النموذج المطروح هو «الزراعة التعاقدية»، حيث يرتبط المزارع بعقد توريد مع الشركة الخليجية، ستحدد له في الغالب وبشكل مسبق نوع المحصول وكميته ومواصفاته، مقابل التمويل وضمان الشراء. من الناحية النظرية، قد يحسن هذا النموذج دخل الفلاح عبر ضمان سوق التصريف وتقليص دور الوسطاء، وهو ما أكده فعلاً مسؤول في وزارة الزراعة السورية حين وصف الهدف من هذه الاتفاقيات بالتواصل المباشر مع المزارع دون وسيط. لكن التجربة العالمية مع الزراعة التعاقدية، وخصوصاً في الدول الضعيفة تفاوضياً مثل سورية اليوم، تظهر أن الطرف الأضعف في هذه العلاقة، أي الفلاح صاحب الحيازة الصغيرة، غالباً ما ينتهي به الأمر مقيداً بشروط تسعير تحددها الشركة المشترية من موقع قوة احتكارية، ومديناً لها عبر آليات التمويل المرتبطة بالعقد، مما سيفقده تدريجياً استقلالية قراره الزراعي وماذا يزرع ومتى وبأي مدخلات، حتى لو ظل الشكل القانوني للأرض باسمه. هذا النمط من «التبعية دون نزع الملكية الشكلي» وثقته منظمات بحثية زراعية دولية في تجارب مشابهة في مصر وإثيوبيا وكمبوديا، حيث تحوّل صغار الفلاحين فعلياً إلى عمال شبه مأجورين على أراضيهم التي يحملون صك ملكيتها شكلياً.

التجربة العالمية مع الزراعة التعاقدية تظهر أن الفلاح صاحب الحيازة الصغيرة ينتهي به الأمر مقيداً بشروط تسعير تحددها الشركة من موقع قوة احتكارية

وتتفاقم المخاطر حين يضاف إليها أثر تدفق رساميل ضخمة على أسعار الأراضي الزراعية وإيجاراتها. فحين تدخل مجموعات بحجم «المهيدب» مثلاً، بقدرة تمويلية تفوق بأضعاف أي فلاح أو تاجر محلي، إلى سوق استئجار أو استثمار الأراضي الزراعية في مناطق مثل سهل الغاب أو ريف حماة وحمص، فإن المتوقع اقتصادياً هو ارتفاع تدريجي في قيمة إيجار الأرض الزراعية، بما يفوق قدرة صغار الفلاحين على المنافسة، وهو ما قد يدفع كثيرين منهم مع مرور الوقت إما إلى بيع حيازاتهم الصغيرة أو تأجيرها لصالح هذه المجموعات، أو إلى العمل كأجراء موسميين ضمن المشاريع ذاتها التي كانت أراضيهم جزءاً منها. وهذا التحول، وإن بدا تدريجياً وغير معلن كسياسة، هو بالضبط الآلية التي تحولت عبرها ملكية الأرض في سياقات مشابهة من ملكية فلاحية موزعة إلى ملكية مركزة لمصلحة رأس مال أجنبي كبير، دون الحاجة إلى قانون مصادرة صريح.

أما بالنسبة للمستهلك، فالخطر المباشر ترافق توسع الإنتاج الموجه للتصدير مع استمرار وتفاقم أزمة توفر الغذاء وأسعاره في السوق المحلية، خصوصاً في ظل غياب أي حصة إلزامية معلنة للسوق المحلي في هذه الاتفاقيات، وفي ظل استمرار تراجع المساعدات الإنسانية الدولية.

في مقابل هذه المخاطر، هناك مجموعة من الشروط البديلة التي تملك الحكومة السورية من حيث المبدأ القدرة على فرضها لو توفرت الإرادة السياسية لذلك «هذا إن لم نتحدث عن ضرورة أن تقوم الدولة ذاتها بتنظيم هذه العملية والاستثمار فيها»، وهي شروط ليست ابتكاراً بل معتمدة فعلياً في تشريعات استثمار زراعي في دول أخرى تعاملت مع تدفقات رأسمالية أجنبية مشابهة:

أولاً، إلزام كل مذكرة تفاهم أو عقد استثمار زراعي بحصة دنيا واضحة من الإنتاج تخصص للسوق المحلية بما يضمن تلبية الطلب المحلي بنسبة 100% وبأسعار مضبوطة، خصوصاً للمحاصيل الأساسية، قبل البدء بالتصدير.

ثانياً، اشتراط حد أدنى لإعادة استثمار الأرباح داخل سورية، بدل السماح بتحويلها الكامل إلى الخارج.

ثالثاً، نشر نصوص الاتفاقيات والعقود للعموم، بدل الاكتفاء بالتصريحات الترويجية عقب حفلات التوقيع.

رابعاً، إشراك ممثلين عن الفلاحين أنفسهم كطرف فعلي في التفاوض على شروط الزراعة التعاقدية.

خامساً، تقييد أي تعديل لتصنيف الأراضي الزراعية لصالح مشاريع استثمارية بموافقة تشريعية صريحة، لا بقرار إداري من جهة تنفيذية واحدة.

دون هذه الشروط، فإن موجة مذكرات التفاهم الحالية، رغم الحماس الإعلامي الذي يرافقها، ستتحول إلى نسخة جديدة من نمط استخراج الريع الذي عرفته سورية طويلاً، بثوب استثماري لامع هذه المرة، لكن بجوهر اجتماعي لا يختلف كثيراً: رأس مال كبير يدخل، وقيمة مضافة تخرج، بينما يبقى الفلاح الصغير والمستهلك الفقير في الموقع ذاته الذي كانا فيه دائماً وهو الفقر والغبن.

السيادة أكثر من عَلَمٍ وسارية..

عندما يتعلق الأمر بمنطقة الساحل الأفريقي، تدور معظم التقارير حول ثلاثة موضوعات مألوفة: الانسحاب من «الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - إيكواس»، وطرد القوات الفرنسية، وتغيير أسماء الشوارع الموروثة من الحقبة الاستعمارية. وتظل قصة «اتحاد الدول الثلاث في مواجهة فرنسا» تدور حول اللقطات نفسها، فيما تبقى الأسئلة الأكثر أهمية معلقة في الهواء:

■ لونغ هايان

من أين ستأتي الأموال بعد الانسحاب؟ ولمن سيباع اليورانيوم؟ وماذا جنت هذه الدول من النفط؟ وإلى أين وصل مشروع الاتحاد الفيدرالي والعملة المشتركة الموعود بهما؟

في تموز 2026، أجرى فريق بحثي سلسلة من المقابلات المعمقة مع عدد من المنظمين السياسيين في الدول الثلاث الأعضاء في تحالف دول الساحل «AES»، وكتب هذا المقال استناداً إلى التسجيلات الأصلية لهذه المقابلات.

في 6 تموز 2026، أحيا تحالف دول الساحل الذكرى الثانية لتأسيس الكونفدرالية. أما قصة التأسيس، فقد أصبحت معروفة على نطاق واسع: في 30 أيلول 2022، تولى النقيب إبراهيم تراوري السلطة في واغادوغو. وفي 26 تموز 2023، أعلن قائد الحرس الرئاسي في النيجر، الجنرال عبد الرحمن تياني، توليه قيادة البلاد. وفي 16 أيلول من العام نفسه، وفي ظل تهديد «إيكواس» باستخدام القوة ضد نيامي، وقعت مالي وبوركينا فاسو والنيجر «ميثاق ليبتاكو-غورما»، ليولد التحالف رسمياً. وفي كانون الثاني 2024، أعلنت الدول الثلاث انسحابها من «إيكواس»، ثم رفع التحالف إلى مستوى كونفدرالية خلال قمته الأولى في نيامي في 6 تموز من العام نفسه. لكن القصة تتوقف عادة عند هذه النقطة.

منحت الاستقلالات التي تحققت عام 1960 هذه الدول أعلاماً وطنية، وكان أول ما استعادته بعد طرد القوات الفرنسية قبل عامين لا يزال، في جوهره، مجرد العَلَم. أما السيادة التي ينبغي بناؤها تحت ذلك العَلَم، فلا بد من تشييدها طبقة بعد أخرى. وقد حاول هذا البحث تتبع هذه الطبقات الأربع وطرح الأسئلة المتعلقة بكل واحدة منها.

الطبقة الأولى: السيادة الاقتصادية. تعمل الدول الثلاث جميعاً على استعادة السيطرة على مواردها وثرواتها. استبدلت بوركينا فاسو الديون الخارجية بخطة خمسية يمولها المواطنون المحليون بصورة رئيسية. وأممت النيجر قطاع اليورانيوم، واستخدمت النفط للصمود في وجه الحصار. أما مالي، فرفعت حصة الدولة في مشروعات التعدين إلى 35 %، ودخلت في مواجهة مباشرة مع شركة «باريك».

لكن استعادة المناجم ليست سوى الخطوة الأولى. فإذا كان الليثيوم يُصدّر إلى الخارج، ثم تُعاد البطاريات المصنعة إلى الداخل، فإن القيمة المضافة تظل في أيدي الآخرين. فما الآليات التي يمكن أن تتيح لهذه الدول الثلاث- وهي دول حبيسة تخوض حروباً- الاحتفاظ بعمليات التصنيع والقيمة المضافة محلياً؟

الطبقة الثانية: السيادة الغذائية. قال سانكارا قبل أربعين عاماً: إن الشعب الجائع ليس شعباً حراً. وتتحدث تجربة إنتاج مليون طن من الحبوب ومتاجر المواد الغذائية منخفضة الأسعار في بوركينا فاسو، والطماطم التي تتعفن في الحقول والمصانع التي تأخر بناؤها في النيجر، عن القضية نفسها: لا تعني السيادة الغذائية القدرة على الزراعة فقط، بل تعني أيضاً القدرة على التخزين والتصنيع والبيع بسعر مجز.

الطبقة الثالثة: السيادة السياسية. وهي الطبقة التي يُسيء الخارج فهمها أكثر من غيرها. أعادت الدول الثلاث تنظيم أنظمتها الحزبية أو حلتها، وتسعى إلى إعادة تعريف الشرعية من خلال مفهوم «الديمقراطية الشعبية»، كما أعلنت توجهها نحو الاشتراكية.

السيادة أربع طبقات
الاقتصادية تستعيد المناجم بتمويل شعبي والغذائية تحول المحاصيل إلى صناعة والسياسية اشتراكية والخارجية تعاون بشرط التصنيع محلياً

ولا يتعلق الأمر هنا باستعراض أيديولوجي. ففي حجج ممثلي هذه الدول، تشكل الاشتراكية شرطاً ضرورياً للحفاظ على الطبقتين السابقتين من السيادة.

الطبقة الرابعة: العلاقات الخارجية في ظل السيادة. فالاستقلال عن التبعية لا يعني رفض التعاون.

بعد تراجع الغرب، أصبحت الصين القوة الوحيدة من خارج المنطقة الموجودة بصورة شاملة في الدول الثلاث. ففي النيجر توجد آبار النفط ومصفاة التكرير. وفي مالي توجد علاقة تمتد ستين عاماً ومنجم لليثيوم. أما بوركينا فاسو، فلا توجد فيها مشروعات صينية ضخمة، لكنها تتعلم من منهج التخطيط الصيني.

ثلاث علاقات، وثلاثة مسارات تاريخية، لكنها تنتهي جميعاً عند مطلب واحد.

الطبقة الأولى: السيادة الاقتصادية- لا نريد الشمبانيا للقلة، بل الماء للجميع.

في عام 2026، أطلقت بوركينا فاسو خطة تنمية خمسية للفترة الممتدة من 2026 إلى 2030، بإجمالي 64 مليار دولار، أي ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ولا تمثل هذه الخطة ميزانية للمحافظة على عمل الدولة، بل فاتورة للتحول. إذ يوجه 34,5 % من الأموال مباشرة إلى الاستثمار والتحويلات الرأسمالية.

وتتمثل الأولويات الأربع، بحسب ترتيبها، في الأمن والتماسك الاجتماعي، وإصلاح الحوكمة، وتنمية رأس المال البشري، وتوسيع البنية التحتية.

لم يتجنب سولاما - نائب الأمين العام للجنة الدولية لإحياء ذكرى توماس سانكارا في واغادوغو «CIM-TS» - الاعتراف بضخامة الرقم، فقال: «بالنسبة إلى دولة مثل: بوركينا فاسو، يبدو مبلغ 64 مليار دولار كبيراً جداً. ووفق الحسابات القديمة، نحن دولة فقيرة، ولا نمتلك قدرة قوية على تعبئة الموارد. ويقول كثيرون: إن هذه الخطة جريئة إلى حد التهور».

لكن ما يدعم هذه الحسابات هو هيكل تمويلي لم يكن موجوداً في النصوص القديمة. إذ سيتحمل شعب بوركينا فاسو نحو 65 % من تمويل الخطة، بينما خُفض الحد الأقصى للتمويل الخارجي عمداً إلى نحو 5 % فقط. وقال سولاما: «نحن نستثمر في القطاعات السيادية الاستراتيجية، وإذا دخل رأس المال الخارجي، خرجت السيادة».

فمن أين ستأتي حصة الشعب البالغة 65 %؟

تتمثل القناة الأولى في «صندوق الدعم الوطني»، الذي أنشئ مطلع عام 2023، ويطلق عليه السكان أيضاً اسم «صندوق المجهود من أجل السلام». تشمل موارده رسوماً خاصة تُفرض على الاتصالات الهاتفية وبعض السلع الاستهلاكية، إضافة إلى تنازل الموظفين الحكوميين عن 1 % من رواتبهم، ومشاركة العاملين في القطاع الخاص بالطريقة نفسها.

وكان حجم الأموال المجمعة لافتاً. ففي الفترة الممتدة من كانون الثاني إلى حزيران 2026 وحدها، جمع الصندوق 64 مليار فرنك أفريقي، أي ما يعادل نحو 100 مليون يورو. وأضاف: «نجري تسوية للحسابات كل ستة أشهر. إن 64 مليار فرنك أفريقي تكفي لبناء مصنع صغير لمعالجة المنتجات الزراعية. وهذا يعني أننا نستطيع، كل ستة أشهر، إنشاء مصنع جديد».

ويرى سولاما، أن المعنى السياسي لهذه الآلية أهم من حجم الأموال نفسه: «كانوا يقنعوننا في الماضي بأن بناء مصنع يتطلب بالضرورة الاقتراض من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. وقد أثبتنا خلال ستة أشهر أن ذلك كذبة. عندما تعلن الثورة ثم تجلس منتظراً المساعدات الخارجية، لن يراك الناس إلا مهرجاً يثير الضحك. يجب على الثورة أولاً أن تعمل بقوتها الذاتية».

أما القناة الثانية، فهي «المساهمة الشعبية في رأس المال». تفتح الدولة مشروعات محددة لبناء المصانع وشق الطرق أمام مساهمات جميع المواطنين، ويبدأ الحد الأدنى للمساهمة من 15000 فرنك أفريقي، أي نحو 25 دولاراً. ومن خلال هاتين القناتين، بنت بوركينا فاسو خلال عامين أو ثلاثة مصنعين جديدين لمعالجة الطماطم، وأممت عدداً من الشركات القائمة.

لم تكن هذه الإجراءات ارتجالية، بل استندت إلى تشريح أسباب فشل التجارب الاشتراكية

أربع طبقات لتحقيقها - الجزء الأول

الأفريقية السابقة. توجد تجربة واضحة أمامهم: لم تتمكن اشتراكية «أوجاما» التي تبناها نيريري من الصمود حتى ثمانينيات القرن العشرين، واضطرت تنزانيا في النهاية إلى الخضوع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وشرح سولاما أسباب الفشل قائلاً: «سقطت تنزانيا لأن قنوات تعبئة الموارد المحلية نضبت. عندما تنفد الأموال المحلية، لا يبقى أمامك سوى التوجه إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهما يفرضان عليك خصخصة صناعتك واقتصادك. وفي النهاية، لا تعود الدولة ملكاً لك. الذي فشل لم يكن النظرية، فالنظرية كانت موجودة منذ زمن. ما كان غائباً هو الآليات العملية المحددة القادرة على إبقاء النظرية واقفة».

أما جواب النيجر، فكان مختلفاً: النفط.

قال سامايلا، المنسق الوطني لحركة «انهض أيها المواطن» في النيجر: «نفط النيجر ليس نعمة للنيجر وحدها، بل هو نعمة لمنطقة الساحل كلها». فبعد 26 تموز 2023، فرضت «إيكواس» حصاراً شبه شامل على النيجر. أغلقت بنين جميع المعابر الحدودية، وقطعت نيجيريا الكهرباء، ولم يعد من الممكن إدخال الأدوية. «أرادوا خنقنا حتى الموت اقتصادياً وفي مجال الطاقة. ولولا النفط، لكنا اختنقنا فعلاً. النفط هو الذي حملنا عبر الحصار. واليوم، وبفضل النفط، نمول حربنا بأموالنا، ونبني البنية التحتية التي لم تكن موجودة، ونستثمر مبالغ كبيرة في تحقيق الاكتفاء الغذائي. وعندما عانت مالي نقصاً في الوقود، كانت النيجر هي التي تزودها بالنفط».

في الوقت نفسه، استؤنفت أعمال مشروع محطة كاناجي الكهرومائية على نهر النيجر، وهو مشروع أطلق في سبعينيات القرن العشرين ثم تعطل أربعين عاماً. وقال سامايلا: «هذه هي الساق الأخرى للسيادة في مجال الطاقة».

أما إعادة تنظيم قطاع التعدين، فهي الجبهة التي تحركت فيها الدول الثلاث بأكبر قدر من التنسيق. تمثلت الخطوة الأولى في تعديل قوانين التعدين، وتثبيت حصة الدولة في القانون. رفع قانون التعدين الجديد الذي أقرته مالي عام 2023 مشاركة الدولة في مشروعات التعدين من نحو 20 % إلى ما يصل إلى 35 %. وفرض التزامات إلزامية لتوظيف العمال المحليين والشراء من الموردين المحليين.

أما بوركينا فاسو، فاستحوذت الدولة فيها على حصص أغلبية في مناجم الذهب.

وذهبت النيجر مباشرة نحو التأميم. ففي أواخر عام 2024، فقدت شركة «أورانو» الفرنسية «Orano» السيطرة التشغيلية على شركتها التابعة في النيجر. وفي حزيران 2025، أممت شركة «سومير» «Somaïr»، أكبر شركات اليورانيوم في البلاد.

كانت الخطوة الثانية هي الدخول في مواجهات مباشرة.

دخلت مالي في صدام مفتوح مع شركة «باريك» المشغلة لمنجم الذهب العملاق «لولو-غونكوتو». وتصاعدت المواجهة تدريجياً خلال عامي 2024 و2025، إلى أن توصل الطرفان إلى تسوية في نهاية عام 2025.

وفي الحسابات المالية لمالي، كانت هذه المعركة مجدية.

قال حيدارا، وزير الإعلام والدعاية في «المقر الثوري» المالي: «كانت باريك تقدم بيانات غير صحيحة، وتراكمت عليها مبالغ كبيرة من الضرائب غير المدفوعة. وعندما بدأت المواجهة الحقيقية، استعادت الدولة الضرائب المتأخرة. قبلت باريك القانون الجديد واستأنفت العمل، بينما واصلت مالي الحصول على حصتها البالغة 35 % من شركات التعدين».

أما في النيجر، فقد رفعت «أورانو» دعوى ضد الدولة أمام هيئة تحكيم دولية، ووجهت إليها اتهاماً يمكن تلخيصه بكلمة واحدة: السرقة.

تواجه دول الساحل صراعات قضائية مع باريك وأورانو وتكسر الحصار بالنفط وتمويل الشعوب وتربط التصنيع بالأمن والوظائف لوقف تجنيد الإرهابيين

وقد تحول رد دول التحالف إلى شعار متداول: بعد ستين عاماً لم تحصل فيها هذه الدول حتى على حصة تبلغ 10%، من هو السارق الحقيقي؟

كانت الخطوة الثالثة إعادة عائدات التعدين إلى الأرض والمجتمعات المحلية.

اتبعت بوركينا فاسو نهجاً مباشراً: يجب على كل منجم الآن أن يبني مدرسة ونقطة صحية وطريقاً في المنطقة التي يعمل فيها، وأن يمنح الأولوية في التوظيف للسكان المحليين. وقال سولاما: «لن يُسمح بعد اليوم بوجود منجم ذهب لا يوجد إلى جواره أي شيء».

كما يجري التأميم بالتدرج: «لا تستطيع ابتلاع جميع المناجم دفعة واحدة. عليك أولاً تدريب عمالك وفنييك ومديريك، ثم تتسلم المناجم واحداً تلو الآخر». وانعكست النتائج في رقم محدد. كان أحد المناجم المؤممة يقدم إلى الدولة سابقاً أقل من 1 % من قيمته، أما اليوم فتتجاوز النسبة 7 %. ولخص سولاما هذه السياسات بعبارة قديمة لسانكارا حول كيفية توزيع الثروة: «لا نريد الشمبانيا للقلة، بل الماء للجميع».

لكن الاختبار الحقيقي يبدأ في الخطوة الرابعة: إبقاء التصنيع داخل البلاد.

تستخرج شركة «غانفنغ ليثيوم» الصينية الليثيوم من منجم غولامينا في جنوب مالي، ثم يُنقل الخام عبر ميناء أبيدجان إلى الصين، حيث يُصنع على شكل بطاريات، قبل أن تباع البطاريات مجدداً إلى مالي. لا يملك الماليون سوى مطلب واحد: بناء مصفاة أولاً، ثم بناء مصنع للبطاريات.

ولا يرتبط السبب بخلق فرص العمل والاحتفاظ بالقيمة المضافة فقط. فمالي دولة غنية بأشعة الشمس، لكنها تعاني نقص الكهرباء. وتحتاج الطاقة الشمسية إلى ألواح كهروضوئية، وتحتاج الألواح إلى بطاريات، وتحتاج البطاريات إلى الليثيوم، بينما يوجد الليثيوم تحت أقدام الماليين.

في الوقت نفسه، تجند الجماعات الإرهابية الشباب الذين لا يمتلكون دخلاً مقابل مبالغ صغيرة. ولذلك لا يمثل التصنيع قضية اقتصادية فقط، بل قضية أمنية أيضاً. قال حيدارا: «لقد حسب الفرنسيون كل ذلك بعناية. يرسلون إلينا عناصر عدم الاستقرار، حتى تنفق الدولة كامل ميزانيتها على شراء السلاح وتجنيد الجنود، ولا يبقى لديها طوال حياتها متسع للتنمية».

إن لم تنجح هذه الخطوة، فكل ما استُعيد في الخطوات الثلاث السابقة سيظل مجرد خام.

وتعمل الآليات المنشأة على مستوى الكونفدرالية على تمهيد الطريق أمام هذه الخطوة. فرض تحالف دول الساحل ضريبة اتحادية بنسبة 0,5 % على الواردات، وأنشأ في باماكو «مصرف الاستثمار والتنمية الكونفدرالي»، برأس مال أولي يبلغ 500 مليار فرنك أفريقي. وقد جرى حصر مهمة هذا المصرف عمداً. قال حيدارا: «ترتبط مصارفنا التجارية الحالية بالبنك المركزي الإقليمي، ومنه إلى مصرف فرنسا والخزانة الفرنسية، ولذلك لا تمول مشروعات التنمية. أما مصرف الاستثمار هذا، فله مهمة واحدة: تمويل كل من يستطيع خلق الثروة وخلق فرص العمل».

أما العملة المشتركة، فيجري إبطاء إطلاقها عمداً.

قدم سامايلا تقديراً للتقدم لم يسمع في أماكن أخرى: «بحسب ما أعرف، اكتملت التحضيرات بنسبة 80 %». لكن تفسيره لسبب الإبطاء المتعمد يحمل معلومات أهم من النسبة نفسها: «يمكن إصدار العملة بسرعة، لكن إذا أطلقتها من دون استعداد، فقد ترتد عليك وتؤذيك. فالخصم يجلس في الجهة المقابلة من الطاولة منتظراً. ولذلك يجب على الدول الثلاث أن تثبت أولاً أقدام اقتصاداتها الحقيقية». وتظل تجربة الفرنك المالي بين عامي 1962 و1968 مثالاً دائماً على خطورة التحرك المنفرد.

«تسوية الالتزام...» رصاصة الرحمة على ما تبقى من تمريض

في خطوة وصفت «بالتنظيمية»، أعادت وزارة الصحة العمل بقرار دفع البدل المالي «بدل الالتزام» لخريجي مدارس التمريض والقبالة التابعة لها، دون تعديل على الرسوم المعتمدة البالغة 360,000 ل.س قديمة عن كل سنة التزام.

■ منية سليمان

شمل التعميم الخريجين القدامى والجدد بكل حالاتهم الوظيفية، وحتى المباشرين في الخدمة الفعلية.

ولئن كان القرار «إيجابيا» في ظاهره، وحلاً جزئياً لمشكلة الشهادات المعلقة لآلاف الخريجين، فإنه يطرح تساؤلات أعمق حول مستقبل القطاع الصحي في سورية، وحول ما إذا كانت الوزارة تمتلك فعلاً رفاهية التخلي عن كوادرها في وقت تعاني فيه فجوة حادة في التغطية التمريضية.

حل لمشكلة أم فتح لباب الهجرة؟

لا يمكن إنكار أهمية القرار والذي أتاح للخريجين «وأخيراً» إمكانية الحصول على شهاداتهم ومزاولة المهنة، بعد سنوات من التجميد القسري، لكن المحصلة الأبرز للقرار هي أنه يفسح المجال أمام الخريجين للتوجه نحو القطاع الخاص، حيث الأجور الأفضل نسبياً وظروف العمل الأقل قسوة، وهنا يكمن التناقض الصارخ؛ القرار الذي يفترض أن يحل أزمة، يتحول عملياً إلى آلية لرفد المشافي الخاصة بكادر تمريضي مدرّب ومؤهل على حساب زيادة النزف في القطاع العام.

فهل لدى وزارة الصحة وفرة في الكادر التمريضي حتى تستغني عن فكرة الالتزام؟! وهل تخطط لتعويض هذا النقص، أم أنها تكتفي بتصريحات عن «التطوير» «والتعافي» التي لا تجد طريقها إلى أرض الواقع؟

فجوة صارخة

كشف تصريح مدير مديرية المهن الصحية في وزارة الصحة «دريد رحمون» لصحيفة «الثورة» مطلع تموز، عن واقع مروع بوجود فجوة في أعداد العاملين، موضحاً أن الوزارة تضم حالياً نحو 12,390 ممرضاً، في حين تتطلب وفق معايير الكفاية نحو 18,700 ممرض، هذا يعني وجود عجز يقدّر بنحو 6,210 ممرض، أي ما نسبته 40% من الاحتياج الفعلي.

وهذا الرقم لا يعكس سوى جزء من الكارثة، فقد أشارت تقارير سابقة لمنظمة الصحة العالمية إلى أن القطاع الصحي السوري شهد نزيفاً حاداً بلغ 70% من الأطباء والممرضين، مما أدى إلى تراجع نسبة التغطية ومستوى جودة الرعاية.

فكيف تسمح وزارة تعاني هذا النقص المزمن بتسهيل نزف الكفاءات؟ وكيف تبرر قراراً يزيد الطين بلة، في وقت يشكو فيه المواطنون من تدني مستوى الخدمات وغياب الكادر التمريضي الكافي في المشافي الحكومية؟!

اعتراف رسمي

يؤكد «رحمون» أن «العائد المادي الحالي للممرضين لا يواكب الاحتياجات المعيشية وإن تدني الرواتب يشكل أحد أبرز أسباب هجرة الكوادر، ولا سيما أصحاب الخبرات، إلى فرص عمل أخرى داخل البلاد أو خارجها».

ورغم إقرار «زيادة نوعية» على رواتب القطاع الصحي، إلا أنها لم تصل الجيوب المفقرة، لتظل الأجور محدودة، والضغوط هائلة في مشاف منهكة بفعل سياسات التهميش والتطفيش التي اتبعتها السلطة الساقطة سابقاً، والتي تبدو السلطة الحالية قد عقدت عزمها على تكريسها، بمزيد من القرارات التي تشجع على النزيف بدلاً من وقفه، فما الذي يشجّع ممرضاً على البقاء في مستشفى حكومي ينهار، بينما يمكنه دفع البدل والعمل في القطاع الخاص أو السفر بحثاً عن حياة كريمة؟!

بدل الالتزام... أم بدل التخلي عن المسؤولية؟

القرار في جوهره، ليس مجرد إجراء إداري لتحصيل مبلغ مالي «مهما كان زهيداً أو كبيراً بالنسبة للخريج».

إنها رسالة سياسية واقتصادية واضحة: وزارة الصحة، إما أنها لا تدرك حجم الكارثة التي يعيشها قطاعها، أو أنها تتعمد التخلي عن مسؤوليتها في بناء منظومة صحية وطنية قوية، لتكتفي بدور المراقب على نزيف الكوادر، فهل هذا هو «التعافي» الذي وعدت به الخطط والتصريحات أم أنه مجرد ترقيع آخر يخفي رؤية قاصرة، ويضرب بعرض الحائط مستقبل الصحة في سورية، ويترك المواطن وحيداً في مواجهة منظومة صحية تنهار بفعل قرارات تبدو، في أفضل أحوالها، غير مدركة لعواقبها؟!

لقد حان الوقت لمعالجة جذرية، قبل أن يصبح «بدل الالتزام» هو الثمن الذي تدفعه الدولة مقابل خروج آخر الكوادر من مشافيها. فالمواطن، الذي يدفع اليوم ثمناً باهظاً لتراجع الخدمات الصحية، ليس بحاجة إلى وعود بتعويضات «ستأتي» أو قوانين «ستقرّ»، بل قرارات جريئة مجزية تحفز الممرض على البقاء، وخطط توظيف طموحة تسد الفجوة، واستراتيجية وطنية تعيد الاعتبار لمهنة التمريض كركيزة أساسية في أي نهضة صحية حقيقية.

تحرير أسعار المشتقات... أم تعميم الفقر؟

في 16 تموز 2026، أصدرت الحكومة نشرة جديدة لأسعار المشتقات النفطية، رفعت بموجبها سعر ليتر البنزين أوكتان «90» من 12,500 إلى 14,000 ليرة سورية قديمة بنسبة 12%، وسعر المازوت من 10,700 إلى 12,000 ليرة بنسبة 12.15%، كما ارتفع سعر البنزين أوكتان «95» من 13,000 إلى 14,500 ليرة بنسبة 11.54%، مع الإبقاء على أسعار أسطوانات الغاز دون تغيير.

هذه الزيادة ليست حدثاً منفصلاً، وإنما تأتي ضمن نهج اقتصادي تبنته الحكومة يقوم على تحرير أسعار المشتقات النفطية بالتوازي مع إنهاء الدعم عنها، وربط الأسعار المحلية بتقلبات الأسعار العالمية وتكاليف الاستيراد وسعر الصرف، بما يعني عملياً أن نشرات الأسعار ستستمر بالصدور كلما ارتفعت كلفة الطاقة.

قد يكون لهذا النهج مبررات مالية تتعلق بتخفيف الأعباء عن الخزينة العامة، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: على حساب من يجري هذا الإصلاح؟

الجواب واضح في الواقع المعيشي؛ على حساب المستهلك أولاً وأخيراً. فمع كل زيادة في أسعار المحروقات، لا يقتصر الأمر على ارتفاع سعر ليتر البنزين أو المازوت، بل تبدأ سلسلة متلاحقة من الارتفاعات تشمل أجور النقل، والمواد الغذائية، والخضار، والمنتجات الصناعية، والخدمات، لأن المحروقات تدخل في تكلفة كل سلعة تقريباً. وتتحول الزيادة خلال أيام إلى موجة تضخم جديدة تلتهم ما تبقى من القوة الشرائية للأسر.

لكن المفارقة الصارخة أن السوق لا يعمل بالمنطق نفسه عندما تنخفض أسعار النفط أو المشتقات النفطية. فعند الارتفاع، تنتقل الزيادة إلى الأسواق بسرعة قياسية، أما عند الانخفاض، فإن الأسعار تبقى في مكانها، وكأن الانخفاض لم يحدث. وهكذا تصبح آلية التسعير ذات اتجاه واحد؛ تنقل الزيادات فوراً إلى المستهلك، بينما تحجب عنه أي مكاسب قد تنتج عن انخفاض التكاليف.

وهنا تكمن المشكلة الحقيقية. فالحكومة حررت الأسعار، لكنها لم تحرر الأسواق من الاحتكار، ولم تضمن انتقال انخفاض التكاليف إلى المستهلك، ولم توفر شبكة أمان اجتماعي تعوض الأسر عن تراجع قدرتها الشرائية. وبذلك أصبح المستهلك يدفع ثمن كل ارتفاع، دون أن يجني أي منفعة عند الانخفاض.

لقد تحولت سياسة تحرير الأسعار، في صورتها الحالية، إلى نهج لنقل الأعباء الاقتصادية والمالية من الدولة، ومن جزء من الفعاليات الاقتصادية، إلى المستهلك وحده. فالدولة خففت عبء الدعم عن موازنتها، والعديد من المنتجين والتجار نقلوا ارتفاع تكاليفهم مباشرة إلى الأسعار النهائية، بينما بقي المواطن الحلقة الوحيدة التي لا تستطيع نقل العبء إلى طرف آخر.

إن المستهلك السوري لم يعد يدفع فاتورة واحدة، بل ثلاث فواتير متراكمة: فاتورة ارتفاع أسعار المحروقات، وفاتورة إنهاء الدعم، وفاتورة انتقال هذه الزيادات إلى أسعار جميع السلع والخدمات. وفي المقابل، لا توجد زيادة حقيقية في الدخل، ولا تعويضات نقدية، ولا برامج حماية اجتماعية واسعة، ولا رقابة فعالة تفرض على الأسواق خفض الأسعار عندما تنخفض تكاليف الإنتاج والنقل.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن تقديرات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية تشير إلى أن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، فإن أي زيادة جديدة في أسعار المحروقات لا يمكن النظر إليها بوصفها تعديلاً فنياً في نشرة أسعار، بل هي سياسة سيكون من نتائجها تعميق الفقر واتساع رقعته. فحين تحمل الأسر ذات الدخل المحدود أعباء إضافية في ظل غياب أي مظلة حماية اجتماعية، فإن المحصلة المنطقية هي مزيد من الإفقار، ومزيد من تآكل الطبقة المتوسطة، ومزيد من انكماش القدرة الشرائية.

إن الإصلاح الاقتصادي لا يعني تخفيف العجز المالي أو إنهاء الدعم فقط، بل يعني أيضاً توزيع كلفة الإصلاح بصورة عادلة بين الدولة والقطاع الخاص والمستهلك. أما أن تتحول سياسات تحرير الأسعار إلى أداة لتحميل المستهلك وحده كامل كلفة التصحيح المالي، بينما تبقى الأسواق حرة في رفع الأسعار عند الزيادة وغير ملزمة بخفضها عند الانخفاض، فإن ذلك لا يحقق عدالة اقتصادية، بل يكرس اختلالاً متزايداً في توزيع الأعباء.

إن نجاح أي سياسة لتحرير أسعار الطاقة لا يقاس بعدد نشرات التسعير التي تصدر، بل بقدرتها على تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. أما عندما يغيب هذا التوازن، وتغيب معه شبكات الحماية الاجتماعية والرقابة الفاعلة على الأسواق، فإن تحرير الأسعار يتحول من أداة للإصلاح إلى أداة لنقل الأزمات المالية إلى جيوب المواطنين.

والنتيجة التي يلمسها السوريون اليوم واضحة: كل زيادة في أسعار المحروقات تعني انخفاضاً جديداً في مستوى المعيشة، وكل نشرة أسعار جديدة تعني أن المستهلك هو من يدفع الفاتورة كاملة، بينما يبقى الإصلاح الاقتصادي شعاراً لا ينعكس على حياته إلا في صورة أعباء إضافية.

غرب آسيا... الخطر الكبير واليقظة الإقليمية!

إن ما جرى خلال الأيام القليلة الماضية، في منطقة غرب آسيا يشير إلى أنّنا بعيدون عن احتمال تهدئة شاملة قريبة، بل إن عدداً كبيراً من المحللين ينظرون إلى التصعيد الأخير بوصفه إنذاراً لاحتمالات تصعيد أكبر وأخطر قادمة، وتحديداً، أن كل ذلك يجري الآن بعد غياب أي حديث عن مفاوضات، وبعد أن انتُهكت كل بنود مذكرة التفاهم الموقعة في 17 حزيران، التي كانت مصدر التفاؤل بالتوصل إلى اتفاق ينهي الحرب الدائرة.

■ علاء أبوفرّاج

بعد حوالي 3 أسابيع ظهر أن مذكرة التفاهم تنهار بسرعة، وتصر طهران على أن الولايات المتحدة التي بدأت بالاعتداء على إيران، وخالفت بذلك البند الأول من مذكرة التفاهم، الذي يؤكد على ضرورة وقف أي ضربات عسكرية، بل إن نظرة أدق تُظهر أن المشكلة بدأت عندما خالفت الولايات المتحدة كل ما جاء في مذكرة التفاهم، وتحديداً، النص الصريح المرتبط بمضيق هرمز، ودور إيران المحوري في الإشراف عليه. أدى كلّ ذلك مجتمعاً إلى موجة تصعيد جديدة، فيها مستوىً خطراً، نظراً للاستهدافات الواسعة للبنية التحتية من جسور ومراكز تحلية مياه وغيرها.

استراتيجية أمريكية قلقة!

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بعد أن كان قد وقّع بنفسه على مذكرة التفاهم، قرر الانسحاب منها، بل وبدأ يطلق تصريحات متناقضة وغير مفهومة، مثل: أنّه أعلـــــنَ نفسه «حارسا لمضيق هرمز» وبدأ يتحدث عن أن الولايات المتحدة هي من سيُحصل الرسوم من مرور الناقلات التجارية وغيرها، وأعلن في 8 تموز، أن التهدئة انتهت، ما أثّر فورا على الحركة في المضيق، التي انخفضت بسرعة لتصل إلى حوالي 8 ناقلات في اليوم، لنكون بذلك عدنا مجدداً إلى نقطة البداية.

الولايات المتحدة بدأت هذه المرة بنمط جديد من الضربات الخطرة، إذا يتركّز القصف الأمريكي على محافظات الساحل الجنوبي في إيران، ويجري استهداف واسع للبنية التحتية، منها مثلاً: 6 جسور في محافظة هرمزغان، ونفق الشهيد ميرزائي، وتدمير أبراج مراقبة، بالإضافة إلى مطار في شيراز، ما طرح عدداً من التساؤلات، وفتح الباب لتكهنات حول الهدف من هذه الضربات، وتحديداً، أن ما يجري يؤثر بشكل كبير على الربط بين الداخل الإيراني والساحل الجنوبي الذي هو فعلياً جبهة المواجهة الأساسية، فمن جهة يظهر أن استهدافات كهذه يمكن أن تؤثر على الإمدادات إلى الجبهة، فضلاً عن تعقيد الحركة والمواصلات، ما دفع البعض للذهاب إلى استنتاجات تفيد بأن الضربات الأخيرة تشبه إلى حد كبير تلك التي تسبق الإنزالات البرية، وتحاول واشنطن، بحسب هذا الرأي، أن تعيق حركة القوات المسلحة الإيرانية في المنطقة، وتعقد عملية الدفاع عن هذه المساحة الاستراتيجية.

إن هذا التحليل يواجه مشكلة، تحديداً في أن عدد القوات الأمريكية الموجودة حالياً في المنطقة لا تكفي لأداء المهمة، ويرى بعض الخبراء، أن إنزالاً برياً في هذا الظرف سيضع القوات الأمريكية في موقع صعب جداً، وأمام تحديات في بيئة معقدة. ويرى المحلل السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية لاري جونسون، أنّه من المستحيل القيام بأي عمل بري، إذ احتاجت واشنطن عام 2003 لجيش قوامه 750 ألف جندي لغزو العراق، ويضيف أن قوام الجيش الأمريكي اليوم يبلغ 452 ألف جندي فقط، وهو عدد غير كاف لتأمين موطئ قدم في تضاريس إيرانية مُعقدة، ومناخ يتجاوز 50 درجة مئوية.

إن السجال الدائر ووجهات النظر التي عرضناها، لا تكفي لتثبيت أو إلغاء هذا الاحتمال، الشيء الوحيد الذي يمكن تثبيته هو أننا نتجه إلى مزيد من التصعيد، وأن الهدف الأمريكي الحالي يتمثل في إبقاء الاشتعال بغض النظر عن حجمه، بل إن النظر إلى استهداف البنية التحتية في إيران، يمكن أن ينظر إليه أيضاً بوصفه محاولة جديدة لكسر الوحدة الداخلية، عبر تعقيد الحياة أكثر، واستنزاف المجتمع بشكل أساسي، وخاصة بعد مشاركة أكثر من 40 مليون إيراني في تشييع المرشد الإيراني السابق.

إيران وطبيعة الرد المركز

إيران من جانبها، ترد بشكل مستمر على الضربات الأمريكية، لكنها على عكس سياسة واشنطن تركز على حوالي 10 نقاط حيوية استراتيجية تستهدفها بشكل مستمر، وهي النقاط التي تمثل الأساس الفعلي للوجود الأمريكي في المنطقة، ومع كل ضربة جديدة تتحول هذه النقاط والقواعد إلى كَومة منَ الأنقاض غير قابلة للاستخدام، وكانت أكثر المواقع استهدافاً قاعدة موفق السلطي في الأردن التي تعد المنطلق الرئيسي للعمليات الجوية الأمريكية الحالية، وقاعدة علي السالم الجوية ومعسكرا عريفجان والعديري في الكويت، بالإضافة إلى قاعدة الشيخ عيسى الجوية، ومقر الأسطول الخامس في البحرين.

الاستهدافات الإيرانية تركز أيضاً على المعدات النوعية، مثل: منظومات الرادار والإنذار المبكر والدفاعات الجوية، بالإضافة إلى مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات والأقمار الصناعية، وأيضاً حظائر الطائرات والمعدات، التي أدت إلى استهداف طائرات على المدرجات، ودفعت واشنطن إلى سحب جزء من الطائرات المسيرة الموجودة في الأردن إلى قبرص، لأن تأمينها داخل الأردن بات مستحيلاً.

الضربات الإيرانية خلال الأيام القليلة الماضية حققت إصابات مباشرة للقوات الأمريكية، وأدت إلى مقتَل عدد من الجنود وإصابات كبيرة، ما يزيد الضغطَ والتكلفة على واشنطن. ويبدو أن المشكلة الأكبر التي بدأ الإعلام يتحدث عنها بشكل أكبر، هي أن الاعتماد الإيراني المتنامي على التكنولوجيا الصينية يزيد بشكل كبير من دقة الصواريخ، ويمنع واشنطن و«إسرائيل» من التشويش أو تضليل الصواريخ الإيرانية.

انهيار مذكرة التفاهم وتصعيد أمريكي يستهدف بنية إيران رد إيراني مركز على قواعد المنطقة وباكستان تمنع توريط السعودية

محاولات توريط السعودية...

إن الحدث الأخطر خلال موجة التصعيد الأخيرة، كان ببدء ارتفاع التوتر بين جماعة أنصار الله في اليمن والسعودية، وذلك على إثر حادثة استهداف مطار صنعاء قبل هبوط طائرة الوفد اليمني القادم من إيران، السعودية نفت مسؤوليتها عن هذه الضربة، إلا أن ردود الفعل بدأت بالظهور، وتوعّدت الجماعة استهدافا مماثلا داخل الأراضي السعودية، بل هددوا بشكل مباشر باستهداف ميناء ينبع السعودي الذي يعد صمام الأمان الوحيد بالنسبة للرياض، الذي يسمح لها بتصدير النفط دون أن تتأثر بما يجري في مضيق هرمز.

المثير للانتباه، أن محاولات توريط السعودية لمواجهة جديدة في اليمن كانت محاولات مستمرة طوال فترات ماضية، ويمكن القول: إن الرياض نجحت إلى حد كبير بتجنب الفخ، ويبدو الآن أن مواجهةً من هذا النوع يجري قمعها بشدة، وتحديدا من قبل الأطراف الإقليمية الأخرى، إذ كان الموقف الباكستاني شديد الوضوح في رفض أي تصعيد في هذا الملف، وذكرت باكستان باتفاقية الدفاع المشترك بينها وبين السعودية، واعتبرت أن أي اعتداء سيكون اعتداءً عليها، ولكن تحذيرات إسلام أباد لم توجه فقط إلى إيران والحوثيين، بل إلى السعودية أيضا إذ نقلت تقارير إعلامية، أن قائد الجيش الباكستاني عاصم منير، اتصل بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ونقل رسالة حادة، وحذرَت السعودية من التصعيد، ونقل عن منير أنه قال لابن سلمان محذرا: «ماذا تفعل؟.. توقف».

واعتبرت باكستان أن استئناف الحرب في اليمن هو عمل انتحاري، ويبدو أن السعودية استجابت لهذه النصائح والتحذيرات وبدأت بضبط الوضع بشكل أكبر.

إن التدخل الباكستاني هذا يشير إلى أنه وبالرغم من الخطورة الكبيرة القائمة والاحتمالات المفتوحة المقلقة، يظل هناك حضور كبير لقوى قادرة على أداء دور محدد لضبط التصعيد، ومنع الانزلاق إلى الطرق الخطرة، فالمعركة طويلة وتحتاج إلى كثير من الدقة في إدارتها، وهو ما يجعل المشهد الحالي نقطة تحوّل حقيقية في مستقبل المنطقة، إن نجحت الدول الإقليمية في رفع مستويات التنسيق والتعاون سيخرجون جميعهم رابحين.

التقارب العسكري المصري التركي... مرحلة جديدة في غرب آسيا

شهد التعاون الثنائي بين البلدين سلسلة من التطورات خلال السنوات القليلة الماضية، وكان قد سبق زيارة وزير الدفاع المصري أن استضافت القاهرة الاجتماع الخامس للجنة التعاون العسكري، المصرية-التركية وذلك قبل أسبوعين من توقيع خطاب النوايا الأخير، ورغم تفاصيل وحجم هذا التعاون يظل فيه نسبة كبيرة من المجاهيل نظراً لحساسية الموضوع، لكن هناك تقارير تتحدث عن إمكانية مشاركة مصر في برنامج تصنيع مقاتلة الجيل الخامس التركية KAAN كشريك صناعي، بالإضافة إلى تعاون محتمل في مجال الطائرات المسيَّرة. وكان قد تم الإعلان سابقاً في شهر شباط 2026 عن صفقة دفاعية مصرية-تركية بقيمة 350 مليون دولار، تشمل تصدير نظام «تولغا» الدفاعي إلى مصر، وإنشاء مصنع مشترك بإدارة مشتركة في مصر لإنتاج ذخائر المدفعية عيار 155 مم والذخائر الخفيفة.

■ معتز منصور

من هنا لا يبدو التوقيع الأخير خارجاً عن السياق، بل هو استكمال لخطوات سابقة، وخصوصاً أن وزير الدفاع المصري قام بجولة في شركات الصناعات الدفاعية التركية، للاطلاع على قدراتها، والتقى أيضاً مع مسؤولي هيئة الصناعات الدفاعية التركية BSS.

فالخطوة الأخيرة جاءت تتويجاً لمسار متدرّج بدأ مع استئناف العلاقات السياسية، ثم انتقل إلى التعاون العسكري عبر المناورات والتدريبات المشتركة، وصولاً إلى الحديث عن التصنيع الدفاعي ونقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك، وهو ما يعكس انتقال العلاقات من مرحلة تطبيع العلاقات إلى مرحلة بناء شراكة استراتيجية طويلة الأمد.

وإلى جانب ما سبق كان التعاون العسكري بين البلدين قد شهد خلال العامين الماضيين تطوراً لافتاً، تمثل في تنفيذ تدريبات بحرية تحت اسم «بحر الصداقة»، وتدريبات جوية مشتركة، ومناورات «العُقاب الذهبي» التي شاركت فيها قوات المظلات والصاعقة المصرية والقوات الخاصة التركية.

ولا تبدو هذه الخطوات منفصلة عن السياق الإقليمي، إذ تشير إلى وجود إرادة سياسية لدى العاصمتين لتأسيس تعاون دفاعي يتجاوز البعد الثنائي، ليصبح أحد أعمدة منظومة أمن إقليمي آخذة في التشكل.

لقد أثبتت السنوات الماضية أن الخلافات السياسية، مهما بلغت حدتها، يمكن احتواؤها عندما تصبح البيئة الإقليمية أكثر تعقيداً. فقد أبدت القاهرة وأنقرة مرونة كبيرة في إدارة الملفات المتنازع عليها، وعلى رأسها ليبيا وشرق المتوسط، ما سمح بانتقال العلاقات تدريجياً من الحوار السياسي إلى التعاون العسكري، وهو المستوى الأكثر حساسية في العلاقات بين الدول.

وتأتي هذه التطورات في وقت تواجه فيه المنطقة تحديات غير مسبوقة، بدءاً من الحرب في غزة، مروراً بالتصعيد في البحر الأحمر، والأزمات المستمرة في ليبيا والسودان والحرب الأمريكية –«الإسرائيلية» المستمرة على إيران وإغلاق مضيق هرمز. وهي ملفات تمس بصورة مباشرة الأمن القومي المصري والتركي، وتجعل التنسيق بين البلدين أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

اتفاقيات ثنائية - لتعزيز النواة الرباعية

لكن قراءة هذا التقارب من منظور العلاقات الثنائية وحدها تبدو غير كافية. فالتعاون المصري التركي يتطور بالتوازي مع مسار أوسع من إعادة ترتيب العلاقات بين القوى الإقليمية الكبرى، وفي مقدمتها مصر والسعودية وتركيا وباكستان.

ورغم عدم وجود تحالف عسكري رسمي يجمع هذه الدول جميعها، فإن السنوات الأخيرة شهدت نمواً واضحاً في شبكة العلاقات الثنائية والمتعددة بينها، سواء عبر التعاون الدفاعي، أو الصناعات العسكرية، أو التنسيق السياسي، أو الشراكات الاقتصادية. ويبدو أن هذه العلاقات تتقدم بصورة تدريجية عبر اتفاقات ثنائية متوازية. تسمح بالانتهاء من مرحلة الاستقطاب الحاد بين دول المنطقة والتي رافقت المنطقة منذ خروج الاستعمار منها.

ويبدو أن الدافع الأساسي لهذا المسار لا يتمثل في تطابق الرؤى السياسية بين هذه الدول، إذ لا تزال بينها اختلافات في عدد من الملفات، وإنما في إدراكها المتزايد أن حجم التهديدات المشتركة أصبح أكبر من أن تتمكن أي دولة من مواجهته منفردة، فالتهديدات دفعت دول المنطقة لوضع الأمن القومي على رأس اولوياتها. وأصبح الحفاظ على الاستقرار الإقليمي شرطاً أساسياً للتطور الاقتصادي والتنمية، والأهم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

يضاف إلى ذلك الخطر «الإسرائيلي» وهو المحرك الرئيسي لعدد كبير من بؤر التوتر في المنطقة ومشروعه العلني والذي يصرح به قادة الكيان بتفتيت وإضعاف الدول ومنع إقامة تحالفات وضرورة الحفاظ على التفوق الصهيوني. هذه السياسات «الإسرائيلية»، وما رافقها من تصاعد العمليات العسكرية، واتساع نطاق المواجهات، وتزايد المخاوف لدى العديد من دول المنطقة من انتقال عدم الاستقرار إلى محيطها الإقليمي، أسهمت في تعزيز القناعة بأن بناء شبكات تعاون أمني وعسكري بين القوى الإقليمية أصبح ضرورة استراتيجية أكثر منه خياراً سياسياً.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى التقارب العسكري المصري التركي باعتباره جزءاً من عملية أوسع لإعادة تشكيل منظومة الأمن الإقليمي، تقوم على توسيع دوائر التعاون بين الدول المحورية، وتعزيز قدراتها الدفاعية والصناعية، وتقليل الاعتماد على الضمانات الخارجية.

لذلك، فإن توقيع خطاب النوايا بين القاهرة وأنقرة لا يمثل نهاية مسار المصالحة، بل بداية مرحلة جديدة قد تشهد توسعاً في الإنتاج العسكري المشترك، وتبادل التكنولوجيا، والتدريبات المتقدمة، وربما تنسيقاً أكبر في إدارة ملفات الأزمات الإقليمية.

وفي حال استمر هذا المسار بالوتيرة الحالية، فإن أثره لن يقتصر على العلاقات المصرية التركية، بل قد يسهم في إعادة رسم موازين القوى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عبر نشوء شبكة تعاون بين القوى الإقليمية الرئيسة، قوامها المصالح الأمنية المشتركة، وحماية الاستقرار، وتوفير البيئة اللازمة للتنمية الاقتصادية، في مرحلة تبدو فيها الحاجة إلى الشراكة الإقليمية أكبر من أي وقت مضى.

فرنسا وألمانيا تعلنان تعاوناً دفاعياً نووياً خاصاً يعكس شكوكاً بالمظلة الأمريكية ويهدد بخلافات أوروبية وسط ضغوط تمويل أوكرانيا

إنّ المغامرة الخطيرة التي تورّطت فيها تل أبيب وواشنطن من خلال حربهما على إيران، كانت جرس إنذار في الإقليم كله، وبدلاً من أن يتحوّل ما جرى إلى تهديد مبطّن وضمني لدول الإقليم ودعوة لقبول «إسرائيل» بوصفها الطرف الإقليمي الأقوى، جرى العكس فعلياً، فمن جهة لم تسقط إيران، ومن جهة ثانية وجدت دول الإقليم نفسها أمام ضرورة لا تقبل التأخير، فإنّ تقارب هذه الدول وفي هذه اللحظة بالذات هو فعلياً الضامن الوحيد للبقاء وتجاوز المخاطر الكبرى.

الفلاشة: مصر وتركيا توقعان تعاوناً دفاعياً ضمن شبكة إقليمية مع السعودية وباكستان رداً على التهديدات الإسرائيلية وإعادة تشكيل موازين القوة

تكتلات داخل أوروبا... هل نمضي نحو صدام أوروبي-أوروبي؟

خلف الصورة المقدمة بالانسجام والوحدة، تسود حالة متزايدة من القلق وعدم اليقين داخل القارة الأوروبية ودول حلف الناتو حيال التطورات الدولية عموماً، وضمناً المتغيرات في السلوك الأمريكي بشكل خاص، وفي العلاقات والموازين بين الدول الأوروبية نفسها. فعلى الرغم من تأكيد البيان الختامي لقمة الناتو في أنقرة على «الالتزام الراسخ بالدفاع الجماعي» وجل ما يوحيه البيان من تماسك وتعاضد وطمأنة، إلا أنه وبعد 9 أيام فقط، أعلنت كل من فرنسا وألمانيا عن خطى جديدة في التعاون الدفاعي بينهما بشكل ثنائي خاص، وضمناً تعاون في الردع النووي.

■ يزن بوظو

عملياً، وخلف ذاك الإيحاء الإعلامي المصاغ بعناية، تعيش دول حلف الناتو حالة من القلق العميق، ولم يعد الأمر يقتصر على الخصوم الدوليين التقليديين كالصين وروسيا وإيران، وإنما باتت الشكوك وانخفاض الثقة تتسلل إلى ما بين هذه الدول نفسها. فمنذ زمن ليس بقصير، بات من الواضح أن كل منها تمضي بخط مختلف عن الأخرى انطلاقاً من مصالحها: تركيا، إسبانيا، هنغاريا، المملكة المتحدة، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. وفي سياقات وعناوين مختلفة: خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، تهديد الولايات المتحدة بالانسحاب من حلف الناتو، رفض هنغاريا عبر حكومتها السابقة فرض عقوبات على روسيا، خلافات أمريكية أوروبية وأمريكية مع الناتو حيال غرينلاند وكندا وتمويل أوكرانيا، رفض إسبانيا رفع الإنفاق الدفاعي إلى 5%، سوء العلاقات الإسبانية – الأمريكية، التناقض التركي–الأوروبي والتركي–الأمريكي حيال الموقف من روسيا، وغيرها الكثير.

وكان واضحاً منذ سنوات وجود ميل أوروبي نحو إنشاء تحالف دفاعي داخلي جديد ومستقل عن الولايات المتحدة وربما عن تركيا أيضاً، تارة كحلف جديد كلياً، وتارة كتقوية لهذا التحالف داخل حلف الناتو نفسه، إلا أنه لم تجر أية خطى عملية في هذا الأمر وذلك للأسباب سابقة الذكر من تناقضات أوروبية–أوروبية متزايدة.

تكتل عسكري فرنسي ألماني

وصولاً إلى الأسبوع الفائت، يمكن القول إن أولى الخطى بهذا الإطار جرت عملياً. ففي اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي–الألماني الدوري الذي جرى يوم الجمعة 71 تموز 6202، تعهدت ألمانيا وفرنسا على لسان رئيسيهما فريدريك ميرز وإيمانويل ماكرون، بتعزيز تعاونهما الدفاعي، وضمناً العمل بشكل أوثق على تعزيز وتطوير أنظمة الدفاع الصاروخي، وتكنولوجيا الضربات بعيدة المدى.

إلا أن النقطة الأهم، والأكبر، كانت بالإعلان عن التعاون في مجال الردع النووي، ومشاركة ألمانيا في مناورات نووية فرنسية خلال وقت لاحق من العام الجاري، بما قد يعنيه، عملياً، تمهيداً لمنح ألمانيا مظلة نووية فرنسية.

وفي حين قال ميرز إن «التعاون مع الردع النووي الفرنسي سيكمل، ولن يحل محل، الترتيبات النووية الحالية لحلف الناتو»، إلا أنه عملياً يعني غير ذلك، ويعكس قلقاً وشكوكاً ألمانية من مستقبل المظلة النووية الحالية ضمن ترتيبات الحلف الحالية نفسه، خصوصاً مع التهديدات الأمريكية بالانسحاب والتناقضات المتزايدة معها باعتبارها المظلة النووية الأكبر لأوروبا.

وفي الوقت نفسه، بالمقابل، فإن هذا التعاون الثنائي بين فرنسا وألمانيا يشكل تكتلاً دفاعياً خاصاً بينهما في السياق الأوروبي العام، وقد يثير ريبة وحفيظة الدول الأوروبية الأخرى تجاهه، ويدفعها إما نحو المبادرة لتوسيعها والانضمام لها، أو القيام بما يشبهها بين دولتين أخريين أو أكثر.

فرنسا وألمانيا تعلنان تعاوناً دفاعياً نووياً خاصاً يعكس شكوكاً بالمظلة الأمريكية ويهدد بخلافات أوروبية وسط ضغوط تمويل أوكرانيا

ورغم أنه من المبكر جداً الحديث بهذا الشأن ووضع توقعات، إلا أن الأكثر ترجيحاً هو الخيار الثاني، فالعديد من الدول الأوروبية تحاول تحييد نفسها عن التصعيد العسكري تجاه روسيا لما فيه من تهديدات نووية جدية، ومن جهة أخرى لديها مواقف واستراتيجية مختلفة عما لدى جاراتها، فضلاً عن وجود خلافات اقتصادية وسياسية متزايدة.

ضغوط اقتصادية متزايدة، وتراجع في تمويل أوكرانيا

ولعل النقطة الأهم والأكثر ضغطاً في هذا السياق، هي رفع نسبة الإنفاق الدفاعي، والتمويل الأوروبي لأوكرانيا بعد تراجع التمويل والدعم الأمريكي لها، مما يزيد من حالة الاستياء عموماً من استمرار الحرب أساساً، وهو ما تعبر عنه بعض الدول الأوروبية صراحة، فكيف بتصعيدها أكثر مع ما تحمله من مخاطر أمنية، وبروز تكتلات دفاعية جديدة خاصة ترفع من حدة التوترات والتهديدات الأمنية على عموم القارة الأوروبية؟

من جهة أخرى، فإن الجبهة الأوكرانية نفسها، كاختبار عملي لهذه المواجهة والتهديدات، لم تفض حتى الآن إلا إلى هزائم متتالية وأزمات متصاعدة اقتصادياً وسياسياً داخل أوروبا، وذلك خلال أعوام من البذخ في التمويل والدعم العسكري والمالي لها، فكيف إذاً بعد تخفيض هذا الدعم عموماً، وتحميله إلى القوى الأوروبية وحدها؟

فخلال قمة الناتو 4202 في واشنطن، أكد البيان ضمن فقرة «التعهد بمساعدة أمنية طويلة الأمد لأوكرانيا» المرفق به، أن «الحلفاء قدموا مساعدات عسكرية لأوكرانيا بلغت نحو 04 مليار يورو سنوياً» و«نعتزم تقديم تمويل أساسي لا يقل عن 04 مليار يورو خلال العام المقبل».

وذلك خلال فترة سنوات ثلاث قدمت خلالها الولايات المتحدة ما يقارب 591 مليار دولار كمساعدات مالية وعسكرية لأوكرانيا، أي في المتوسط نحو 56 ملياراً في العام الواحد من واشنطن وحدها. وفي المجموع مع مساعدات الناتو، ما يعني تقريباً 011 مليار دولار في العام الواحد ما بين 2202 وحتى 4202.

ومنذ أواخر 4202 وحتى الآن، لم تقدم الولايات المتحدة أية مساعدات مالية كبيرة تذكر لأوكرانيا، في حين أعلن الناتو عبر بيان قمته الختامي في أنقرة مؤخراً عن «تعهد الحلفاء بتقديم 07 مليار يورو لأوكرانيا [...] والحفاظ على مستويات مماثلة على الأقل في عام 7202» بالإضافة إلى إعلانهم عن «مشتريات جديدة بقيمة 05 مليار دولار» مرتبطة بتعزيز القدرة التصنيعية العسكرية الجماعية وتعزيز الابتكار، فضلاً عن استمرار العمل للوصول إلى الـ 5% للإنفاق الدفاعي.

وعملياً، يعني ذلك زيادة تمويل الناتو لأوكرانيا بـ 03 مليار يورو معظمها من رصيد الدول الأوروبية، مما يجعلها عبئاً مضاعفاً عما كان سابقاً. ورغم ذلك، بالمحصلة، انخفاض التمويل الذي تتلقاه أوكرانيا من 011 مليار دولار سنوياً إلى 07 مليار يورو. وهناك مصادر وقنوات تمويل أخرى بطبيعة الحال، منها رسمي ومنها لا، إلا أننا نستند هنا على الأرقام الرسمية المعلنة لكل من حلف الناتو وواشنطن.

أوروبا غير قادرة على تحمل هذه الأعباء ومخاطرها

إذا ما كانت ألمانيا وفرنسا قادرتين على تحمل هذا الإنفاق وهذه الأعباء المالية لفترة مؤقتة قبل بدء حصاد تداعياتها اجتماعياً وسياسياً داخل كل منهما، فإن بقية الدول الأوروبية على العكس من ذلك، بما فيها المملكة المتحدة التي تتزايد التوترات الاجتماعية والسياسية داخلها بالفعل على إثر أزمتها الاقتصادية. وهذا ما يفسر جزئياً بأن ألمانيا وفرنسا قد تعززان وتعمقان تعاونهما عسكرياً وأمنياً أكثر بالفعل خلال الفترة المقبلة، وتستمران بدعم أوكرانيا بالحد الأقصى الممكن وإن كان على حساب رفع التهديد والمخاطر الأمنية على عموم القارة العجوز، إلا أن ذلك لن يستمر دون تصاعد بردود الأفعال من بقية دول أوروبا والخلافات معها للأسباب نفسها، بالتوازي مع الانعكاسات الداخلية في كل منهما، مما قد يدفع إلى توترات اجتماعية وسياسية بهما أيضاً، تؤدي إلى شل هذا المسار برمته.

السيادة الرقمية كعاملٍ حاسم في السيادة السياسية والاقتصادية

تُعرَّف السيادة الرقمية بأنها قدرة الدولة على ممارسة سلطتها الكاملة على فضاءها الرقمي، بما يشمل البيانات، والبنية التحتية التقنية، والتشريعات السيبرانية. وتهدف إلى حماية الأمن الوطني، وخصوصية المواطنين، واستقلالية القرار الرقمي عن الهيمنة الخارجية. وتتجسد السيادة الرقمية في سَنّ قوانين وطنية للبيانات، وتطوير منصات وطنية، وردع الهجمات الإلكترونية. وهي ليست عزلاً تقنياً، بل موازنة بين الانفتاح على العالَم وحماية المصالح الوطنية الحيوية، مع تعزيز الابتكار المحلي وبناء شراكات عادلة تقوم على الاحترام المتبادل في الفضاء الرقمي الدولي.

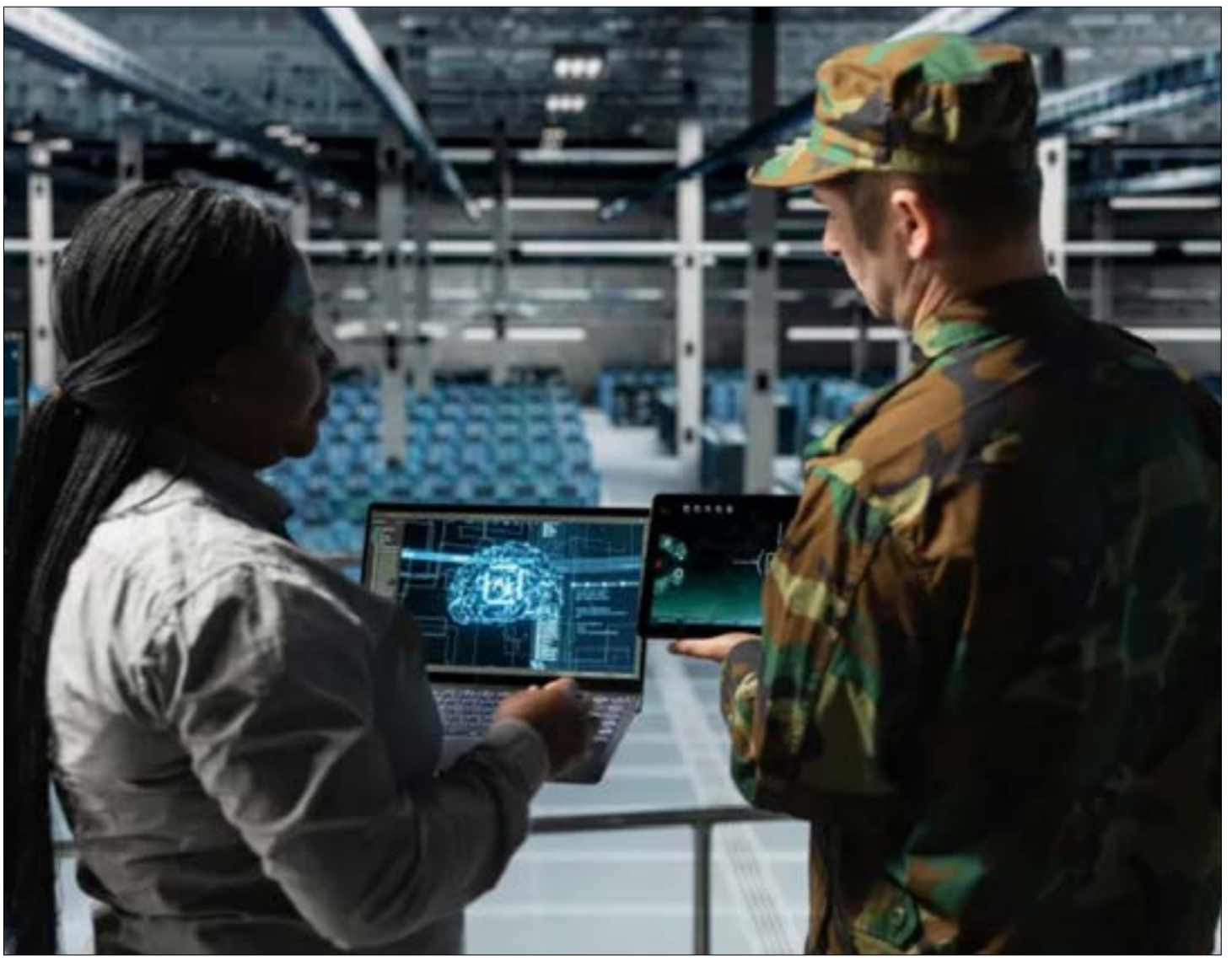

■ ميغيل ستيديل
تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

إنّ غياب أو ضعف السيادة الرقمية يتحول في عالمنا اليوم إلى بوابة لانتهاكات أخرى للسيادة، وخاصة السيادة السياسية. حيث أصبحت القدرة على التلاعب بتدفق المعلومات والسيطرة على الروايات وزعزعة استقرار المجتمعات والدول من خلال الوسائل الرقمية سلاحاً أساسياً في الترسانة المعاصرة.

وخلال العقد الماضي برزت السيادة الرقمية لا كنقاش تقني بحت حول البنية التحتية للشبكات، بل كركيزة أساسية للاستقلال السياسي والاقتصادي في القرن الحادي والعشرين. إنها قضية تشمل جميع أبعاد الحياة الاجتماعية: من تنظيم العمل إلى الأمن القومي، ومن التعليم العام إلى إمكانية تقرير المصير.

نظرية التبعية الماركسية

ما نراه اليوم في الجنوب العالمي هو عودة ظهور بنى القهر القديمة في بيئة افتراضية. ولفهم هذه الديناميكية، من المفيد استخدام الأدوات التحليلية لنظرية التبعية التي صاغها مفكرون ماركسيون مثل روي ماريني، وثيوتونيو دوس سانتوس، وفانيا بامبيرا، والتي توضح كيف أن الاستعمار الرقمي هو التحديث التاريخي لحالتنا الطرفية والتابعة في التقسيم الدولي للعمل.

وتُعدُّ هذه النظرية أداة قوية لتحليل حالة الأطراف الرأسمالية في ظل الليبرالية الجديدة ولفهم الأشكال الجديدة من الاستغلال المفرط للعمل، مثل اقتصاد المنصّات وتمديد ساعات العمل. تطوّر هذا التيار النظري في أمريكا اللاتينية في خضم النضالات المناهضة للإمبريالية في الستينيات والسبعينيات، ويقدم مقولات تحليلية تسمح بفهم خصوصيات الرأسمالية الطرفية دون اللجوء إلى التفسيرات التي تقتصر على «جَلد الذات» وتتجاهل السياق العالمي للاستغلال الإمبريالي.

استباحة البيانات في سياق التبادل اللامتكافئ

يشير مفهوم تحويل القيمة نحو المركز الرأسمالي إلى الآليات التي يتم من خلالها نهب المركز الإمبريالي أو الدول الرأسمالية الكبرى لجزء هام من القيمة المنتجة في بلدان الأطراف من خلال التبادل غير المتكافئ. حيث يتم نقل المراحل الدنيا من الإنتاج الصناعي إلى البلدان التابعة، في حين يتم حجز المراحل الأكثر تقدماً ذات التكنولوجيا الكثيفة إلى المراكز الإمبريالية. وغالباً ما تقوم البرجوازيات المحلية بشكل منهجي باستيراد التكنولوجيا الجاهزة على حساب تطوير القدرات الوطنية.

تعتبر هذه المفاهيم أساسية لفهم أن وراء المناقشات المعاصرة حول السيادة والتنمية الرقمية تكمن التحديثات التاريخية لآليات التبعية. فالمراحل المتقدمة الكثيفة تكنولوجيا، مثل تطوير الخوارزميات وإنشاء نماذج الذكاء الاصطناعي والتحكم في المنصات، محجوزة عادة لصالح المركز الإمبريالي «إذا استثنينا التمرُّد الصيني على هذا الاحتكار – المُعرَّب»، بينما تترَك إلى بلدان الأطراف المراحل الدنيا، مثل معالجة البيانات والإشراف على المحتوى وصيانة البنية التحتية الأساسية.

كان تحويل القيمة في الماضي يحدث في المقام الأول من خلال التبادل غير المتكافئ للمواد الخام والسلع المصنَّعة، أمّا اليوم فهو يمتد إلى تدفقات البيانات ودفع «إتاوات» التكنولوجيا. حالياً، يوفر الجنوب العالمي المواد الخام الأساسية للاقتصاد الرقمي بطريقتين: أولاً، في الشكل المادي للسلع الطبيعية المشتركة التي تعتبر ضرورية لعمل هذه البنية التحتية، كالطاقة الشمسية والكهرومائية، والمعادن مثل الليثيوم والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة. وثانياً، البيانات الكبيرة «البيغ داتا Big Data» بوصفها من أهم السلع الرأسمالية المعاصرة، التي يتم استخراجها «والتنقيب عنها» بكميات هائلة من سكان العالم وخاصة من دول الأطراف، دون تعويض.

وفي حين تركز وكالات الاستخبارات الأمريكية والشركات الكبرى مثل غوغل وأمازون ومايكروسوفت على البنية الأساسية السحابية ونماذج اللغات الكبيرة، يصبح الجنوب العالمي مستهلكاً سلبياً للتكنولوجيا التي تم تطويرها وفقاً لمصالح وقيم غربية. تهيمن تطبيقات التواصل والاجتماعات الإلكترونية الشهيرة التي تقدمها هذه الشركات حتى على الاجتماعات الحكومية، كما ويتم تخزين ملفات الجامعات والكليات وبيانات المواطنين الحسّاسة في مساحات التخزين السّحابي الأجنبية، وتخضع للتشريعات والمصالح الاستراتيجية للقوى الأجنبية. ويضمن هذا التكوين تدفقاً مستمراً لرأس المال من الأطراف إلى المركز من خلال التحكم بالتراخيص وانتزاع حصص هامّة من القيمة الزائدة المُنتجة محلّيًا.

السيادة الرقمية ليست عزلة بل موازنة بين الانفتاح وحماية المصالح الوطنية الحيوية مع شراكات عادلة في الفضاء الرقمي الدولي

علاوة على ذلك، يعوض رأس المال في البلدان الطرفية عن فقدان القيمة في التجارة الدولية من خلال زيادة استغلال القوى العاملة المحلية، عبر زيادة كثافة العمل وتطويل ساعات العمل. في العصر الرقمي، يتجلى هذا في عملية تحويل كثير من الأعمال والخدمات إلى منصّات رقمية «Platformization» تسيطر عليها خوارزميات «سرِّية أو مبهمة غالبا» وو مقرّها في الشمال العالمي، وتصمَّم لزيادة استغلال العمال وتقليل الضمانات الاجتماعية، وتحويل الاستغلال المفرط إلى صندوق تراكم لرأس المال الدولي. مثلاً، يقوم عمال التطبيقات في البرازيل أو المكسيك أو الهند بتوليد القيمة ثم تستولي عليها الشركات الموجودة في كاليفورنيا، مما يؤدي إلى إدامة الدورة التاريخية لنهب الثروة.

وجدت هذه الظروف أرضاً خصبة لتكثيف سياسات التبعية، وخاصة عبر تطبيق السياسات النيوليبرالية على مدى العقود الخمسة الماضية، والتي أدت إلى تراجع التصنيع والاستقلال الاقتصادي–السياسي في معظم الجنوب العالمي وأضرّت بإمكانية استقلال الحكومات والبلدان. تجلت النيوليبرالية على ثلاث جبهات مترابطة: خصخصة شركات التكنولوجيا المملوكة للدولة، وتقليص الاستثمار في البحث والتطوير، وتحويل القوة الشرائية للدولة إلى «حلول الدفع» التي تقدمها شركات التكنولوجيا الأمريكية والغربية الكبرى.

مسارات نحو السيادة الرقمية

جزء من الحل على المدى الطويل من أجل السيادة الرقمية في الجنوب العالمي قد يتحقق من خلال زيادة الاستثمار في التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتشجيع الإبداع الجماعي المحلي، وإنشاء شركات مملوكة للدولة قادرة على تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية. إن تطوير البنية التحتية للبيانات العامة، وتدريب الموظفين الفنيين الملتزمين بالمشاريع الوطنية، وتعزيز الجامعات ومراكز البحوث، هي شروط ضرورية لتحقيق أي تقدم كبير.

مع ذلك، لا يمكن إنجاز تنمية سيادية في ظل الرأسمالية التابعة دون تغيير بنيوي. فالسياسات التنظيمية المعزولة أو مجرد الحوافز القطّاعية غير كافية. هناك حاجة إلى مشروع وطني وشعبي في كلّ بلد، مشروع يواجه خضوع البرجوازية المحلية المرتبطة تاريخيا برأس المال الأجنبي والسلسلة الإمبريالية بأكملها التي تدعم الاستغلال. ويصدق هذا بشكل خاص لأنّ المرحلة الحالية من الرأسمالية تجمع بين الأمولة والنزعة العسكرية والتكنولوجيا في تكوين يعمل على تكثيف الاستغلال ومفاقمة تناقضات النظام. ويمكن تعبئة هذه التناقضات في النضال ضد هذا الشكل السياسي الناشئ.

وفي هذا الصدد، من الاستراتيجي إنشاء آليات وأدوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ليس على المستوى الحكومي فقط، بل كذلك بين الحركات الاجتماعية والجامعات والمنظمات الشعبية، باعتباره طريقا لبناء الاستقلال والسيادة والتنمية المستقلة. إن الجهود التعاونية التي تنطوي على تبادل القواعد والأبحاث والباحثين والمؤسسات هي السبيل الوحيد لمنع إنشاء معايير مهيمنة وقمعية.

لقد أصبحت السيادة الرقمية مرتبطة بالضرورة بالنضال السياسي في عصرنا، ولا ينتهي الأمر بالحصول على «شيفرة المصدر»، بل يمتد إلى الدفاع عن العمل والاقتصاد والديمقراطية نفسها ضد الأشكال الجديدة من التدخُّلات الإمبريالية. ودون السيطرة على الأدوات التي تشكّل الواقع الاجتماعي والاقتصادي، سيظلّ الجنوب العالمي محاصرا في دائرة من التبعية. ومع ذلك، يُظهر التاريخ أنّ الشعوب وجدت دائما طرقا لمقاومة الاستعمار وإبداع البدائل، ويعد النضال من أجل السيادة الرقمية فصلاً آخر في هذا المسار.

■ ميغيل إنريكي ستيديل: دكتور في التاريخ من جامعة «ريو غراندي دو سول» الفيدرالية في البرازيل، وباحث في معهد «تريكونتيننتال».

«تخيّل نظرية تنموية جديدة من الجنوب العالمي»

تحيّة طيبة من مكتب معهد «تريكونتيننتال» للبحوث الاجتماعية. في عام 2015، نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» ورقةً بحثيةً للاقتصادي المؤثر روبرت إتش. ويد، بعنوان «دور السياسة الصناعية في البلدان النامية».

■ فيجاي براشاد

وقد جادل ويد في تلك الورقة بأن جميع المحاولات الناجحة تقريبا للتصنيع المتأخر «كما في اليابان وكوريا الجنوبية» استخدمت سياسات حكومية تدخّلية لتعزيز التنمية الصناعية والارتقاء التكنولوجي. وبعد نحو عقد من الزمان، وتحديدا في عام 2024، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» تقريرها الرئيسي بعنوان «تحويل التحديات إلى حلول مستدامة: العصر الجديد للسياسة الصناعية»، الذي أكد أن السياسة الصناعية أداة محورية للتنمية المستدامة. وقد تغير السياق العالمي تغيرا كبيرا بين نشر مقال ويد عام 2015 وتقرير اليونيدو عام 2024. فقد أصبحت مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي أعلن عنها في عام 2013، مصدرا رئيسيا للاستثمار في البنية التحتية والصناعة؛ فبين عامي 2013 و2024، بلغ إجمالي المشاركة التراكمية في المبادرة 1،175 تريليون دولار، وفي عام 2024 وحده، أظهرت البيانات الأولية نحو 340 صفقة في إطار المبادرة موزعة على 87 دولة. وقد اتخذت معظم هذه المشاركات شكل عقود إنشاءات، شملت بنى تحتية للنقل والطاقة، وكلاهما لا يزال ركيزة أساسية للتنمية الصناعية.

لم يستطع صندوق النقد الدولي إنكار أهمية السياسة الصناعية، لكنه في الوقت نفسه لم يؤيد ورقة ويد ولا تقرير اليونيدو. ويتجلى تردّد الصندوق في عناوين مدوناته الحديثة، مثل: «يمكن للسياسة الصناعية أن ترفع الإنتاجية، لكنها تنطوي على مخاطر ومقايضات» «2025»، «وتتكيف السياسة الصناعية مع الأزمات، لكنها لا تزال صعبة التطبيق بفعالية» «2026». من وجهة نظر الصندوق، تظل وصفة المستقبل مرهونة بماض فاشل أصر على أن الخصخصة وتحرير الأسواق هما الطريق إلى التنمية. وهذا على الرغم من أن أبحاث الصندوق نفسه تثبت أن دول الشمال العالمي، التي تهيمن على المؤسسة، تلجأ إلى السياسة الصناعية بدرجة أكبر من دول الجنوب. ومع ذلك، ما فتئت نخبة بالية من محللي السياسات في البنوك المركزية والمؤسسات متعددة الأطراف، والتي شكّلتها ظاهرة «أسر العقول» وتضييق أفق الفكر بفعل عقيدة الصندوق، تعمل على خنق النقاش الذي كان ينبغي لتقرير اليونيدو الرئيسي أن يثيره.

فقد نموذج التقشف مصداقيته

غير أن اليقينيات القديمة لعقائد صندوق النقد الدولي قد تبدّدت في معظم بلدان الجنوب العالمي، إذ فقد نموذج التقشف الذي يمثله مصداقيته. لكن ما سيحل محله لا يزال غامضا. فقد فازت أحزاب سياسية في الانتخابات بتحديها نموذج التقشف هذا ووعدها بتقديم بدائل. ومع ذلك، أخفقت بعض هذه الحكومات في صياغة بديل حقيقي، فوجدت نفسها منجذبة مرة أخرى نحو الصندوق، كما في سريلانكا التي واصلت برنامجها مع الصندوق، والسنغال التي دخلت في محادثات جديدة بعد تعليق ترتيبها السابق.

تتركز هذه المعضلة في فقدان مصداقية نموذج الصندوق من دون وجود بديل. في صلب العدد الأخير من مجلة «ونخوا زونغهينغ» «الثقافة المتشابكة». ويحمل العدد عنوان «بناء نظرية تنموية جديدة من الجنوب العالمي»، ويطرح سؤالا بسيطا في ظاهره، عميق في جوهره: إن كانت النظريات التي حكمت التنمية طوال القرن الماضي قد فشلت، فمن أين ستأتي النظريات الجديدة؟ ويكمن جوهر الإجابة في حرف الجر في العنوان: «من» «from» وليس «لأجل» «for». فهذه ليست نظرية تُصنع في مكان آخر وتُفرض على الجنوب، بل تنبثق من تجارب شعوبه ذاتها.

رسم أفق الفعل السياسي

لا تقتصر نظريات التنمية على تفسير العالم، بل إنها تشكل التوقعات السياسية من خلال تحديد ما تعتبره الحكومات والمؤسسات الاجتماعية ممكنا. إنها تنبثق من مخيلتنا للمستقبل، وتؤثر بدورها في الكيفية التي تسعى بها المجتمعات إلى تحقيق ذلك المستقبل. وفي المقالة الافتتاحية للعدد، يرى كل من تشين بيشن وجينغ جون، من جامعة تسينغهوا، أن النظريات تساعد في رسم أفق الفعل السياسي. فعندما يفقد مجتمع ما القدرة على تخيل طريقه إلى الأمام، يصبح أسيرا لهياكل موروثة، حتى عندما تتوقف تلك الهياكل عن أداء وظيفتها. وهذه هي الأزمة العميقة لعصرنا. ففي معظم أنحاء العالم، ثمّة عجز واسع النطاق عن تصور المستقبل. إذ يتأرجح

الخطاب السياسي بين الحنين إلى ماض اندثر والخوف من كارثة وشيكة. والمستقبل، كما بيّنا في الملف رقم 100، يبدو إما استمرارا للتفاوتات القائمة أو سلسلة من الأزمات المتتالية. وما يغيب هو خيال تنموي مقنع يضع الحاجة البشرية فوق حسابات التقشف.

لاستعادة قدرتنا على تخيل النظريات والنماذج التنموية، لا بد من العودة إلى بعض الأسئلة الجوهرية، مثل:

– كيف تبني المجتمعات قدرتها الإنتاجية؟
– كيف تخلق فرص عمل مجدية؟
– كيف تكتسب الدول القدرة على تحسين حياة شعوبها؟
– كيف يمكن للبلدان أن تفلت من المواقع المحدّدة لها في التقسيم الدولي غير العادل للعمل؟

لا تكمن الإجابات عن هذه الأسئلة في نماذج تنموية مجرّدة، بل في النظريات التي تنبثق من المحاولات الملموسة لبناء مستقبل أفضل. تُعد مقالات كل من لي شيانغ وفنغ تشاو، الأستاذين في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية، مُضيئة في الطريقة التي تفصّلان بها التقدّم المحرز في باكستان وفيتنام على التوالي. ويصرّ كلاهما على أن هذا التقدُّم يظهر مركزية التعاون بين دول الجنوب. يدرس لي شيانغ نظام الطاقة في باكستان، ويرى أنه ينبغي فهم التنمية ليس بوصفها مجرد نمو اقتصادي، بل بوصفها توسيعا لقدرات الدولة. فمشاريع البنية التحتية الضخمة، وشبكات الكهرباء، والتقنيات الجديدة مثل الطاقة الشمسية الموزّعة، لا تُقدّم بوصفها إنجازات تقنية فحسب، بل بوصفها آليات تبني من خلالها المجتمعات القدرات المؤسسية اللازمة لنمط جديد من التحديث. فالمسألة ليست في كيفية توليد الكهرباء فقط، بل في الكيفية التي تعيد بها البنية التحتية تشكيل العلاقات الاجتماعية وتعزز قدرة الدول على تقديم السلع العامة.

التصنيع بطريق الحرير

أما فنغ تشاو، فيستكشف «التصنيع بطريق الحرير». وهو نموذج جديد للتعاون الصناعي في إطار مبادرة الحزام والطريق. من خلال تجربة الاستثمار الصناعي الصيني في فيتنام. فبدلا من معاملة العولمة كعملية حتمية تخضع لقوى السوق، ينظر فنغ تشاو إلى التكامل الصناعي باعتباره شيئا يمكن تنظيمه بوعي لتوسيع القدرات الإنتاجية عبر بلدان متعددة. ويولي التركيز على نقل التكنولوجيا، والارتقاء الصناعي، وتنمية القوى العاملة، وبناء شبكات إنتاج إقليمية تعزز، بدلا من أن تضعف، الآفاق التنموية للبلدان المشاركة.

فشل نموذج صندوق النقد واستحالة العودة يفرضان بناء نظرية تنموية أصيلة من الجنوب تضع الإنتاج والقدرة العامة قبل الربح والأسواق

لقد تصورت عقود من الزمن التنمية إلى حد كبير بوصفها علاقة بين الشمال الصناعي والجنوب المتخلف. وكان الطموح يتمثل في اتباع مسارات سبق أن وضعت في أماكن أخرى. غير أن التجارب التي يستكشفها هؤلاء الباحثون تشير إلى أن أهم الابتكارات قد تنبثق الآن من التبادلات بين بلدان الجنوب العالمي نفسه. فعمليات التصنيع الصينية، وتطوير البنية التحتية، والحد من الفقر، وبناء الدولة، لا تُقدّم بوصفها قوالب عالمية. بل تُعامل بوصفها موارد للتعلم الجماعي والتجريب. وما يقترحه هؤلاء الأكاديميون في نهاية المطاف ليس رفضا للمعرفة العالمية، ولا احتفاءً بنموذج وطني واحد. بل يدعون إلى بناء مشروع فكري جنوبي حقيقي.

وهذا المشروع سيبدأ بالتخلي عن افتراض أن نظرية التنمية يجب أن تأتي دوما من مكان آخر. وسيضع الإنتاج قبل المضاربة، والتوظيف قبل الكفاءة المجرّدة، والقدرة العامة قبل عقائد السوق. ويدرس التجارب التاريخية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ليس باعتبارها انحرافات عن معيار عالمي، بل بوصفها مصادر للابتكار النظري. وفي فترة تتسم بالتجزؤ الجيوسياسي، والأزمة البيئية، وعدم اليقين الاقتصادي. فالتحدي الذي يواجه الجنوب العالمي ليس فقط في بناء بنى تحتية جديدة، وصناعات جديدة، ومؤسسات جديدة، بل أيضا في بناء طرق جديدة في التفكير. فقبل أن تتمكن المجتمعات من بناء مستقبل مختلف، عليها أولا أن تستعيد القدرة على تخيله.

وبينما كنت أعيد قراءة هذه المقالات، خطرت في بالي قصيدة «ركوب الآلات الصينية» للشاعرة الإثيوبية الشابة ليو مسفن ليبسيكال. ورغم عنوانها، لا يوجد في القصيدة أي إشارة إلى الصين. فالساسة الأفارقة هم من يصممون المدينة التي تصفها ليبسيكال، والعمال الأفارقة هم من يبنونها. والقصيدة لا تدين التحديث من موقف رومانسي، بل تعترف بأن تغييرات كهذه لا تأتي دون ثمن. تقول القصيدة:

في هذه المدينة وحوش
تُصرُ وتزعَق
وتَئِنّ منذ الفجر الباكر
حين يستيقظ سادتها ذوو اللسان الأفريقي
ليقودوها برخاوة وبأيدٍ بشرية
عبر زحام المساءِ المتأخّر
حين يحطّونها فيسكنونها
وما زلنا نياما، شاهقة أو راكعة
دائما ثقيلة
نصبّ الإسمنت في المدن
والقرى، وفي البرية
قدما، إلى الخارج
كأصابع أيادٍ منلهفة
ممدودة على الأرض
مغروسة فيها
الأسود تتحرّى
وتهتزّ الأعجوبة المدفونة
معصورة من أجل التقدّم.

الوحوش الجديدة ـ الآلات الصينية ـ تغزو عالم الوحوش القديمة، الأسود الأفريقية، لكن القصيدة تبقي كليهما في مجال الرؤية. ينبغي للنموذج التنموي الجديد ألا يكرر النموذج القديم الذي استهلك الطبيعة والإنسان من أجل الربح. بل عليه أن يسعى إلى استيعاب الجوانب الجيدة من القديم، وأن يدير بعناية العلاقة بين الطبيعة والإنسان لصالح المجتمع. وهذه هي الروح التي يروج لها تشين وجينغ في مقالهما، وهي نقطة الانطلاق لأي نظرية تنموية جديرة بالجنوب العالمي.

بعض التفسيرات والتدقيقات في «الرؤية»

خلال الاجتماع الثالث للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، يوم السبت، 18 تموز 2026، قدم الرفيق قدري جميل، رئيس الهيئة الاستشارية العليا، ورقة تتضمن بعض التفسيرات والتدقيقات لعناصر ضمن قسم «الرؤية» في برنامج الحزب على أساس المستجدات خلال الأشهر الأخيرة، وفيما يلي نصها:

مقدمة:

مضت عدة أشهر على انعقاد مؤتمرنا الأخير وإقرار وثائقه، ونتيجة للتطور المتسارع في الأحداث على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، بات من الضروري أن نوسع وندقق بعض عناصر الرؤية، لنبقى مواكبين لهذه التطورات المتسارعة.

انسداد الأفق وانفتاحه:

في مجال انسداد الأفق وانفتاحه للحركة الثورية العالمية، نشهد اليوم طوراً جديداً.

إذا كانت المرحلة الأولى: 1956 – 1991

المرحلة الثانية: 1991 – 2008

المرحلة الثالثة:2008 – 2025

فقد دخلنا منذ بدء الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» على إيران مرحلة جديدة.

المرحلة الأولى تتميز بإرساء أسس التراجع الفعلي مع خطاب منفصل عن الواقع يحاكي انتصارات موهومة.

المرحلة الثانية تكريس التراجع وصولاً إلى الأحادية القطبية مع انكفاء حاد للحركة الثورية العالمية.

المرحلة الثالثة محاصرة الأحادية القطبية واشتعال أزماتها الداخلية – الاقتصادية والسياسية – ومقاومة تتوسع انتشاراً في كل المجالات الاقتصادية، السياسية، العسكرية، على مساحة كل الكرة الأرضية.

هذه المرحلة إيذان باندثار القطب الأوحد الذي بقي فعلياً في ملاذه الأخير: الدولار.

المرحلة الحالية لن تكون لا قصيرة ولا طويلة زمنياً، وتؤكد ذلك مراحل الشد والرخي في الصدام الأمريكي الإيراني الحالي.

2. مضيق هرمز:

تحول مضيق هرمز إلى الشريان السباتي للبترودولار والمعركة حوله ومآلاتها ستحدد الكثير من مستقبل البترودولار والدولار والنظام المالي العالمي.

يمكن أن تتحول معركة مضيق هرمز إلى معركة أخيرة في حرب السيطرة المالية العالمية التي تخوضها الولايات المتحدة. هذه السيطرة التي عمرها مئات السنين «كسيطرة غربية» رغم انتقال مركزها جغرافياً من مكان إلى مكان خلال هذه الفترة.

كل الشروط الموضوعية متوفرة اليوم لتحولها إلى معركة أخيرة.

تأخر الانتقال العالمي لإنهاء الرأسمالية كمنظومة عالمية 80 عاماً بعد المؤتمر العشرين 1956.

اليوم نحن أمام مشهد جديد كلياً وليس بعيداً ذلك اليوم الذي سنشهد فيه انهيار المنظومة الرأسمالية العالمية الربوية.

3. الحلقة الأضعف:

السؤال أين هي الحلقة الأضعف في السلسلة الإمبريالية هو سؤال راهن وحيوي.

الطرح اللينيني حول السلسلة والحلقة الأضعف ما زال قائماً اليوم لأن الحلقة بانفكاكها ستجر كل السلسلة.

في الرؤية مرحلة رابعة منذ حرب إيران ومضيق هرمز معركة البترودولار وإفشال إسرائيل العظمى الحلقة الأضعف نحو اللاقطبية

رأس المال المالي الصهيوني جزء أساسي من رأس المال المالي العالمي. وهو يعي تماماً مأزق الولايات المتحدة ودولارها كعملة هيمنة عالمية، لذلك يبحث عن بدائل لهذا المركز المالي منذ عقود لنقله مرة أخرى إلى مكان آخر. وهذا يمكن أن يفسر في العمق الاحتكاك المتصاعد بين الإدارة الأمريكية الحالية والكيان الصهيوني.

مشروع «إسرائيل العظمى»:

مشروع «إسرائيل العظمى» هو البديل الذي يجري التفكير به.

إفشال هذا المشروع، وهو في طور الاستعصاء الآن، وهو الحلقة الأضعف في السلسلة التي بفشلها سيبدأ مفعول الدومينو بالتفاعل في كل السلسلة، وفي حال فشل هذا المشروع فإن تأثيره على الإقليم سيكون كبيراً جداً. لأن هذا الفشل سيرافقه انهيار للبنى الأكثر تطرفاً في «إسرائيل» الصهيونية، مع ما سيرافقه من انزياحات كبيرة في القضايا الشائكة الساخنة من القضية الفلسطينية التي ستجد طريقها إلى الحل العادل تعبيراً عن تغير عميق في ميزان القوى الإقليمي والعالمي.

وكذلك ستضعف التدخلات المشبوهة في القضية الكردية في المنطقة التي كان يراد تحويلها إلى عامل تفجير بين شعوب وبلدان المنطقة مما يفتح المجال لحلها حلاً ديمقراطياً عادلاً ينسجم مع مصالح جميع شعوب المنطقة.

كما أن ما نراه الآن من تقارب بين الدول الاقليمية الأساسية «تركيا – مصر – السعودية – باكستان» سيتحول مع الوقت المصاحب لضغط الظروف الموضوعية إلى منظومة تحالفات جديدة سيكون لها وزن هام إقليمياً وعلى المستوى الدولي. ويبقى ما يهمنا هو انعكاس ذلك على بلدنا سوريا.

إن هذا التوجه المحتمل يتطلب الصمود في وجه الضغوطات الأمريكية – «الإسرائيلية»، لأن انهيار المشروع الصهيوني الكبير يفتح آفاق تحرير الأراضي المحتلة بعدوان 1967، كما سيسمح بحل جذري لكل المشاكل التي نشأت بسبب ذلك في البلاد.

4. حول القطبية:

المطلوب صياغة موقف واضح ومفهوم من هذا الموضوع.

التعددية القطبية تاريخياً أدت على الأقل إلى الحرب العالمية الأولى والثانية

الثنائية القطبية مع حاملها السلاح الذري فتحت آفاق خطر تدمير البشرية جمعاء.

الأحادية القطبية رأينا نتائجها بالعيان.

ما يقال اليوم عن ضرورة الذهاب إلى عالم متعدد الأقطاب يمكن قبوله تكتيكياً لإجهاض القطب الأوحد نهائياً وتجميع الدول حول هذا الهدف.

لكن التاريخ يعلمنا أنه لا يكرر نفسه بالصورة نفسها، لذلك الأرجح أن المخرج الواقعي هو نظام اللاقطبية الكوني العادل.

اللاقطبية العسكرية ضرورية وآمنة.

اللاقطبية السياسية تفتح المجال لتطور الشعوب دون تدخلات خارجية.

اللاقطبية الاقتصادية يجب أن تفتح المجال للتعاون والتبادل المتكافئ بين الدول والشعوب.

وبكل الأحوال بانتهاء القطب الأوحد ستجد شعوب الأرض طريقها الجديد نحو التعاون المتكافئ.